كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

696

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 08 آذار 2015 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

مستنقع الأزمة
وتصنيع الفتن!
07

«النقل الخاص»
بـلا عقود
09

سوق الذهب
تتمرد على الحكومة
12

من جنيف إلى مينسك
التقدم مستمر
17

الافتتاحية

التغيرات الإقليمية والحلول السياسية

تشهد الساحات الإقليمية المختلفة تسارعاً متزايداً في تعبيرها عن التوازن الدولي الجديد. ويظهر التغير في موقف فرنسا من المسألة الأوكرانية عبر «رباعية النورماندي» بوصفه جزءاً من المشهد الإقليمي الأوروبي المتغير، الموقف الذي يظهر استقلالاً نسبياً لباريس عن السياسة الأمريكية في أوكرانيا، وإن كان ذلك الاستقلال لم يصل حد التعبير عن نفسه على المستوى الدولي وفي جميع الملفات حتى اللحظة ولكنّه خطوة هامة على الطريق، يلي ما سبق لألمانيا أن أبدته في الإطار ذاته من استقلال نسبي أعلى من جارتها الأوربية، عن سياسات "العم سام".

في منطقتنا، طفى على السطح بشكل معلن تهتك مجلس التعاون الخليجي واحتدام مشكلاته الداخلية والإقليمية التي تعززت مؤخراً في المواقف من مصر واليمن التي بدا العجز السعودي فيها واضحاً. كما فشلت محاولات «المصالحات» و«التفاهمات» الإقليمية التي اشتغلت عليها دول الخليج وتركيا مؤخراً مع مصر، الأمر الذي يحمل من الدلالات والمعاني الكثير:

إنّ محتوى المصالحات المعروضة على مصر هو احتواء دورها الإقليمي الذي تنفتح آفاقه، وتثبيتها عند وضعها السابق المنكفئ نحو الداخل، ورفض هذه المصالحات يعني بداية تبلور سياسات مصرية أكثر استقلالية عما كان سائداً لديها.

إنّ رفض مصر لعملية الاحتواء تلك رغم ما لدى الخليج وتركيا من أوراق خطيرة تستخدمها ضد مصر يعني أن المصريين وصلوا إلى ذلك الحد الذي تبدو معه مجدداً صحة المقولة التاريخية المعروفة «إغضاب الاستعمار أسهل من استرضائه».

من جهة أخرى فإنّ استدارة مصرية بهذا الحجم لا بد أنها ترتكز موضوعياً على مؤازرة ودعم كل الدول والقوى المتضررة من استماتة واشنطن في محاولاتها تثبيت أشكال هيمنتها السابقة، وفي مقدمة هذه القوى تبرز روسيا بطبيعة الحال. ويجري ذلك بالتوازي مع ضعف متزايد في صفوف حلفاء أمريكا وعملائها في المنطقة، الحلفاء الذين لم يعد بمقدورهم تمرير ما يريدون كما اعتادوا خلال العقود الثلاثة الماضية.

وفيما تظهر إحدى ترجمات الاستدارة المصرية في الموقف الثابت من الأزمة السورية والقائل بوجوب حلها حلاً سياسياً يحافظ على وحدتها أرضاً وشعباً، تظهر أبرز مؤشرات هذه الاستدارة بثبات الموقف الرسمي المصري من الإخوان المسلمين، الأداة الأساسية بيد واشنطن وعملائها في المنطقة، والتي طالما شكلت قناعاً سياسياً للإرهاب، ما يعني أنّ إصرار مصر على الاستمرار في رفض الإخوان يعني قيام استدارة مناقضة بالغة الخطورة وبائسة في آن معاً من جانب الطرف الآخر تتمثل في اضطرار مشغلي الإخوان إلى الانتقال نحو دعم الإرهاب وتنظيماته الفاشية الجديدة علناً..!

بالمحصلة، فإنّ هذه التغيرات الإقليمية بمجملها تعبّد الطريق نحو نتيجة واحدة هي انسحاب واشنطن التدريجي من المنطقة وصولاً إلى انتهاء مرحلة وضع يدها عليها. وإن هذه الحالة تعني اليوم وبالملموس إعطاء زخم ودعم إضافي لمسار الحل السياسي في سورية، مثلما يعني اضطرار واشنطن وعملائها إلى القبول بإيران مع ملف نووي محسوم، وبمصر مع استقلالية أعلى من السابق، وبموقف أضعف لهم في سورية ذات الدور المفتاحي.

وفيما يعني سورية ويعني السوريين في أزمتهم فإن هذا الأمر يفتح الطريق أمام الحل السياسي للسير قدماً، ما يرتب على القوى الوطنية على اختلاف مواقعها مهمة السير بعملية الحل السياسي إلى الأمام، وتذليل كل العقبات التي من الممكن أن تنشأ في طريقه، من خلال مساعي الطرف الآخر لإفشال هذا المسار.

في مخيم اليرموك: بانتظار المساعدات

انترنت

نعومكين: تمثيل المعارضة سيكون أوسع في اجتماع موسكو المقبل

أعلن فيتالي نعومكين مدير معهد الاستشراق في روسيا ومنسق الحوار السوري- السوري أن مشاورات موسكو سوف تُستأنف بحلول نيسان المقبل وليس في آذار بسبب ضيق وقت التحضيرات أمام الجهة الداعية المتمثلة في وزارة الخارجية الروسية.

وأوضح نعومكين في تصريحات له يوم الخميس الماضي أنه من المخطط توسيع تمثيل المعارضة، ولكن ليس زيادة عدد المشاركين منها، من أجل ضمان الطابع العملي للمشاورات، مشيراً إلى أن التوسع سيكون بعدد الأطراف المعارضة المشاركة مما قد يستدعي تخفيض أعداد المشاركين من تشكيلات أخرى سبق لها أن حضرت الاجتماع الأول في أواخر كانون الثاني الماضي.

وفيما شدد على أن وفد الحكومة السورية أكد مشاركته في الاجتماع المرتقب أعرب نعومكين عن أمله بمشاركة بقية أطراف المعارضة ممن لم تحضر الاجتماع السابق، مثل "الائتلاف الوطني"، وكذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية ستيفان دي ميستورا، موضحاً أن الأخير في حال حضوره قد يكون مجرد مراقب، ولكن ليس طرفاً في الحوار.

وأوضح نعومكين أن موسكو تتعاون مع كل المسارات والمبادرات الساعية لحل القضية السورية، وأن هذه المسارات والقنوات لا تتعارض فيما بينها، مشيراً في ذلك إلى «مسار موسكو ومسار القاهرة ومسار دي ميستورا».

وأضاف نعومكين: "سننسق مع الجميع، مع دي ميستورا، مع الأمم المتحدة ، فمظلة الأمم المتحدة مهمة للقاء موسكو، لأن روسيا لا تريد أن تنفرد بالوساطة في القضية السورية، مضيفاً أنه ليس من المؤكد تأجيل لقاء "موسكو2" إلى ما بعد لقاء "القاهرة2".

■ قاسيون - وكالات

دي ميستورا: حل الأزمة بيد السوريين وأتطلع لجولة ثانية في موسكو

قال المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا بحوار مع RT إن حل الأزمة السورية يجب أن يتم على يد السوريين دون غيرهم، مشيراً إلى أن الدور الدولي لا يتعدى العمل على تسهيل هذا المسعى.

وقال دي ميستورا :"في الحقيقة، يقتصر دور الوسيط الدولي على تسهيل ظروف حوار السوريين مع بعضهم البعض، لكن هذا لا يعني أن الدول المؤثرة أو المنخرطة إلى جانب الحكومة أو المعارضة غير معنية بالمساعدة في بلوغ هذا الهدف، ولذلك فأنا أعتقد أن لقاء موسكو كان مفيداً جداً وأتطلع إلى جولة موسكو الثانية، لأن ذلك يساعد على جمع السوريين، والمعارضة والحكومة".

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد أعلنت الخميس أن موفدين من دمشق وآخرين من جزء أوسع من المعارضة سيلتقون في نيسان في موسكو لمواصلة المحادثات التي عقدت جولة أولى منها في كانون الثاني.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

لا فضل لأحد على الطبقة العاملة

قاربت المؤتمرات النقابية على نهاية انعقادها وفقاً للبرنامج الزمني المعد لها، وهذا يرتب على النقابات مسؤولية إعادة ترتيب الأولويات التي طالب بها العمال في مداخلاتهم وتحويلها إلى مهمات محددة سواء القضايا التي لها صفة العمومية أو المطالب الخاصة بكل نقابة؛ والأولويات التي برزت في المداخلات التي طرحت هي قضية الوضع المعيشي الضاغط جداً على الطبقة العاملة، إذ لا تخلو مداخلة نقابية دون الإشارة إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه العمال بسبب ضعف الأجور التي لا توازي بالمطلق الارتفاع الجنوني للأسعار، هذا الوضع غير الإنساني أوصل الكثير من الأسر والعائلات إلى حافة الجوع؛ والأمور مازالت تتفاقم أكثر لغياب الحلول الحقيقية المفترض السير بها من أجل التخفيف من المعاناة، وفي هذا السياق النقابات كانت قد تقدمت بمقترح، وهو ليس بالجديد ولكنه على درجة كبيرة من الأهمية اقتصادياً واجتماعياً، ويعمل على التخفيف ولو قليلاً من المعاناة بسبب تدني المستوى المعيشي، والمقترح هو أن تقوم الحكومة بتقديم سلة غذائية محددة القيمة وتحوى مختلف الاحتياجات الضرورية للأسرة السورية أما بالمجان أو بسعر مخفض يتناسب مع مستوى الأجور المنخفضة؛ وهذا الأمر إذا ما استطاعت النقابات انتزاعه من الحكومة فإنه سيحقق قضايا عدّة في وقت واحد، أهمها تشغيل اليد العاملة في إنتاج المواد وتصنيعها، وأيضاً توفير القطع الأجنبي المهدور في أمور عدة منها إعطاءه للتجار بدعوى الاستيراد.

إن رفع الصوت النقابي في المؤتمرات يعكس حجم المأساة التي يعيشها العمال في وضعهم المعيشي هذه المعانة مسببها الرئيسي السياسات الاقتصادية الليبرالية التي دافع عنها مسؤولي الحكومة الحاضرين لبعض المؤتمرات بقولهم: أن الحكومة «مفضلة» على الجميع وهي تسعى لتأمين المتطلبات، وما على الشعب والعمال سوى القبول بالأمر الواقع، وتأجيل مطالبهم لحين انتهاء الأزمة بعدها لكل حادث حديث!!.

إن الطبقة العاملة منتجة الخيرات هي محرومة منها بفعل الاستغلال الشديد، وانحياز الحكومة الممثلة لقوى رأس المال، وبهذا الحرمان يفقد العمال حصتهم الأساسية من الثروة المنتجة، وعندما يطالبون برفع أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم، فهذا جزء من حقهم المنهوب منهم، وليس هبّة من هذا المسؤول أو ذاك؛ والدفاع عن الحقوق ورفع الأجور واجب، حتى وإن تتطلب ذلك استخدام الحق المشروع للعمال الإضراب والتظاهر السلميين.

متابعة المؤتمرات النقابية لاتحاد عمال دمشق

الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة بتحقيق

■ متابعة وإعداد: علي نمر

استمر اتحاد عمال دمشق بعقد مؤتمراته السنوية النقابية، بحضور عمالي لافت، حيث قدم العمال مداخلات مهمة مطالبين بحقوقهم المسلوبة، ومؤكدين أن تعزيز عوامل الصمود الوطني يتطلب القطع النهائي مع السياسات الليبرالية الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، والتي تعد أهم أسباب انفجار الأزمة الحالية والتي تساهم إلى اليوم بإفقار الطبقة العاملة، وناقشت المداخلات العديد من القضايا المطلبية: مثل زيادة الأجور، وتحسين الوضع المعيشي، ومكافحة الفساد، وضبط الأسواق. بالإضافة مشاركة العمال في تعديل قانون التنظيم النقابي ليعبر عن مصالح الطبقة العاملة.

ننشر فيما يلي بعضاً من مداخلات العمال مع التنويه أن مداخلات هامة أخرى سننشرها في الأعداد القادمة تباعاً

الاستعداد لتحديات إعادة الإعمار

في مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب أكد رئيس المكتب خالد الزركي عبر التقرير المقدم: أن عملية الحفاظ، وجذب اليد العاملة والخبيرة إلى شركاتنا الإنشائية، تتطلب إصدار قوانين وتشريعات تساهم في زيادة وتحسين دخل العامل ومستواه المعيشي، كما أن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على الآليات الهندسية المتخصصة، وهو بحاجة دائماً لتطويرها وتحديثها لتواكب تحديات مرحلة إعادة الإعمار.

وأشار الزركي، أن عمال القطاع الخاص معاناتهم أكبر، وكثير من عماله باتوا عاطلين عن العمل بسبب إغلاق الكثير من الورش، نتيجة الأزمة مما أفقدهم مصدر رزقهم الرئيس، مطالباً إيجاد صيغة تكفل لهذه الشريحة الحياة الكريمة، نظراً لإحجام أرباب العمل عن إشراكهم بمظلة التأمينات الاجتماعية، وأن يتم إشراكهم وتأمينهم ضد إصابات العمل، والتوصية باقتطاع نسبة من المبالغ التي يتم جبايتها من وزارة الإدارة المحلية عند إجراءات عملية الترخيص التي يتم دفعها للبلديات، وتحويلها إلى الاتحاد العام، ليتم تقديم الخدمات وصرف الإعانات لعمال القطاع الخاص.

التشاركية خطوة أولى نحو الخصخصة

بدورهم طالب النقابيون بتعديل القانون رقم /17/ بما يضمن حقوق عمال القطاع الخاص، وإعادة النظر بشكل القوانين الانفتاحية، والعمل على إلغائها «قانون الكهرباء– قانون الاتصالات» وبالأخص قانون الشركات الصادر تحت ما يسمى التشاركية والتي هي الخطوة الأولى للخصخصة، ووضع حد للتسريح التعسفي، وتثبيت العمال المتعاقدين بموجب عقود سنوية والذين مضى على استخدامهم أكثر من ثلاث سنوات، ورفع نسبة الإعفاء بالنسبة لضريبة الدخل على الرواتب والأجور، والإسراع بتعديل بعض مواد قانون العاملين الأساسي رقم /50/ لعام 2004، ولا سيما المادة /137/ منه. كما شددوا على إعادة دراسة قانون الضمان الصحي المجحف بحق بعض الجهات.

ضبط سعر الصرف

طالب النقابيون في مؤتمر نقابة الصناعات الكيماوية اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المتلاعبين بسعر صرف الليرة، كونه ينعكس على أسعار المواد الأولية، وبالتالي ينعكس سلبياً على الإنتاج،

2 مليون عاطل عن العمل

كان حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف والتامين قد أثار في تقريره السنوي موضوعة النمو بالأرقام قائلاً: إنه ومع تراجع معدل النمو الاقتصادي تزداد البطالة والتضخم بسبب تخريب المنشآت الاقتصادية، ومن ضمنها الثروة النفطية.

فبعد أن كان معدل النمو الاقتصادي 4,8% حتى عام 2011 تحول إلى معدل سالب حتى وصل إلى «–3,6%» لعام 2012 ولكنه ارتفع قليلاً في عام 2013 ليصل إلى سالب «–3,23%» و«–2,3%» لعام 2014.

منوهاً أنه ومع تزايد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار لكثير من السلع الأساسية، ازداد معها التراجع في قيمة الدخل للمواطنين، مما انعكس بصورة سريعة على الاستهلاك. فقد وصل معدل التضخم إلى 121% عام 2014 مقارنة بـ4,4% عام 2010 و6% عام 2011 و39,5% عام 2012 و90% عام 2013.

أما البطالة فقد وصلت في أوساط فئة الشباب إلى أكثر من 35,8% لعام 2011 وتجاوزت 49% لعام 2013 حيث وصل عدد العاطلين عن العمل ما يزيد عن مليوني مواطن، وذلك بسبب توقف المشاريع وفقدان فرص العمل، مما انعكس على زيادة نسبة الفقر الاجتماعي وعلى مستوى المعيشة.

فيما طالبت المداخلات بتشميل العمال المؤقتين بالتأمين الصحي «العقود الشبابية مدة خمس سنوات» مع العمل على تثبيتهم، والمساواة بالخدمات، وزيادة نسبة الترفيع الدوري من 9% كل سنتين إلى 18% أو 9% كل سنة، ورفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة من 10 آلاف ليرة إلى «25000» ل.س أو إلغائه نهائياً، ورفع نسبة تعويض

مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية..!

والتوسط لدى الجهات المعنية لحل المشكلات التي يعاني منها أهالي وسكان عدرا العمالية.

وجاء في التقرير المقدم للمؤتمر من رئيس المكتب عهد الديري أنه وبالرغم من توجهات الحكومة لتطبيق نظام التأمين الصحي، إلا أننا ما نزال نعاني من عدم تطبيقه لدينا، إذ لا تتوفر لنا طبابة مجانية، والعامل في هذه الحالة غير مغطى نهائياً بأي إجراء طبي يتعرض له، وهو غير قادر على دفع التكاليف الباهظة، لا سيما في ظل هذه الظروف الصعبة التي نعاني منها.

الفاسد سيد زمانه

فيما قال إياد بدور عضو المؤتمر: إن المؤتمرات وتقاريرها والتعليق عليها لا تكفي لبناء الوطن، مضيفاً: عقدنا المؤتمر رفعنا التوصيات، قررنا ناقشنا قدمنا المداخلات، وأخيرا انتخبنا أو بالأحرى عينا الأعضاء واللجان ورؤساء المكاتب، لذلك يجب أن نعمل على تغيير العقول العفنة التي تحمل الفكر المتحجر بقصد أو بغير قصد.

وأوضح بدور إن الخطاب النقابي قاصر، ولم يواكب العصر والحدث، وفي بعض الأحيان أصبحت النقابات عالة على العمال والعمل، وعاجزة عن ممارسة دور النقابة الخلاق بسبب انقلاب المفاهيم، فأصبح الفاسد والمرتشي والمراوغ سيد زمانه والملتزم والصادق والمخلص في عمله قاصر، فكيف لنقابي يمثل العمال أن يكون جيداً وهو فاسد في عمله الوظيفي وسيئ في تعامله مع العمال، فأين دور النقابات؟!.

متمسكون بدورنا النضالي والنقابي

قالت ميادة الحافظ رئيس مكتب نقابة عمال التبغ: إننا نشهد دورة نقابية جديدة بكادر نقابي جديد، حيث نسبة التغير والتمثيل 70% وسنعمل بتميز بظروف استثنائية، بطموح ورؤى للتغيير نحو الأفضل، متمسكين بروح عمل الفريق الواحد للمحافظة على مكتسباتنا، وتطوير عملنا ومعالجة المشكلات التي تظهر أمامنا. ونوهت الحافظ في كلمة لها أمام المؤتمرين: إن العمل النقابي ليس عملاً وظيفياً بل مهمة وطنية؛ ومن ارتضى بهذه المهمة خلال هذه الظروف الصعبة يجب أن يكون أهلاً لها. وأوضحت الحافظ، أن الطبقة العاملة تواجه وضعاً أشد سوءاً مما هو حالها اليوم حيث الأخطار والتحديات تتزايد يومياً، من هنا سنبقى متمسكين بدورنا النضالي والنقابي.

طالبت المداخلات بتفعيل دور اللجان النقابية من «العقوبات، النقل، المكافآت»، وتفعيل مبدأ المحاسبة بدءاً من اللجان النقابية إلى المكتب النقابي إلى القيادات الأعلى، وعرض أحد النقابيين مشكلة عدم صرف رواتب العامل الذي تعرض لكف يده، بعد تسوية وضعه، وصدور حكم بحقه والعودة إلى عمله، ومع ذلك لا يستحق أيّ راتب أو تعويض عن هذه الفترة بالإضافة إلى تأخير انجاز قرار عودته إلى العمل. كما طالبوا بالطبابة المجانية للعاملين المتقاعدين أو تشميلهم بالضمان الصحي، ورفع التعويض النقابي للعاملين المتقاعدين، والموافقة على تعديل فئات العمال الذين حصلوا على شهادات وهم على رأس عملهم؛ وصرف تعويض العمل الفني المتخصص للعاملين الحاصلين على شهادة مساعدين فنيين وخريجي المعاهد المتوسطة الفنية والثانويات الصناعية المعينين منذ عام 1986.

استمرار دعم قطاع الصحة والتعليم

طالبت المداخلات بإعادة إعانة وفاة الأب أو الأم كما كانت في السابق، وفتح باب القروض ورفع سقفها للعاملين المحتاجين نظراً للظروف الراهنة، ورفع إعانة المرضى وذلك تماشياً مع غلاء الأسعار، وأشارت أخرى أنه ومنذ أن أعلنت المؤسسة العامة للاتصالات أنها أصبحت شركة ظهرت مخاوف كثيرة عند العاملين من حيث تقليص عدد العاملين في الشركة، وكذلك الحوافز والمكافآة والميزات الهاتفية. متسائلين: هل سيلتزم القائمون على العمل في الشركة بوعودهم بعدم المساس بالعاملين في الشركة؟ وطالب آخرون مراعاة أوضاع العاملين القاطنين في ريف دمشق والمحافظات القريبة بالدوام، والعمل على تثبيت العاملين بعقود والوكلاء في الشركة، وإعادة النظر في رواتب العاملين الذين تم تثبيتهم بعد الوكالة إسوةً بزملائهم من الدرجة نفسها واستفادوا من المرسوم علماً إن العمال الذين تم تثبيتهم في مديرية فرع اتصالات ريف دمشق لم يستفيدوا من كل المرسوم.

وكان رئيس المكتب قصي كسادو قد أكد خلال التقرير على ضرورة دعم القطاع بكل أشكال الدعم، وإعادة هيكلته بالشكل الذي يتناسب مع التحديات المستقبلية، وإعادة النظر بالسياسات والإجراءات الاقتصادية، ومعاقبة كل من أساء الأمانة واستغل المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، والاستمرار بسياسة الدعم لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الأخرى.

الاستقالات والتسريح

بدوره أكد محمد سلمون رئيس نقابة عمال الإسمنت أن العقبات الكبيرة التي نعانيها في منشاتنا الصناعية، والتي كانت سبباً في تعثر العديد من المنشآت، وتسريح عدد من العاملين ما زالت ترخي بظلالها ولو بشكل متقطع، وقد أصبح من الضروري التدخل السريع وإيجاد الحلول المناسبة لدرء شبح التوقف عمّا تبقى من هذه المنشأة الصناعية والمحافظة على العمالة فيها.

كما طالب العمال بمداخلاتهم يمنح العمال الدرجة الاستثنائية لمن سقفت رواتبهم، وفتح باب التعيين في الشركة عبر مسابقات رسمية كون عدد العمال في الشركة حسب مرسوم الملاك العددي للشركة رقم 457 تاريخ 2010/10/20.

1000 وظيفة وحالياً الموجود على رأس عملهم 700 عامل، حيث هناك تسرب بسبب السن القانوني والاستقالات والتسريح الطبي وبحكم المستقيل ومندبين لخارج الشركة، والمطالبة بتحسين الأجور للعمال بما يتناسب مع الوضع القائم، وإعادة العمل بنظام حوافز جديد، لأن راتب العامل لا يكفي لعشرة أيام.

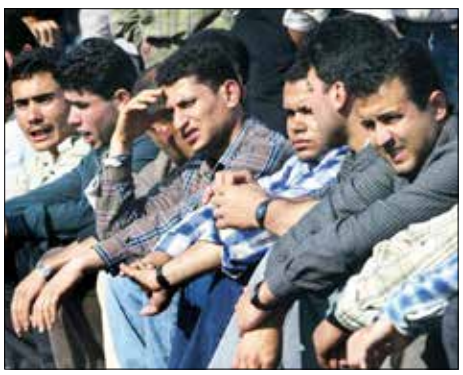

نهاية الخدمة من مثلي أجر للاستقالة التي ترتب معاش تقاعدي إلى خمسة أمثال، مع رفع نسبة التعويض العائلي للزوجة والأولاد لكي تتناسب مع المستوى المعيشي أو إلغائه نهائياً لأنه غير منطقي وغير معقول ومعيب، وإعادة النظر في التعويضات الممنوحة للعاملين بحيث تتناسب مع الأسعار والرواتب «طبيعة عمل، الاختصاص، الإضافي، المسؤولية..»

وطالب العمال بذكر أسباب من تم صرفهم من الخدمة ضمن قرارات الصرف، ومنحهم حق رفع دعوى والتقاضي أمام المحاكم، وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية للحكومة، بما يتناسب مع الأوضاع الحالية، والتوقف عن عملية بيع القطع الأجنبي /الدولار/ إلى شركات الصرافة التي يقوم البعض بتهريبها خارج البلاد مما يؤثر سلباً على الليرة السورية، والاستعاضة عنها بالمصارف العامة، كما تحدث العمال عن الدور السلبي للسورية للتأمين اتجاه الشركات الطبية المتعاقدة معها، ومنها شركة غلوب ميد.

قاسيون في الكواليس

«حاضرة ولكنها مؤجلة»!!

كانت قائمة حقوق العمال متنوعة من نقابة إلى أخرى وطويلة ولكن الردود الرسمية والحكومية واحدة دائماً فبعد أن ينتهي الوقت المخصص لمطالب العمال يكون الرد «مطالبكم حاضرة على طاولة الحكومة ولكنها مؤجلة».

«الحكومة مفضلة عليكن»!!

قام أحد «الضيوف» الحكوميين بكسر قواعد المؤتمرات النقابية، حيث من المفرض أن يجيب المسؤول بحدود اختصاصه من الجانب التقني، إلا أن أحدهم استُفز من رأي أحد النقابيين الناقد لسياسات الحكومة، فردّ المسؤول على مداخلة النقابي بالقول «الحكومة مفضلة عليكن»، ومنعت إدارة الجلسة النقابي من حقه بالتعقيب على رد المسؤول.

«الحكومة مفضّلة عليك انت»

بعد انتهاء الجلسة واجه النقابي الناقد لسياسات الحكومة «الضيف» الحكومي ذاته خارج قاعة المؤتمر وكان الرد وسط العمال المتجمعين «الحكومة مفضلة عليك وحدك ما حدا مفضّل على العمال بحقوقهم».

«الوطن جريح وإنتو بدكن محاشي»

استنكر أحد الضيوف وهو من المسؤولين الحكوميين قوائم المطالب العمالية الطويلة فقال: «ما بيجوز إذا واحد كانت إمو مكسورة إيدا ورجلا يطلب منا تطبخ محاشي واليوم سورية جريحة ومو وقت المطالب»!

«الله بلانا نحنا والحكومة»

طالب أحد الضيوف الحكوميين بألا «نبالغ» بجلد الذات إذ لا يجوز اتهام الحكومات المتعاقبة بأنها تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية الأزمة التي نعيشها بل يجب علينا القول «الله بلانا نحنا والحكومة بهي المصيبة» ولسان حال الطبقة العاملة يقول «الله بلانا نحنا بالحكومة والأزمة مع بعض»!!

متابعة المؤتمرات النقابية لاتحاد عمال دمشق

كيف تعاملت الحكومة مع الفقراء ومنهم العمال في ظل الأزمة؟

ألقى النقابي عادل اللحام مداخلة باسم عمال القطاع الخاص، أكد فيها أن الأزمة الوطنية تدخل بعد أيام عامها الخامس، والشعب السوري عموماً والفقراء ومنهم الطبقة العاملة السورية يعانون ما يعانون بسبب التهجير والتدمير والموت بكل أنواعه وأشكاله، والاختطاف والاعتقال والجوع والتشريد والتهميش.

بينما جزء ضئيل من السوريين هرّب أمواله وأغلق منشأته في الوطن ليعيد بناءها في بلاد أخرى، وتسبب بتسريح الآلاف من العمال، ومن الأغنياء من ركب موجه الأزمة ليغتني أكثر ويحتكر أكثر ويتحول إلى عدو للشعب السوري أكثر وتصبح مصالحه ليست في الخلاص من الأزمة بل في تعميقها وإطالة أمدها.!

لكن السؤال المهم الذي لابد من طرحه: كيف تعاملت الحكومة مع الفقراء ومنهم العمال في ظل الأزمة؟

لقد استمرت الحكومة الحالية بتبني السياسات الاقتصادية التي عملت عليها الحكومات السابقة، والتي حضرت وجهزت الحطب اللازم لإشعال الأزمة وتفجيرها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وذلك بأن رفعت نسب البطالة والمعطلين عن العمل، وازدادت نسبة الفقر والتهميش، وازداد الأغنياء غنىً ومعادلة الدخل الوطني تعبر عن هذه الحالة 80% أرباح، 20% أجور.

القانون /17/ وليبراليته

لقد قامت بالهجوم على القطاع العام والخاص الصناعي وتجريده من عوامل قوته وتحييد دورة السياسي والاجتماعي، وفتح الأسواق على مصرعيها أمام البضائع الأجنبية وترك المنتج الوطني يصارع وحيداً دون حماية، وفتح الأبواب أمام الرساميل الخليجية والأجنبية مع حرية الرساميل في الدخول والخروج، إصدار القانون /17/ وجعلوه في خدمة أرباب العمل وفي خدمة السياسات الاقتصادية الليبرالية.

في النتيجة نؤكد أن الحكومة الحالية تستكمل ما بدئ به وتسير على الخطى نفسها، إذ رخصت لشركات الخليوي التي هي مصدر هام للموارد، ورفعت الدعم عن المواد الأساسية وخاصة المشتقات النفطية، وأعفت الرأسماليين من فوائد الأموال المقترضة، ومن تأخرهم في تسديد اشتراكاتهم في التأمينات وغيرها من الإعفاءات، أقرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تؤكد نهجها الليبرالي المعادي لحقوق ومصالح الفقراء ومن ذلك قانون التشاركية.

كيف سيكون الموقف النقابي من إعادة الإعمار التي تتحضر لها قوى الفساد في الداخل وقوى من الخارج؟

لقمة عيش الفقراء

وتساءل اللحام: أمام هذا الواقع كيف سيكون الموقف النقابي؟ وما رؤيته وأدواته في الرد على انتهاكات حقوق العمال، سواء في مستوى معيشتهم أم في مكان عملهم وحقوقهم؟ وكيف سيكون الموقف النقابي من إعادة الإعمار التي تتحضر لها قوى الفساد في الداخل وقوى من الخارج؟!.

إن قضية إعادة الإعمار قضية وطنية وسيادية وطبقية لا يجوز مطلقاً المداراة عليها تحت شعارات أثبتت عقمها، مثل نحن والحكومة الشركاء، مشيراً أن الشركات العامة الإنشائية التي بنت الصروح والجسور والصوامع لها الأحقية في ان تكون جبهات العمل مفتوحه لها، والموارد التي تدعي الحكومة عدم وجودها موجودة في جيوب من نهبها من المال العام ولقمة عيش الفقراء.

نقابات مستقلة

وأضاف اللحام: نحن عمال القطاع الخاص لا يوجد قانون ينظم عملنا وعلاقتنا مع المتعهدين والشركات، ولا توجد لنا حقوق متساوية مع عمال القطاع العام كالسكن العمالي والقروض وغيرها، ونحن عمال اقطاع الخاص نقول للنقابة: لماذا التعامل معنا مثل تعامل الحكومة في زيادة مواردها من جيوبنا، والنقابة ترفع رسم الاشتراك على عمال القطاع الخاص لتقول لهم لا تنتسبوا للنقابة. بينما المفترض زيادة الموارد من تشغيل أموال النقابة في مطارح أمنة، لإنشاء صناديق مختلفة تعين العمال وتخفف عنهم، وما هو موجود الآن لا يسمن ولا يغني من جوع.

وأخيراً نقول لقيادة الحركة النقابية إن القوانين التي هي قيد التحضير والدرس والإصدار قوانين تخصنا نحن العمال ولا بد من المشاركة في صياغتها حتى تعبر جذرياً عن حقوقنا ومصالحنا وفي مقدمتها حقنا الدستوري أن تتبنى النقابات الإضراب والتظاهر السلمي وأن تكون النقابات مستقلة وخارج دائرة الهيمنة والتحكم بقراراتها ومواقفها أثناء الانتخابات أو خارجها، كما ندعو النقابات بالتنسيق مع وزارة الخارجية السورية لإحداث ممثلين في السفارات لمتابعة شؤون العمال في الخارج.

سلة غذائية متكاملة تغطي الفجوة الكبيرة بين الأجور والأسعار..

قدّم النقابي نبيل عكام مداخلة في مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات ركز فيها على نقاط هامة وخاصة الفساد قائلاً: لقد حذرنا سابقاً وقبل انفجار الأزمة ومن خلال هذا المنبر، أن الفساد الكبير المستشري، وهذه السياسات الاقتصادية الليبرالية عبر اقتصاد السوق التي لا تلبي مصالح الشعب السوري وما زالت حتى اليوم تنتجها الحكومة وهي بوابة العبور للتدخل الخارجي بأشكاله كافة.

وأضاف عكام أن الحركة النقابية مطلوب منها اليوم أن تقف وقفة رجل واحد بوجه سياسات الحكومة الليبرالية، التي تسعى إلى خصخصة قطاع الدولة وبيعه لقوى السوق وكذلك الفساد تحت يافطات مختلفة، والقضاء على دور الدولة الاجتماعي الذي نحن بحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى، فمهمة الحكومة هي إدارة أموال وممتلكات المجتمع بما يحقق مصالحه كافة، ولا يحق لها التصرف بها وبيعها. من هنا نطالب بإعادة الدعم وتوسيعه بما يتلاءم مع ارتفاع الأسعار، وثبات الأجور لكل الشعب السوري باعتماد سلة غذائية متكاملة تغطي الفجوة الكبيرة بين الأجور والأسعار.

التغيير الجذري

وقال عكام: نقل إلينا أن هناك مسودة لتعديل قانون التنظيم النقابي، ونحن نعتقد أنه من الضروري أن يشارك فيه كامل التنظيم النقابي، وإبداء ملاحظاته عليه ليخرج فعلاً قانون يعبر عن مصالح الطبقة العاملة ويحتذى به.

وأردف عكام أن الحل السياسي هو الطريق الوحيد والأوحد لحل الأزمة السورية العميقة والشاملة، وهذا يرعب قوى الفساد والنهب في جهاز الدولة والمجتمع كما يرعب أعداء سورية الخارجيين، وفي مقدمتهم الإمبريالية الأمريكية، وهي تسعى جاهدة لإعاقته وإفشاله غير آبهة بالكارثة الإنسانية التي تحدق بالشعب والوطن، لأن الحل السياسي سيؤدي إلى التغيير الجذري والعميق السلمي الديمقراطي، ويجعل مكافحة الإرهاب حقيقية عبر توافق القوى الوطنية من أجل مكافحيه.

ملكية الاتصالات

وانتقد عكام التقرير المقدم للمؤتمر قائلاً: لقد اطلعنا على التقرير المقدم باهتمام، ونؤيد المطالب الواردة فيه التي تلبي بعض مصالح العمال، ولكن من الملاحظ أنه مصاغ بطريقة إنشائية وفيه الكثير من التكرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التقرير لم يستطع أن يكون على مستوى الدستور الجديد النافذ، فهو مصاغ وكأنه في زمن الدستور القديم، ولا يوحي أنه مقدم إلى مؤتمر نقابة تمثل العمال.

جازماً أن هذه الملاحظة لا تفسد للود قضية، فالغاية هي تجويد تقاريرنا لتكون برنامج عمل فعلي للنقابة، وتكون مؤتمراتنا محطة لنعرف أخطائنا ونصوبها ونضع مهاماً جديدة لعملنا القادم.

وختم النقابي نبيل عكام مداخلته عن قطاع الاتصالات معتبرا إياه من أهم القطاعات الخدمية التي يحقق إيرادات مهمة للدولة، وخاصة أن تكاليفه متدنية جداً مقارنة بإدارة إيراداته، لذلك لا يجوز للحكومة أن تتخلى عنه كملكية عامة للدولة، وهنا أخص قطاع الخليوي ذا العائدات الكبيرة. كما أنوه أنه من حسنات شركة الاتصالات قيامها بتوسيع وزيادة خطوط ADSL لكن المطلوب اليوم في عصر الاتصالات توسيعها أكثر، وزيادتها لتشمل غالبية المشتركين وتلبي الطموح، لذلك لابد من دعم الاستثمار الوطني لصناعة للاتصالات، وخاصة أن الاتصالات حاجة وضرورة في الاقتصاد الوطني.

اليسار العربي والإسلام السياسي

عقد اللقاء اليساري العربي الخامس في 20-21/ شباط 2015 في الرباط تحت شعار «حركة تحرر وطني جديدة من أجل التغيير بأفق اشتراكي»، وكان على جدول أعماله: تقييم عمل اللقاء اليساري العربي ونضالاته، واستعراض الأوضاع في البلدان العربية والحلول المقترحة، والبحث في القضية المركزية وتحديدها، بالاستناد إلى شعار اللقاء الخامس، وندوة حول «الحركات الإسلامية»، ووضع برنامج للتحركات المشتركة.

■ صباح الموسوي*

إن فكرة تأسيس اللقاء اليساري العربي تستهدف، في الأصل، إعادة تنشيط وتجديد اليسار العربي بمختلف مشاربه. وعلى مدى أربعة لقاءات سابقة، يمكن الحديث عن تطور في عمل اليسار العربي، سواءً من ناحية التعاون بين القوى اليسارية فيما بينها في كل بلد على حدة، أو على المستوى العام. وفي الوقت نفسه يمكن التأكيد على أن اليسار العربي، عبر هذه المؤسسة، تمكن من التخلص من فكرة تمثيل اليسار لهذا الطرف أو ذاك في بلده. فاليسار بدأ يقتنع أنه، بغض النظر عن تعدد الفصائل، فإنه يوجد في خندق واحد، أي في مواجهة القوى الإمبريالية والصهيونية والظلامية والهجوم الهائل الجديد الذي يستهدف تدمير المنطقة.

صراع متعدد الأوجه

يخوض اليسار العربي صراعاً متعدد الأوجه له علاقة بمواجهة القوى الإمبريالية والرجعية وبالإيديولوجية والثقافة وحقوق المرأة وقضايا النقابات. وواجه اللقاء اليساري العربي الخامس الذي عقد في المغرب سؤالاً مهماً يتعلق بالتحديات الراهنة وسبل مواجهتها عملياً. ففي اللحظة الراهنة هناك الأزمة العامة الشاملة التي تعيشها الرأسمالية، خصوصاً في أمريكا، يجعلها أكثر عدوانية لتصدير هذه الأزمة ومحاولة حلها عبر إشعال الحروب ونهب الثروات. وبهذا المعنى فإن المعركة الآن في المنطقة العربية تكاد تكون حاسمة بعد معارك تاريخية عدة، وهذا الهجوم يواجهه تصد من نوع جديد، فهناك مقاومة في المنطقة العربية وليست مقاومة دول، فالحرب اليوم تجري مباشرة مع الشعوب العربية سواء مع المقاومة المسلحة العربية أو مع المقاومة الشعبية التي نزلت بالملايين للشوارع حاملة شعارات وطنية وقومية وديمقراطية تحررية.

اليسار بين التأهيل والتجدد

هناك معركة كبيرة، العامل الجديد فيها هو أن الشعوب أخذت زمام المبادرة بيدها، وهذا ما يقلق الحكام الإمبرياليين لأنهم تعودوا على محاربة أنظمة قادرين على تغييرها أو امتصاصها أو عقد صفقات معها. ويمكن القول إن المعركة حالياً باتت مفتوحة، ولهذا تقع على اليسار مهمات جديدة، تتعلق بكيفية استيعاب هذه التحركات والانتفاضات الشعبية، وكيفية استيعاب الحركات الشبابية وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم الهدف المركزي للمعركة ألا وهو تحرر المنطقة العربية من قبضة الهيمنة الإمبريالية.

واليسار العربي مؤهل لأداء هذه المهام، فهو أولاً قوة مجتمعية وسياسية كبيرة تمتد جذورها في عمق التاريخ. ثانياً، اليسار خلال العقدين الماضيين أو أقل بدأ يتطور ويتجدد مع الحياة ولم يعد ذلك اليسار المغلق، في عملية تكاد تكون وكأنها صيرورة جديدة لليسار في خضم الصراع الطبقي والوطني بما يسمح بتحويله بسهولة إلى «ديناميو» في هذا الحراك. وهناك مؤشرات كبيرة على أن قوى اليسار تلعب دوراً كبيراً في مصر، في تونس، وفي سورية التي أصبح فيها الحل اليساري هو السائد أخيراً. ففي بداية الأزمة السورية كان اليسار، وهو بالتحديد رفاقنا في «حزب الإرادة الشعبية» الذين هم أعضاء في اللقاء اليساري العربي، والذين لديهم نفوذ واسع وسط الشباب، وشاركوا في الحراك الشعبي السوري في بداية التظاهرات حينما كانت مطالبها مرتبطة بالعدالة والحرية والتقدم، هذا اليسار طرح منذ البداية أنه لا مجال لحل عسكري للأزمة في سورية وأنه يجب التشبث بإيجاد حل سلمي ديمقراطي يضمن تغييراً اجتماعياً ديمقراطياً داخل المجتمع. لكن للأسف هذه الفكرة كانت مرفوضة من النظام السوري، وخاصة القوى المتشددة والفاسدة داخله، ومرفوضة أيضاً من قوى المعارضة المتشددة أو تلك التي قدمت ومولت من الخارج. لكن بعد هذه السنوات من الصراع والخسائر الكبيرة أصبحت الآن فكرة الحل التي طرحها اليسار السوري شبه منتصرة، وما اجتماع موسكو التشاوري- والآن يحضرون لاجتماع آخر- إلا «رضوخاً» من قوى النظام وقوى المعارضة المتشددة لفكرة الحل اليساري.

ورقة تقييم عمل اللقاء اليساري العربي

قدمت ورقة تقييم عمل اللقاء اليسار العربي نقاطاً رئيسية حول مسيرته: تأسس «اللقاء اليساري العربي» في شهر تشرين الأول 2010، في بيروت، وعلى جدول أعماله ثلاث أوراق للنقاش، تناولت العناوين التالية: تنظيم المواجهة الوطنية للعدوان والاحتلال والسيطرة الإمبريالية والصهيونية، تفعيل العمل بين صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الشعبية والمثقفين وصياغة برنامج النهوض الاقتصادي والتنمية والتطور الاجتماعي، الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والمساواة. وكان الهدف من هذا النقاش البحث في سبل التعاون والتنسيق بين قوى اليسار العربي، وإمكانية بناء جبهة يسارية عربية، مع تحديد كيفية خروج اليسار من الأزمة التي يتخبّط بها، وذلك بهدف قيادة التغيير الذي تتوفر ظروفه الموضوعية. وكان ذلك قبل شهرين فقط على اندلاع الثورة التونسية وما تبعها من ثورات وانتفاضات، أهمها في مصر التي لم نتوقع حدوثها سريعاً. وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الثاني للقاء اليساري العربي، الاستثنائي، الذي عقد في وهج ثورتي تونس ومصر «شباط 2011»، ركز بشكل خاص على مخاطر الثورة المضادة «بقايا الأنظمة المنهارة، والقوى الدينية السياسية». بينما كان الشعار المهم للاجتماع الثالث «2012» هو العمل على بناء «جبهة مقاومة وطنية عربية لمواجهة الإمبريالية ومن أجل التغيير الديمقراطي الشامل». والأهم في ذلك اللقاء كان البحث الاقتصادي- الاجتماعي والبرنامج المشترك الذي أقر بهذا الصدد، مرفقاً مع طرح مسألة الدور الذي يعدّ للقوى السياسية الدينية سياسياً واقتصادياً.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى ما أقره الاجتماع الرابع السابق، الذي انعقد عشية ثورة 30 يونيو 2013 في مصر، والذي اتفق على مسألتين: وضع برنامج استراتيجي للقاء اليساري العربي، يجمع بين مهام النضال من أجل الديمقراطية والمساواة وبين مهام التحرر الوطني من السيطرة الامبريالية، والنضال من أجل تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وإلغاء الاتفاقيات المتعارضة مع السيادة الوطنية، وكذلك تطوير دور الأطر النقابية والشبابية والنسائية كمدخل لتجميع كل المتضررين من أنظمة التبعية ومن كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الرجعية العربية الحاكمة.

مداخلات التيار اليساري الوطني العراقي

وخلال جلسات النقاش في اللقاء اليساري الخامس قدم التيار اليساري الوطني العراقي مداخلته التي حملت عنوان «الحل اليساري هو طريق الشعب للخلاص من الكارثة واستعادة الوطن المستباح»، والتي سبق لقاسيون أن نشرتها مسبقاً في عددها رقم 693 بتاريخ 2015/2/15، كما قدم مداخلة أخرى حول «الحركات الإسلامية» تناولت الإسلام السياسي في العراق «سيجري نشرها لاحقاً». وأشارت المداخلة إلى أن الورقة المقدمة من الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي السوداني، وبما تمثله من مشتركات في العالم العربي، هي ورقة غنية في ناحية الاستعراض التاريخي، كما تمت الإضافة عليها من حزب التقدم والاشتراكية والحزب الشيوعي اللبناني، ولاسيما أهمية الربط والتمييز بين ما هو تكتيكي واستراتيجي في الموقف من القوى الإسلامية، والموقف منها من الناحية الوطنية، ناحية التصدي للغزو ومقاومة الاحتلال، ومن الناحية الطبقية المرتبطة بالبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.

حول المداولات والأوراق والبيان الختامي

وإذ جاء البيان الختامي معبراً عن موقف موحد من القوى الإرهابية في الإسلام السياسي ، فإن حوارات الندوة حول الإسلام السياسي قد أبرزت خلافات واسعة، بل وتناقضات في النظرة إلى القوى والأحزاب الإسلامية. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مندوبة حزب الشعب الفلسطيني صنفت حركة حماس كصنيعة صهيونية في حين رأى مندوب التيار التقدمي الكويتي في حزب الله حزباً طائفياً إرهابياً مثله مثل داعش، غير أن التجربة المغربية الراهنة قد أخذت حيزاً كبيراً من الحوار.

فقد أعلن حزب النهج الديمقراطي «ضرورة التمييز بين قوى الإسلام السياسي التي تحارب الامبريالية والصهيونية والأخرى التي تكرس هيمنتها في المنطقة». وأضاف «أما فيما يخص الحريات العامة، وأنتم مجتمعون في الرباط، فإن الحكومة التي يوجد فيها حزب التقدم والاشتراكية فوضت لوزير الداخلية بشن حرب هوجاء على الحركة الحقوقية، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمات الشبابية والطلابية والنقابية ونشطاء حركة 20 فبراير التي تبرأ منها حزب التقدم والاشتراكية كباقي الأحزاب الملتفة حول النظام، منذ ولادتها الأولى عبر سلسلة من إجراءات القمع والتضييق والمنع من عقد الندوات والأنشطة».

أما حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المغربي فيرى في ورقته المقدمة أن «الحكومة المغربية الحالية التي يقودها حزب أصولي يعتبر امتداداً للجماعة التي اغتالت أحد أبرز قادة اليسار ومنظريه في منتصف سبعينيات القرن الماضي، الشهيد عمر بن جلون، وهي حكومة يشارك فيها- وللمفارقة- حزب التقدم والاشتراكية الذي يمثل الامتداد التاريخي للحزب الشيوعي المغربي، وهي تندرج في سياق استمرارية الحكومات السابقة التي يتحكم فيها القصر وينحصر دورها في تدبير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتفادي الانفجار الاجتماعي وتمرير قرارات لا شعبية...».

من جهته دافع الحزب المضيف للقاء اليساري العربي الخامس- حزب التقدم والاشتراكية- عن موقفه في المشاركة في الحكومة برئاسة حزب إسلامي، مفسراً المواقف المستغربة لهذا التحالف بأنها «خلط في المفاهيم غير محمود تجاه تكوين تحالف حكومي قائم على برنامج إصلاح حكومي دقيق»..!

حوارات الندوة حول الإسلام السياسي أبرزت خلافات واسعة بل وتناقضات في النظرة إلى القوى والأحزاب الإسلامية

بين الظاهرة الطبيعية والدور الوظيفي..

إن ما تقوم به اجتماعات اللقاء اليساري العربي هو تقييم لما جرى طيلة سنة، وكيفية العمل من أجل تطوير بعض جوانب العمل المشترك فيما بين قوى اليسار العربي، وبالتالي فالحوار سيبقى مفتوحاً وهو يشمل الجانب الإيديولوجي والرؤى والتصورات المتعددة، وهذه ظاهرة صحية، وستبقى مستمرة. وليست هناك من أوهام أن هذه اللقاءات ستؤدي إلى نوع من التطابق في الرؤى، وأننا أصبحنا حزباً واحداً، فليس هذا هو المطلوب، بل المطلوب يسار نشط وحقيقي ملتصق بالمصالح العميقة للجماهير ويؤدي دوره الوظيفي المنوط به، وطنياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً.

■ منسق التيار اليساري الوطني العراقي

التحولات في مشهد المعارضة.. إلى أين؟

منذ ما قبل انفجار الأزمة، تخضع المعارضة السورية إلى حالة فرز عميقة. ذلك الفرز نشأ في البداية على أساس فهم الوضع الدولي الذي ساد في العقدين الأخيرين، ثم على أساس الموقف من التدخلات الخارجية في منطقتنا.. وأخيراً على أساس الموقف من الحل السياسي..

■ هشام الأحمد

محطات كثيرة، لعبت وتلعب دوراً أساسياً في الاصطفافات التي اتخذتها المعارضة السورية، منذ ما قبل انفجار الأزمة السورية بعقود. فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي، بدأت خريطة القوى السياسية في سورية، ومنها المعارضة، في التحول بنحو كبير، على أساس الوضع الدولي الجديد المتشكل. مفردات ذلك العصر، كـ«انتصار الرأسمالية» و«القطبية الواحدة» وسيادة «النموذج الغربي».. الخ، تدفقت في خطاب قسم من القوى المعارضة، التي قرأت انهيار المعسكر الاشتراكي على أنه استحقاق وقع على عاتق دول العالم الثالث للتحول باتجاه الركب الغربي، بكل اتجاهاته، الوطنية والسياسية والاقتصادية. وما عزز هذه القراءة لدى تلك القوى، هو «مقتضيات المرونة» التي أقدم عليها النظام في التعامل مع المتغيرات الدولية في تلك المرحلة، ، وبالأخص بما يتعلق ببداية التحول بالقرار الاقتصادي، «قانون الاستثمار رقم 10 – مثالاً».

رهانات..؟

وفي مطلع الألفية الجديدة، بدأت مرحلة جني ثمار القراءات الدولية المختلفة. فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان، ثم العراق، تعمّقت حالة الفرز داخل المعارضة، وبرز في حينه الموقف المؤيد، علناً وضمناً، للتحولات التي بدأت تطال منطقتنا على وقع قدوم الغرب الإمبريالي محتلاً لقسماً من أراضيها، ومملياً سياساته وخياراته على قسمها الآخر. برز هذا الموقف جلياً في إطار «إعلان دمشق»، الذي قدّم قراءته في ذلك الحين كنوع من الاستجابة السريعة لواقع التفرد الأمريكي في منطقتنا والعالم، ومتحضراً في الوقت ذاته لسيناريو «وقوع الدور» على سورية بعد العراق. إلا أنه وفي المقابل برزت قوى معارضة أخرى، رفضت التدخل الخارجي في ذلك الحين، وطالبت بالتوازي بإنجاز الإصلاح الجذري الشامل في الدولة والمجتمع. هذا القسم من المعارضة يشكل اليوم القوام الأعظم لقوى المعارضة الوطنية في مرحلة ما بعد انفجار الأزمة السورية، والذي طور عملياً ذلك الموقف باتجاه مجابهة التدخلات الخارجية والعمل على استحقاقات التغيير الجذري الشامل لبنية النظام السياسي القائم. وينبغي الإشارة هنا إلى أن ضعف الحريات السياسية في ذلك الحين، أعاق عملياً ظهور موقف قوى المعارضة الوطنية إلى العلن، في مقابل موقف قوى المعارضة اللاوطنية. فبالرغم من تحقيق المعارضة الوطنية لدرجة ما من الحضور في قواعدها الجماهيرية، بفعل قواها الذاتية والإبداعية، إلا أن حقها في الخوض في الحياة السياسية، بالموقف المشرف الذي كانت تحمله، كان ممنوعاً من القوى المتشددة في جهاز الدولة في حينه، لأنه كان على ما يبدو مضراً بمصلحة تلك القوى بدرجة الضرر ذاتها التي يلحقها بخطاب قوى المعارضة اللاوطنية.

تحول كبير

قبل ظهور التحركات الشعبية في المنطقة، وانفجار الأزمة السورية، حصل متغير كبير على المستوى العالمي، هو انفجار الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية، في 2008. هذا التحول الكبير، الذي بدأ منذ ذلك الحين برسم ملامح ميزان قوى دولي جديد، مرّ على قسم كبير من الحركة السياسية، في المعارضة والموالاة، مرور الكرام. فإذا عدنا إلى ذلك القسم من المعارضة، الذي كان يتحين فرصة التدخل الخارجي، فإنه لم يقرأ التراجع الأمريكي، واستمر بالعمل بـ«البوصلة» ذاتها حتى بعد بداية التحول فعلياً في الاتجاهات السياسية الدولية. ولم تنفعه «انتهازيته» في شيء. حتى باتت تنطبق عليه أوصاف «الخشبية» و«الجمود» التي كان يكيلها إلى المعادين للسياسة الغربية. أصحاب هذا الاتجاه هم غلاة المعارضة اليوم، الذين يطالبون بالتدخل الخارجي لـ«إسقاط النظام». في المقابل، أفسح الواقع الموضوعي المجال أمام قوى المعارضة الأخرى، التي حملت الحل السياسي كبرنامج للخروج من الأزمة، بعكس برامج متشددي المعارضة والنظام المستندة إلى الحلول العسكرية.

إلى أين؟

في فترة الأزمة تعددت أدوات الفرز داخل المعارضة، فمن الموقف من التدخل الخارجي، إلى درجة التأثر بالضغط والدعاية السياسية الإعلامية لطرفي الانقسام الوهمي «موال–معارض»، إلى مدى صوابية فهم ميزان القوى العالمي، إلى المقدرة المعرفية والعملية والسياسية على تمثيل الحركة الشعبية.. الخ. كل هذه العوامل لعبت وتلعب دوراً كبيراً في الاصطفافات التي اتخذتها قوى المعارضة، وساهمت في حدوث التحولات في مواقفها وبنيتها على مدى أعوام خلت. وفي هذا الإطار، جرت عملية فرز كبرى داخل المعارضة، تحولت بموجبها القوى اللاوطنية المطالبة بالتدخل الخارجي إلى جزء أساسي من آلة التدخل ذاته. وفي المقابل فسح المجال أمام قوى المعارضة الأخرى أن تمارس دورها دون تشويش المعارضة اللاوطنية الذي كان سارياً فيما سبق.

لكن مع وصول البلاد اليوم إلى ما وصلت إليه من درجة العمق في أزمتها ومستوى التدويل عالي، ودرجة العنف المرتفعة، ولكارثة إنسانية.. وهلم جراً. فإن قوى المعارضة اليوم، إذا استثنينا المعارضة المرتهنة للخارج، باتت تقف أمام مفترق الطرق ذاته الذي تقفه البلاد. بمعنى أنها إما أن تذهب باتجاه الحل السياسي، بما بات يعنيه ذلك، من سلوك عملي وملموس باتجاه بذل الجهد اللازم لذلك من خلال الانخراط بكل التحركات التي من شأنها أن تنعش مسار الحل السياسي، والتي تتوفر إمكانيتها مع وجود أطراف دولية وإقليمية صاعدة تدفع بهذا الاتجاه. وإما فشل الحل السياسي، الذي بات من المعلوم أن من خلفه تصعيداً كبيراً لا بد له من أن يفرض ضريبته الباهظة على المجتمع وقواه السياسية.

تعددت أدوات الفرز داخل المعارضة من الموقف من التدخل الخارجي إلى درجة التأثر بالضغط والدعاية السياسية الإعلامية لطرفي الانقسام الوهمي

حزب الإرادة الشعبية

بيان من لجنة محافظة دير الزور في حزب الإرادة الشعبية

يا أبناء الفرات الخالد..
منذ ما يقارب الشهرين تقوم ما تُسمى «داعش» بفرض حصارها الشامل على حيي الجورة والقصور في مدينة دير الزور، مانعة دخول أيّ من مستلزمات العيش بما فيها المواد الغذائية الضرورية، وكذلك قطع الاتصالات، كما أنها تمنع أبناء الريف من الدخول إليهما، مما يهدد بحدوث كارثة إنسانية تطال ما يقارب نصف مليون مواطن سوري.
كما تفرض داعش في أماكن سيطرتها، أحكامها وممارساتها الفاشية من قطع للرؤوس وصلب وتفجير للمنشآت ومباني المواطنين ومصادراتها، وتنهب ثروات الوطن، مما دفع غالبية من تبقى من المواطنين للنزوح الإجباري إلى المحافظات الأخرى أو إلى خارج الوطن.
ويجري كل ذلك في ظل صمت وتجاهل إعلامي مريب، وفي ظل تجاهل السلطات الرسمية لمعاناة أبناء المحافظة، لا بل إنّ بعض الحواجز تقوم بأعمال استفزازية بحق مواطني المحافظة المسافرين على طريق دمشق، وتمنع المواطنين من إدخال الحاجات الشخصية من أغذية وأدوية وغيرها، وتتلفها على مرأى ومسمع الجميع..!
يا أبناء الفرات..
إننا إذ ندين القتل والتدمير وأي شكل من أشكال الحصار، وأية ممارسات بحقّ أهالي الفرات، ندعو جميع الوطنيين السوريين للعمل من أجل إنهاء هذه المأساة التي حلت على أبناء دير الزور وبحق كل مناطق البلاد التي تعاني من أوضاع مماثلة، ونرفض كل الدعوات المشبوهة لاستدعاء التدخل العسكري الخارجي المباشر.
إن ما يجري في دير الزور وفي مناطق أخرى من البلاد يؤكد مرة أخرى على ضرورة غدّ السير باتجاه الحل السياسي، بما يضمن إيقاف الكارثة الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، وإحداث التغيير الجذري الشامل كمهام مترابطة ومتكاملة لا يمكن إنجاز واحدة منها دون الأخرى.

● 2015/3/4
حزب الإرادة الشعبية
لجنة محافظة دير الزور

«الحقوقية» والمسؤولية الوطنية

يجادل كثيرون بأنّ ما جرى من دماء بين السوريين قد كرّس انقسامهم إلى غير رجعة، وبما أن «الدم لا يصير ماءً» فإنّ الثأر والأحقاد ستستمر إلى ما لا نهاية..

■ سامر العبد الله

يلتف البعض الآخر على هذه الطروحات ليكررها تحت اسم الدعوى الحقوقية، بالقول أنّ هنالك أناساً تلطخت أيديهم بالدماء وليس من مخرج سوى القصاص العادل. ورغم ما تحمله كلماتهم هذه من قوة ظاهرية في المنطق والحجة، فإنّها تبطّن انعداماً في مسؤوليتهم الوطنية والإنسانية تجاه سورية والشعب السوري!

إنّ مشكلة النظرة الحقوقية–على أهميتها– هو ضيق تلك النظرة ومحدوديتها، فالاستحقاق الأساسي الذي يواجه السوريين اليوم هو استحقاق سياسي بامتياز قبل كونه حقوقياً، استحقاق يتركز في إنهاء استنزاف البلاد ودمارها، وفي الحفاظ عليها موحدةً أرضاً وشعباً، وفي التصدي لقوى الفاشية الجديدة التي تفعل فعلها على الأرض السورية عبر داعش وغيرها، وذلك كلّه لا يمكن إنجازه دون تحقيق الحد الضروري من الوحدة الوطنية عبر فتح آفاق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل السياسي والاقتصادي الاجتماعي. وفي إطار عملية الحل السياسي هذه يمكن النظر جدياً بمسائل «القصاص» بحيث يخضع الحقوقي للسياسي وليس العكس..

وإذا كان للمجتمع السوري عاداته في الثأر فإنّ له أيضاً عاداته في الصلح، والأمثلة على الأرض السورية عديدة في هذا السياق، يكفي أن نستذكر الهدن والمصالحات الميدانية التي جرت–بكل ما لها وما عليها– لنخرج باستنتاج يؤكد ما ذهبنا إليه من أنّ المزاج العام لدى السوريين ميّال نحو المصالحة والتوحد للخروج من المأزق الدموي الذي يعيشونه. أضف إلى ذلك الأمثلة الميدانية التي انتقل فيها مسلحون سوريون معارضون إلى حرب مفتوحة مع «داعش» دفاعاً عن أرضهم وأهلهم، بل وتعاونوا مع الجيش السوري في بعض الحالات.

إنّ ما جرى ويجري حتى اليوم، هو اقتتال الفقراء فيما بينهم، واقتتال الأغنياء بدم الفقراء. التجار على الجانبين يزدادون تخمة وشراسة وأرباحاً، والفقراء يزدادون فقراً. أعداء البلاد يستفيدون ويحصون الأرباح، وأبناؤها يلثمون جراحهم المفتوحة.

إنّ المعركة الحقيقية الوطنية الوحيدة التي على السوريين خوض غمارها هي معركة مركبة ضد الإرهاب بصفته أداةً لتدخل العدو الخارجي ممثلاً بواشنطن وحلفائها، وضد الفاسدين واللصوص في الطرفين، الجهتان–الفساد والإرهاب– اللتان تخدم إحداهما الأخرى باستمرار وبوعي عال، وتخدمان في نهاية المطاف واشنطن وحلفائها وعلى رأسهم الصهاينة. والطريق الوحيد السالك نحو هذه المعركة هو طريق الحل السياسي الذي يسمح لصوت الفقراء بالارتفاع فوق صوت السلاح ويضع هذه الأخير بخدمة سورية والشعب السوري.

عند هذا الحد، يظهر جلياً أنّ المنطق الثأري يفترق نهائياً عن المنطق الوطني وعن المسؤولية الوطنية، وذلك أياً كانت الحجج والذرائع التي يتسلح بها أصحاب ذلك المنطق، فنتائجه على الأرض ماثلة وواضحة للجميع..

مستنقع الأزمة.. وتصنيع الفتن!

ترك شكل التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلاد في العقود الأخيرة، مع ما أضيف إليه في سنوات الأزمة مناخات يمكن اللعب عليها، والاستثمار فيها لتفجير فتن على أسس عرقية أو طائفية من قوى لامصلحة لها في كسر حلقة الحرب، وخصوصاً بعد أن كشف الواقع بؤس رهانات القوى المختلفة بإمكانية تحقيق انتصار نهائي. وبعد أن فرض الحل السياسي نفسه كخيار وحيد على كل القوى التي تعتبر أطرافاً مباشرة أو غير مباشرة في الأزمة السورية، بات الخيار الوحيد أمامها البحث عن تشوهات جديدة تستوجب استدامة الصراع، بحيث تؤثر على ما هو موضوعي «الحل السياسي» سلباً سواء بعرقلته أو بنسف الحقيقي منه لصالح ما هو ملغوم.

■ عمر الحسن

في البعد السياسي لظاهرة الفتنة، وبغض النظر عن النشاط المباشرالمتعدد الاتجاهات والانتماءات، ومصالح بعض النخب من هنا وهناك التي ترى في الفتن أداتها، لشرعنة وديمومة هيمنتها على البنى التي تزعم تمثيلها، فإن استمرار الوضع الحالي وعرقلة الحلول السياسية هي البيئة المناسبة لظهورها وتصنيعها وتصديرها.

اليوم ثمة تهويل إعلامي واستثمار سياسي يحيط بما جرى ويجري في محافظة الحسكة، وهو ليس بجديد بالمناسبة. فاستناداً إلى التنوع العرقي والديني في تلك المحافظة جرت وتجري محاولات عديدة ومنذ سنوات، لإثارة الفتن، ويتم الترويج لصراعات مشوهة هناك، تتناقض مع حقائق الواقع الموضوعي بأبعاده التاريخية والراهنة، وتتناقض مع مصلحة أبناء المحافظة بمختلف انتماءاتهم، عدا عن تناقضها مع المصلحة الوطنية السورية، حيث تجري عملية تهويل وترويج لأية ظاهرة استولدتها الأزمة، أو عمقت ما كان موجود سابقاً، للدفع باتجاه الفتنة.

لقد ترفع أبناء الجزيرة السورية، ومنذ تشكل الدولة السورية الحديثة عن خيارات مجنونة، ولم تشهد المحافظة يوماً ما انقساماً سياسياً على أساس قومي أو ديني، بل عبر أغلب أبناء المحافظة عن المصير المشترك دائماً. ولكن ما ينبغي الوقوف عنده في هذا السياق هو أن ظروف الأزمة أنتجت هامشاً لبعض القوى يمكن أن تستغله وتلعب بورقة التعدد القومي والديني في المحافظة، في ظل وضع إقليمي مضطرب، وفي ظل التدخلات الواسعة في الساحة السورية عموماً، وفي محافظة الحسكة على وجه الخصوص الأمر الذي يفرض على القوى الوطنية عموماً وفي الجزيرة بهذه الحالة التنبه إلى خطر التطرف من كل مصادره وبكل أشكاله، وخطر الانعزال القومي أو الديني من أي كان، والإصرار على وحدة المصالح والمصير المشترك، والإقرار بالثوابت الوطنية السورية التي لابد منها حتى تبقى سورية خيمة يستظل بها السوريون جميعاً، أي الإقرار بضرورة التغيير الوطني الجذري والشامل، الذي بات من الضرورات الوطنية، بما يعنيه ضمناً الكف عن كل سياسات التمييز القومي، والإقصاء والتهميش وإنكار الوجود التي مارسها النظام خلال العقود السابقة، والدفع باتجاه الحل السياسي باعتباره خياراً وحيداً للشعب السوري، لحل الأزمة الشاملة، وكل المشاكل الجزئية التي تظهر هنا وهناك، كل ذلك في إطار الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، والدفاع عن السيادة الوطنية السورية، ضد كل أشكال التدخل من الخارج أو الاستقواء به.

تبين التجربة التاريخية، أن جميع الصراعات التي جرت على أسس قومية أو دينية، وفي مختلف البلدان كانت ستاراً لقوى اجتماعية كي تحافظ على مصالحها الطبقية، وتمت تغذيتها بالأوهام، وسموم التعصب الأعمى التي يدفع ثمنها بالمحصلة النهائية الفقراء والكادحين من مختلف الانتماءات.

وفي السياق ذاته تبين التجربة أيضاً أنه لايمكن لأي من شعوب الشرق الحصول على حقوقه والحفاظ على خصوصيته، إلا في إطار وحدة نضالات تلك الشعوب و على قاعدة الاعتراف المتبادل.

مصبات

■ عبد الرزاق دياب

صحة مجانية...جداً

المرأة المسكينة ذهبت إلى المستوصف ضالتها الوحيدة في ظل فقرها المرعب، ومن يده سحبت ابنها ابن السنين الخمس الذي ارتفعت حرارته في الليل، وبدت عليه أعراض «الكريب» من سعال وسيلان أنف.. وهذا ما تدركه كل الأمهات بحكم خبرتهن.

فحص الطبيب الطفل، وتأكد من تشخيص والدته، وبقلمه وخطه السيء كتب لها الوصفة الطبية، وقال لها ببرود الأطباء الحكوميين: اشتريها من الصيدلية؟.

الأم المسكينة لم تفهم بسرعة ما قصده الطبيب فهي تعرف مرض ابنها، وكان بإمكانها الذهاب إلى الصيدلي المشهور الذي سيعطيها الدواء المناسب، ولكنها لا تملك ثمن الدواء...عادت أدراجها إلى البيت ومعها الوصفة الطبية وابنها ازداد سعاله من المشي.

الحكاية ليست من فيلم غريب بالأسود والأبيض، وليس قصة عن الفقراء الذين يموتون لأنهم لا يملكون ثمن علبة الدواء، ولكنها حكاية أم محمد ومراجعتها لمستوصف «قطنا»، وهو واحد من المستوصفات الكثيرة المنتشرة في ريفنا، والتي يتغنى بها مدراء الصحة على أنها أنموذج لعلاج الفقراء والمواطنين، وصيدلياتها تعج بالدواء؟.

مركز صحي تابع لمديرية صحة القنيطرة تم افتتاحه منذ أشهر توقف عن توزيع الدواء لأكثر من 20 يوماً نهاية العام بحجة الجرد، ويتحدث مواطنون عن أكياس دواء تخرج بيد الأطباء والممرضين إلى حيث المجهول إما البيوت أو الصيدليات... أو من أجل إرضاء بعض الأصدقاء بينما ينتظر مرضى القلب والسكر لأيام طويلة للحصول على علبة دواء، وهذا في ظل ارتفاع مرعب لأسعار الأدوية خصوصاً تلك التي يحتاجها كبار السن والأطفال.

اليوم وفي ظل الانتشار الكبير للأوبئة التي خلفتها الحرب، وضعف الموارد، وفقر المواطن السوري يجب على الحكومة أن تهتم أكثر بتأمين الأدوية له التي ربما تنجيه من الموت مرضاً بعد أن ابتسم لنجاته من الموت بقذيفة هاون أو عبوة ناسفة، ويجب على الجهات الحكومية الرقابية أن تقطع يد اللصوص الذين يعبثون بما هو مساوٍ للحياة، وأن لا يكون الدواء سلعة بيد المحتكرين، والتجار، ومنزوعي الضمير الذي يتكاثرون كالجراد.

لا يمكن القبول أبداً بأنه يفرض على المواطن الخيار الأصعب بين اثنين إما العيش مع المرض، أو الرضوخ للصيدلي التاجر بأن الدواء البديل فقط هو الأجنبي والذي يحسب بالدولار، وأن يكون الفارق خيالياً بين سعر مرهم وطني بـ 130 ليرة، وسعره أجنبياً مهرباً بـ 1400 ليرة.

اليرقان يضرب أطفالنا
وكعادتها... الحكومة تطالبنا بالوقاية وعدم المصافحة والتقبيل

في عام 2007 وعلى صفحات «قاسيون» تم تسليط الضوء على جائحة التهاب كبد وبائي «أ» في مدينة قطنا وصل فيها عدد الحالات إلى أكثر من 1000 إصابة، وتم النشر بوثائق من مراكز تحليل ومخابر، ولقاءات مع المواطنين، وبعض أعضاء مجلس المدينة الذين بينوا أن سبب الجائحة يعود إلى اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي نتيجة أخطاء متعهد مشروع الصرف الصحي الذي منح هذا المشروع بالتواطؤ مع رئيس المجلس.

■ ع.د

لم يكن مفاجئاً حينها أن يحاول البعض التستر على الإصابات والتخفيف من خطورة الوباء، ولكن المفاجأة أتت من مدير صحة الريف آنذاك الذي قال: إن عدد الإصابات لا يتجاوز 7 إصابات... في تلك الفترة لم تكن البلد في حالة حرب، ولم يكن للجوائح أن تفتك بالمواطنين نتيجة حالة السكينة والأمان، والوضع الصحي الممتاز في سورية، ومع ذلك الفاسدون لا يفوتون الفرصة لتبرئة أنفسهم مما اقترفت أيديهم.

اليوم... يتم الحديث عن 800 إصابة بالتهاب الكبد الوبائي «أ» في العاصمة دمشق، ترى ما هي حال الريف، وكيف ستتعامل الحكومة مع هذه الأوبئة الخطيرة؟.

طمأنة حكومية... تشبه الوعد

في اجتماع مجلس محافظة دمشق طمأن مدير صحة دمشق المواطنين في أن الشفاء من المرض يتحقق دون الحاجة إلى لقاحات أو أدوية إلا لحالات معينة عند الأطفال ذوي المناعة الضعيفة، علماً أن عدد المصابين في دمشق هو ضمن الحدود الطبيعية بالنسبة لعدد السكان والقاطنين حالياً.

مدير الصحة قال: إن وزارته قامت بكامل الإجراءات اللازمة بخصوص شراء الكميات المطلوبة من الأدوية، إلا أن الإشكال حالياً يتعلق بمؤسسة التجارة الخارجية «فارمكس»....وهناك «وعود» بالشراء بشكل ربعي.

إذاً المشكلة يراها مدير الصحة ضمن الحدود الطبيعية وهذا يشبه ما رآه مدير صحة ريف دمشق عام 2007 عندما قلل من شأن الوباء، وهنا كي لا نخلط الأمور تبدو هي الخطوات نفسها التي لا تحيد عنها مؤسساتنا في معالجة قضايا الناس، وبالتالي فالظرف الحالي للبلاد يسمح بمزيد من التسويف بسبب الحصار الخانق، وهذا ما يؤشر إليه حديث السيد مدير صحة دمشق عن عقود شراء للأدوية عبر «فارمكس» وبوعود؟.

تهوين... آخر للمشكلة

مدير صحة العاصمة أكد في اجتماع المحافظة أن التهاب الكبد الوبائي «أ» هو مرض فيروسي عرضي ليس له معالجة نوعية، وأن له لقاحات تقدم للأطفال الذين ليس لديهم مناعة ولا يوجد ضرورة لتلقيح جميع الأطفال، وأن الوقاية والتوعية الصحية هما الأفضل لمكافحة المرض.

فقط عليكم أيها الأخوة المواطنون أن تتحلوا بالوعي والوقاية لدرء الجائحة، وأن المستهدفين باللقاحات «إن وجدت» سيكونون أولئك الأطفال الذين لا مناعة لديهم، وبقية الأطفال لن يصيبهم أي مكروه؟.

مدير الصحة أيضاً يتحدث عن توافر اللقاح في بعض المراكز وليس عند الصيادلة وأسعاره تصل إلى 3000 ليرة سورية، وهذا واضح من أن المقصود بالمراكز هي الخاصة وليست الحكومية، وأن سعره فقط 3000 ليرة سورية، وهذا أيضاً واضح في أن من يملك 3000 ليرة يمكنه أن يحمي طفله، ومن لا يملكها له...الله.

مدير الصحة لم ينس وفي زحمة الوباء أن يوجه نصيحته للمواطنين إلى عدم الانجرار الإعلامي خلف الإشاعات وأن المرض لا يتطور ويقف عند حالة معينة ثم يتم الشفاء .

المبررات الحكومية عادة ما تسبق الفعل وتبرر التقصير بأن على المواطن أن يكون طبيب نفسه

المدارس والمطاعم... بؤرتان خطيرتان

تقارير ومواد صحفية نشرت في هذه الآونة تناولت الجائحة التي تنتشر بسرعة في العاصمة وريفها، وحذرت عبر لقاءات مع اختصاصيين من أن البؤرتين اللتان تنشران المرض هما المدارس والمطاعم.

المدارس التي تنتفي فيها أغلب شروط النظافة الحقيقية، وبعض مدارس الريف تستخدم الطلاب الأطفال لشطف الحمامات والتنظيف، وبعضها ليس في خزاناتها مياه صالحة للشرب أو الغسيل، وهذا جعل الأهالي يرسلون مع ابنائهم زجاجات ماء خاصة بهم، ولكن هذا لا يمنع قيام الأطفال بالشرب من زجاجة واحدة؟.

المطاعم البؤرة الأخرى والتي يمكن أن ينتقل المرض منها عن طريق استخدام «الأراكيل»، والتي تنتشر بين جيل الشباب بشكل كبير خصوصاً الفتيات، وكذلك النظافة غير الجيدة والطعام غير النظيف الذي يمكن أن تقدمه هذه المطاعم دون وجود رقابة صحية حقيقية.

أيضاً على العشاق والذين يختارون الحدائق مكاناً آمناً لمواعيدهم تجنب القبلات التي تنقل الفيروس بواسطة اللعاب، وهذه نصائح طبية لا يمكن الاستهانة بها في ظل الطلب الرسمي بالوقاية قبل العلاج؟.

الواقع... يحكم

لأن المبررات الحكومية عادة ما تسبق الفعل، وتبرر التقصير بأن على المواطن أن يكون طبيب نفسه كما يقول المثل الشعبي، وهذا يعني أن ينتبه الأهالي إلى أن المرض ليس عارضاً ولكنه خطير، ويمكن أن يؤدي إلى وفيات «تصريح طبي»، ولا ينقص المواطن الغارق في الفقر – ووصل إلى حده كما صرح معاون وزير التجارة الداخلية في آخر تصريحاته– أن يغرق في المرض.

الواقع يعني أن ننظر إلى العجز الحكومي على أنه أمر واقع، ويجب علينا أن نتصرف بوعي وحكمة، وأن لا نتعلق بوعد حكومي بشراء اللقاح لأن هذا قد يأخذ وقتاً أطول من انتظار المازوت بعد أن رحل الشتاء.

التهاب الكبد مرض يمثل عبئاً اقتصادياً مرعباً ولا بد في البداية من إجراء مسوح عشوائية لتحديد مدى انتشار المرض ويجب أيضاً التركيز على مسألة الوقاية وفرض رقابة صارمة على الحلاقين وأطباء الأسنان وحظر دكاكين المتاجرة بالحجامة.

شركات النقل الخاصة تعمل بلا عقود

السائقون: «أجورنا بدل شحادة»!..

فسخ عقود حوالي 4 شركات نقل داخلي خاصة في دمشق، يشير بالتأكيد إلى وجود مخالفات «جسيمة» لما تنص عليه العقود المبرمة مع الشركة العامة للنقل الداخلي، لكن استمرار عمل هذه الشركات رغم فسخ عقودها يشير إلى ماهو أكبر من ذلك، كعدم قدرة الحكومة على استجرار شركات جديدة للاستثمار بدلاً من القديمة لأسباب عديدة، أهمها من وجهة نظر بعض الشكاوى، هو «نفوذ» بعض المستثمرين وعلاقاتهم «الوطيدة» مع الحكومة، وأصحاب القرار.

■ حازم عوض

من المؤكد، أن عمل هذه الشركات دون وجود عقود ناظمة بينها وبين الجهات العامة، قد يدفعها لممارسة المخالفات بشكل علني وأكبر، لعدم خضوعها لشروط جزائية بعد فسخ عقدها نتيجة مخالفاتها، وأهمها التلاعب بالتسعيرة، والإعلان عن عدد باصات غير موجود على الخطوط المخدمة، وغيرها من مخالفات تخص السائقين قبل الركاب، كعدم إبرام عقود معهم وتعرضهم للطرد التعسفي، وعدم إدخالهم في التأمينات الاجتماعية.

سبب الحشر: 250 ل.س فقط!

«أبـو. م» الـذي يعمل سائـق باص نقل داخلي على خط «جسر الرئيس صناعة»، التابع لشركة تجارية خاصة، قال إنه «هناك 20 باصاً تابعاً للشركة يخدم هذا الخط»، مشيراً إلى أنه «يتقاضى أجره الشهري بناءً على عدد الساعات التي يعمل بها يومياً، والتي تقدر بـ 12 ساعة يومية»، وليس بناءً على عدد التذاكر التي يتم بيعها يومياً كما تقوم بعض الشركات الأخرى، لكن الشركة ذاتها، تمنحه مكافأة في حال بيعه أكثر من 6 دفاتر يومياً، وتقدر قيمتها بـ 250 ليرة سورية، ما يدفعه إلى حشر المواطنين بالعشرات فوق طاقة الباص ليحصل على المكافأة.

مخصصات مازوت أكثر من عدد الباصات

لفت السائق أيضاً إلى أنه «تم تخصيص لكل باص ما يقارب 120 ليتر مازوت تكفي لمدة يومين، وأنه غير قادر على التحكم بما يزيد منها، لأن الشركة وضعت أقفال على خزانات الوقود في كل باص»، لكن هذه القضية تشير فعلاً إلى أن الشركة تستفيد من مخصصات المازوت للباصات الأخرى التي لا تعمل، فهي بحسب تقارير «أعلنت عن عدد معين من الباصات، بينما تسير بعضاً منها»، وهذه المخالفة كانت من إحدى الأمور التي أودت بعقود بعض الشركات، بحسب تصريحات حكومية سابقة، فكيف سيكون الحال بعد فسخ العقود؟ وخاصة في ظل شكاوى عن عدم وجود عدد كافٍ من الباصات لتخديم الخطوط.

بصمنا على ورقة بيضاء.. وراتبنا «بدل شحادة»

ورغم اعتبارها من الأوراق غير القانونية، والتي تعود على صاحبها بالضرر الجسيم، قال «أبو.ع» البالغ من العمر 50 عاماً، والذي يعمل على خط ركن الدين بوابة الميدان «بصمت على ورقة بيضاء عندما تقدمت بأوراقي للشركة، فلا يوجد بيني وبين الشركة أي عقد رسمي، وبهذا الإجراء تحفظ الشركة حقوقها، بينما السائق ليس له حق عندها، ولكن له الله».

ووصف «م» الذي يعمل سائقاً على أحد خطوط شركة نقل خاصة، الأجر الذي يتقاضاه شهرياً بأنه «بدل شحادة، ولكن الشركة تعطي مكافآت للسائقين، في حال بيع 4 دفاتر فما فوق خلال اليوم، والتي تزيد بدورها أجرة ساعة العمل من 90 ليرة سورية إلى 110 ليرات سورية»، لافتاً إلى أنه «يشتري دفتر التذاكر من الشركة بمبلغ 4000 ليرة سورية، وهو يضم 1000 كرت، ويبيعه بنفس المبلغ»، قائلاً لا يوجد لي أي نسبة من بيع التذاكر كما يعتقد البعض، فأنا المسؤول عن أي راكب يصعد دون أن يقطع كرت، أو يدفع لي مبلغ أقل من التسعيرة المحددة. وهذا ليس الحال في كل الشركات.

وبدوره قال سامر وهو سائق أيضاً «لا أتقاضى الأجر الذي تم الاتفاق عليه مع الشركة، فأنا اتفقت معهم على مبلغ 110 ليرات للساعة، ولكن يعطونني 90 ليرة سورية، وذلك بحجة عدم وجود عمل كاف».

مراقب خط!

وأوضح نصار، مراقب خط يعمل لدى إحدى شركات النقل الداخلي، أن «لدى الشركة 140 باصاً داخل الخدمة موزعة كالتالي، خط مساكن برزة 60 باص، وخط السومرية 60 باصاً، و20 باصاً على خط ركن الدين، وهي كافية لتقديم الخدمة اللازمة للركاب»، مشيراً إلى أنه «لا يوجد عدد محدد من الركاب حتى يتم تسيير الباص».

حديث نصار يشير فعلاً إن كان مصدر معلوماته مما تروج له الشركة، إلى وجود تلاعب بالعدد المصرح بالباصات العاملة، وخاصة وأنه لا توجد باصات كافية لتخديم الخطوط، حتى بات المواطنون الذين ينتظرون قرابة الساعة للركوب، ويعرفون أشكال السائقين تبعاً للأوقات التي يخرجون بها للعمل.

تسعيرة مخالفة دون بطاقات

وأضاف نصار أن «تسعيرة الركوب تم رفعها بناء على رفع سعر ليتر المازوت إلى 125 ليرة سورية» يعتبر نصار أن التسعيرة مقبولة، وهذا ما خالفه به أغلب المواطنين الذين يجدون بوسيلة مثل النقل الداخلي التي يحشر بها حوالي 100 شخص، إضافة إلى بطئها وقلة عددها، لا تستحق حتى الـ25 ليرة سورية، كون الشركة تربح الكثير نتيجة اتساع الباصات لهذه الأعداد من الركاب.

قال أحد الركاب «التسعيرة المعلن عنها في الباص مخالفة أساساً لأنه عبارة عن ورقة مطبوعة على حاسب، وليست صادرة من وزارة النقل أو المرور أو المحافظة»

الشركة العامة: لا تعليق!

وفي القضية التي أثارتها إحدى الإذاعات في دمشق، وبعد التنسيق مع الشركة العامة للنقل الداخلي، كي تفسر على الهواء مباشرة ما طبيعة العقود المفسوخة وكيف تعمل الشركات حالياً دون عقود، وما هو حجم خسارة الشركة مما نصت عليه العقود من حجم أموال يجب أن تعود للشركة، اعتذر مدير عام الشركة في وقت متأخر عن التعليق..

المرور: استوردنا الباصات للوقوف أكثر من الجلوس.. «ودراسة جديدة لتنظيم العقود»

المخالفون يربحون.. والنقل العام يخسر!

بينما الجهات المعنية تسعى لتجديد عقود الشركات المستثمرة، بذريعة إيقاف خسائر النقل العام من الإيرادات التي يفترض أن يحصل عليها من مستثمري خطوط النقل الداخلي. تكمل الشركات المستثمرة المخالفة عملها بلا عقود، وبلا عائد يذكر للمال العام.

ينبغي الإشارة إلى أن تقديرات قاسيون الأولية، لأرباح الشركات المستثمرة والعاملة في النقل الداخلي في دمشق، أشارت إلى إيرادات تزيد عن 2 مليار ل.س سنوياً، تستطيع شركة النقل العامة أن تحصلها إذا ما قامت بتشغيل باصات الشركات المخالفة، التي تملأ مرائبها بحسب تصريح رئيس فرع مرور دمشق العميد حسين جمعة.

مرور دمشق.. و«وابل من التبريرات»

■ سالم أحمد

في معرض الرد على الأسئلة المطروحة في الإعلام حول واقع الشركات المستثمرة لخطوط النقل الداخلي في محافظة دمشق، امتنعت مديرية النقل العام عن التعليق، بينما تصدى للرد رئيس فرع مرور دمشق، ليضيف إلى السوريين معلومات لم يعلموها سابقاً، ليعلن صراحة بأن «أغلب شركات النقل الداخلي تعمل حالياً رغم فسخ عقودها» دون أن يجد في ذلك مخالفة للقانون تستحق الذكر، ليستطرد في حديثه لإحدى الإذاعات المحلية بأن «3 إلى 4 شركات نقل داخلي خاصة من أصل 6 تعمل اليوم في دمشق رغم فسخ عقودها مع الشركة العامة للنقل الداخلي».

كما أكد للمواطنين بأن فرع مرور دمشق، يحتجز الباصات المخالفة في مرائب شركات النقل الداخلي، ويوقفها عن العمل، في واحدة من «أقوى إجراءات المخالفة» التي يقوم بها مرور دمشق، مؤكداً «احتجاز 20 باصاً حالياً، من شركات نقل داخلي مختلفة وبمخالفات متنوعة»!.

أما أهم تصريحات رئيس فرع المرور، هو استهجانه، للاعتراض على «الحشر البشري» من الواقفين في باصات النقل الداخلي الخاصة، على خطوط النقل داخل دمشق، التي تستغرق ساعات مع الازدحام المروري، والحواجز. لينوه لنا بأنه: «لم يتم استيراد باصات النقل الداخلي أساساً لجلوس الناس فقط، فالمساحة المتاحة في الباص مخصصة لوقوف ركاب أكثر من الجالسين، وهذا الحال – من وجهة نظره– موجود في جميع دول العالم». ليبرر واحدة من أسوأ مظاهر مخالفات الشركات المستثمرة، التي توفر المازوت أو تهربه، بعدم تشغيل باصاتها، وتحشر المواطنين لتحقق أرباحاً عالية.

أما آخر تصريحات رئيس فرع مرور دمشق، فقد كانت تلوم المواطنين بالدرجة الأولى، لأنهم لا يمتلكون الجرأة الكافية، للتقدم بشكاوي مباشرة أو «لتراجعهم عن الشكاوى» عندما تصبح القضية جدية. ولربما تكون تصريحات رئيس فرع مرور دمشق، تقطع آخر آمال المواطنين بجدوى الشكاوي، إذا ما كانت السلطات المختصة بالمخالفات، تتصالح مع عمل شركات بلا عقود، وترى أن إهانتهم محشورين في باصات المستثمرين، هو أمر مقبول، وتلومهم بنهاية الأمر، لتراجعهم عن الشكاوي!..

المخالفات الصغيرة في طرطوس .. إزالة شكلية دون بدائل جدّية!

قامت الجهات المعنية في محافظة طرطوس، بإزالة شاليهات مخالفة، كان قد بناها «علية القوم» بطريقة غير نظامية، في منتجع «الرمال الذهبية» شمالي طرطوس، وعقب هذا الإجراء، تم إعفاء بعض المسؤولين من مناصبهم في المحافظة من المتورطين بقضية بناء شاليهات بطرق غير نظامية.
واعتبر أهالي المحافظة وقاطنيها، أن الحدث تحولاً إيجابياً في سلوك الجهات المسؤولة في المحافظة، التي لم تعتد يوماً الهجوم المباشر، على مخالفات الكبار مهما كانت مفضوحة.

■ محمد سلوم

إلا أن عملية إزالة المخالفات لم تستمر على كبار المخالفين، بل انتقلت إلى المخالفات الصغيرة، التي يشغلها سوريون من الباحثين عن العمل، ولكن الغموض يلف عملية السماح بإقامتها، ومن ثم إزالتها بشكل متكرر، دون السعي الجدي إلى تنظيم سوق للمخالفات الصغيرة، من بسطات أو مقاهٍ صغيرة على الكورنيش البحري.

حيث أن بلدية طرطوس بأوامر من الجهات المعنية وبمرافقة أمنية كبيرة ومتنوعة قامت بإزالة المخالفات الصغيرة على كورنيش البحر، وهي عبارة عن مقاهٍ صغيرة كانت تقدم المشروبات وتؤمن مقاعد جلوس على الكورنيش، وامتدت الحملة لتشمل، سوقاً من البسطات أمام منطقة الكراج القديم وخاصة أمام السوق المقبي « بسام حمشو».

واقع المخالفات الصغيرة وإزالتها

كانت المخالفات الموضوعة على الكورنيش، عبارة عن شماسي وطاولات وكراس وبعض التعديات البيتونية الصغيرة، أمّا المخالفات أمام الكراج القديم، فهي عبارة عن شمسيات من الصفيح، مثلت تعديات على الرصيف لتغطيه كاملاً بعرض 7 أمتار وطول 50 متراً تقريباً مع الأعمدة المنصوبة على طول الرصيف.

رئيس بلدية طرطوس تحدّث أمام اجتماع مجلس المحافظة سابقاً، عن صعوبة وقلة امكانيات البلدية في إزالة هذه المخالفات!.

وإتمام العملية تطلب مرافقة قوى أمنية، لتتمكن من إزالة المقاهي الصغيرة بالكامل، أما بسطات البيع عند الكراج القديم، فقد أزيلت دون المساس «بالكولبات» المرخصة ودون مصادرة المواد وتمت تسويتها مباشرة بالسماح لأصحابها بتغطية 1,5 متر فوق الكولبة. احتج المالكون بأن عملية الإزالة كانت سريعة، وأن كل كولبة دفعت ما يقارب 100 ألف ليرة سورية كلفة إنشاء الشمسية المزالة، أما البلدية فكانت حجتها بأنها أمهلتهم أسبوعاً لإزالة المخالفة ولم يزيلوها، ورافق ذلك بعض الاحتكاكات بين بعض أصحاب الكولبات والقوى الأمنية المرافقة لموظفي البلدية.

مسؤولو البلدية الموكل إليهم عملية إزالة المخالفات صرحوا لقاسيون بأنهم موظفون ويقومون بعملهم، وأنهم في مرات سابقة لم يتمكنوا من إزالة أي مخالفة بل تعرضوا للأذية بسبب ظواهر حمل السلاح من بعض العاملين في المخالفات التابعة بشكل مباشر لمتنفذين، وأزلامهم.

الفوضى تدفع باتجاهين إما انتشار مخالف وفوضوي وإما إزالة دون خلق بدائل جدية

التعدي على المرافق العامة يتطلب «متنفذين»!

إن إزالة هذه المخالفات يعيد طرح التساؤلات، المطروحة ذاتها، مع كل عملية تشكّل، وإزالة أسواق الكولبات المخالفة المقامة على الأرصفة.

فواقع الحال يقول، بأن المقاهي الصغيرة، والبسطات، لا تستطيع التعدي على الأرصفة، أو على الكورنيش، دون تجاهل مقصود من الجهات المعنية، أو دون حماية من «متنفذين»، ما يدل على أن دخول العاملين على هذه البسطات، تعود بجزء منها، أتاوات مقابل تغاضي الجهات المعنية، أو تدفع للمتنفذين القادرين على فرض أمر واقع، وتعد على الأرصفة، أو الكورنيش. أما أغلب العاملين في هذه المخالفات الصغيرة، فهم من العاطلين عن العمل الكثر في الظروف الحالية، والباحثين عن فرص عمل من هذا النوع، وإزالة هذه المخالفات هو تضييع فرص عمل على هؤلاء، بالمقابل فإن إزالة المخالفات، لا تطال المتنفذين الذين سمحوا بالتعدي على المرافق العامة، مثل الكورنيش البحري، أو أرصفة المدينة، والقادرين على التعدي على موظفي البلدية ومنعهم من أداء عملهم.

أسواق الكولبات المتروكة!

أقيمت في طرطوس أسواق كاملة منظمة من الكولبات، لم تستغل بالشكل الكافي، ولم يتم الشروع بالعمل بها، أو نقل الكولبات المخالفة إليها، فبعضها لم يكن ذا جدوى اقتصادية بسبب بعد مواقعها عن مراكز الحركة في المدينة، أما بعضها الأخر فلا يتضح أي سبب منطقي، لعدم إشغالها، كما في السوق المقام أمام الكراج الجديد.

من الواضح أن هذه الأسواق والمقاهي الصغيرة، كانت تؤدي خدمات، وتشكل مساحة استهلاك وترفيه لأصحاب الدخل المتوسط والمحدود، في مواجهة الغلاء في المدينة، كما في غيرها، إلا أن قيامها بشكل غير نظامي، وبناءً على مصالح متنفذين، أو تغاض لجهات مسؤولة، يعقبه إزالة هذه المخالفات بسرعة، وضياع فرص عمل للعاملين فيها.

ليس من الصعب استكمال المهمة، وتفعيل أسواق الكولبات المجهزة، أو إقامة غيرها، أو تنظيم الكولبات التي تقام في المناطق المخالفة، بشروط مناسبة، لتحل المسألة المتكررة بشكل نهائي، إلا أن الفوضى تدفع باتجاهين، إما انتشار مخالف وفوضوي، وغير مضبوط، وإما إزالة دون خلق بدائل جدية.

تساؤل يُطرح..

يطرح التساؤل التالي: لماذا لا تمتد إزالة المخالفات إلى قطاعات لم تمتد لها سلطة البلديات سابقاً، مثل مخالفات مكاتب بيع السيارات التي تحتل مدخل مدينة طرطوس وليس الأرصفة فقط وعلى طول العديد من شوارع المدينة، بحيث تؤدي في بعض الأماكن إلى احتلال شوارع مرور السيارات التي لا تتسع إلا لمرور سيارة واحدة فقط. وهل تستكمل عملية إزالة المخالفات، على كبار المقاولين ومتعهدي البناء؟!

حلب

المازوت .. آليات للفساد ولجان للنهب

■ مراسل قاسيون

تكشف أزمة المحروقات الخانقة في حلب يوماً بعد آخر، عن المزيد من حالات الفساد التي ساهمت في استفحال الأزمة، من خلال التواطؤ بين لجان التوزيع والتجار، التي باتت علنية في أكثر من مكان.. لاح الربيع بدفئه ولم تنته لجان الأحياء من توزيع المادة على المدينة حسب شكاوى العديد من المواطنين، في الوقت الذي اشتكى آخرون فجور هذه اللجان وفسادها العلني، أبوطالب: «جاءتنا المكرمة الحكومية بتوزيع 100 ليتر لكل أسرة، بسعر 133 ل.س لليتر الواحد موزعة 125 ل.س سعر المازوت و 5 ل.س للمحطة و3 ل.س سعر الضخ، أي 13000 ل.س» يضاف لها «إكرامية الشباب أي 800 ل.س فوق تسعيرة الدولة». أبو فهد يضيف: «أكلنا من البرد ما أنهك أجسادنا وجاء الربيع ولم نحصل على المازوت، فأين الوعود وأين كلام الحكومة والمحافظ؟ هناك من عبأ للمرة الثالثة خلال هذه الفترة، وهناك من عبأ أكثر من 200 ليتر لكل مرة، فماذا نفعل إذا كان الرقيب فاسداً». أم عزام : «الجميع متورط مع السوق السوداء، فقد وصلت حد تقبيل يد موظف اللجنة لإعطائي 100 ليتر إضافية فنحن ثلاث عوائل في منزل واحد ولن تكفينا هذه الكمية، حيث قابلني بالرفض وبأن التعليمات تقتضي توزيع 100 ليتر لكل منزل بغض النظر عن عدد قاطنيه، في الوقت الذي رأيت به عدداً من المواطنين يقومون بتفريغ المازوت بعبوات كبيرة لبيعها!!». وهو ما يعري حديث مسؤولي المدينة عن آليات التوزيع ولجانها وما إلى ذلك، حيث يبقى «حكي إعلام»، فحتى الآن توجد مناطق كاملة لم يوزع فيها إلا لشارع أو اثنين فقط، ما يجعلنا نتوقف للحظات عن ماهية هذه الآليات التي غالباً ما تكون مرهونة بمزاجية اللجان، التي انعكست في كثير من الأحيان بتعاطيها السيء مع المواطنين، ومدى مصالح هذه اللجان في تطبيق قرارات دون أخرى!.

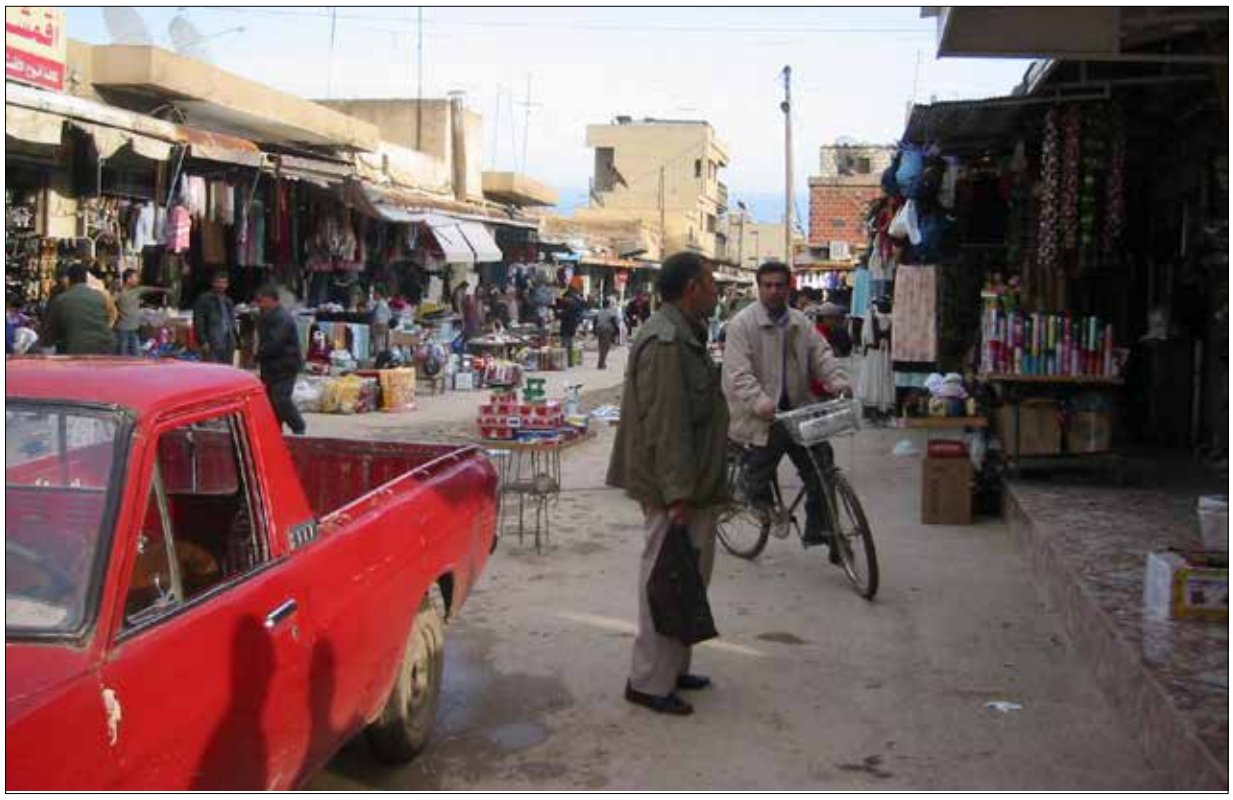

مقاهي القامشلي تحكي أسراراً خفية للأزمة

بدأت مقاهي الأحياء تنتشر في مدينة القامشلي خلال الفترة الماضية، بشكل لافت وغير معهود، في ظاهرة ترتبط بالأزمة السورية المستمرة منذ أربع سنوات، وتعد مؤشراً واقعياً على ارتفاع مستوى البطالة، وتراجع التعليم، واليأس من مستقبل أفضل مما تعيشه المدينة حالياً.

■ مراسل قاسيون

وكشفت جولة لمراسل «قاسيون» في القامشلي، على عدد من تلك المقاهي، أنها تلقى إقبالاً كبيراً من مختلف الشرائح العمرية، لاسيما من الشباب الذين جذبهم توفر شبكة إنترنت لاسلكية في تلك المقاهي، فيما تمتلئ كل المقاهي تقريباً في فترة ما بعد الظهر وحتى ساعات متأخرة من الليل.

ويقول أصحاب تلك المقاهي، إن الإقبال الكثيف من الناس على مقاهيهم مرده إلى وجودها داخل الأحياء السكنية، إذ يفضل الناس البقاء قريبين من منازلهم في ظل الظروف الأمنية الحالية، كالظلام الدامس في الشوارع الخالية من المارة في الليل.

أسرار

يسيطر الحديث عن الأزمة السورية وتأثيراتها على أغلب أحاديث الناس في تلك المقاهي، وكلّ يقدم رأيه بطبيعة الحال، لكن ثمة شبه إجماع على رفض العنف بأشكاله كافة، فرواد هذه المقاهي هم من المدنيين الذين يريدون لهذه الأزمة أن تنتهي.

لكن الأهم في أحاديثهم، أنها خارج دعوات الفتنة على أساس ديني أو قومي، والتي وصلت إلى ذروتها خلال الأيام القليلة الماضية التي أعقبت مواجهات عنيفة في ريف القامشلي الجنوبي، لا بل إن تلك الدعوات أعطت مفعولاً عكسياً دفع الناس بمختلف ديانتهم وقومياتهم للتأكيد على المصير المشترك لأبناء المدينة الواحدة.

وتنشط كثير من الحسابات المشبوهة على موقع «فيسبوك» بوصفه الأكثر استخدماً في القامشلي، لإثارة الفتن «تستند» لصور ومقاطع فيديو وأخبار غير معلومة المصدر.

نقاط ضعف

وقد ساهمت تركيبة القوى السياسية التقليدية والتنظيمات المسلحة التي نشأت في القامشلي بكثافة في ظل الأزمة، في إعطاء أرضية لهذه الدعوات، فهي مشكّلة على أساس ديني أو قومي، وليس بالضرورة دائماً على أساس الرابط السوري العام، بما يسمح بظهور تباينات في المواقف من أي مستجد سياسي أو ميداني ما..

ويقول ناشط في مجال السلم الأهلي من أبناء القامشلي، إن دعوات الفتنة والاقتتال الأهلي بدأت منذ الأيام الأولى للأزمة السورية، من خلال استغلال أي حدث لتمرير أهدافها، مستفيدة من نقاط ضعف كثيرة لم يتم تجاوزها بعد، لكن ليس من السهل بالمطلق تفكيك روابط الناس التي تقوم على أساس الصداقة والقرابة والزمالة والجيرة وغيرها من الترابطات الاجتماعية.

وأضاف الناشط الذي عمل في مبادرة أهلية لحماية السلم الأهلي، أن دعوات الفتنة وصلت لأوجها خلال الفترة الماضية، وتتطلب وقفة جدية لمواجهتها، من خلال توحيد صفوف جميع المواطنين السوريين هناك للضغط على كل القوى التي تقوم بأعمال من شأنها أن توتر الاجواء، والاحتقانات.

ويضيف الناشط «لاتوجد أية أرضية موضوعية لمثل هذه الدعوات، بل على العكس تقول تجربة أبناء الجزيرة إنها لم تشهد شيئاً من هذا القبيل عبر التاريخ، وكل محاولات من هذا النوع كانت تلجم من قبل أبناء المحافظة بغض النظر عن انتماءاتهم»

عمال «الحماية الذاتية» في محافظة حماه

رغم كل ما حدث ويحدث، ما زالت تلك الممارسات التعسفية التي ساهمت في إنتاج الأزمة مستمرة ودون أي مبررات مقنعة، ومن هذه الممارسات ما جرى بحق بعض عمال الحماية الذاتية في محافظة حماة..

■ مراسل قاسيون حماه

حيث أجريت مسابقة لصالح وزارة الدفاع في مديرية كهرباء حماة قبل ما يقارب العام وتم قبول خمسين عاملاً فيها، وهم جميع المتقدمين، علماً أن العدد المطلوب كان أكثر من ذلك، ولقد تم تعيينهم والتزموا بدوامهم وبمسؤولية وكما كان مطلوباً منهم، ولكن بعد دوامهم عاماً كاملاً تم فصل 20 منهم مؤخراً ولم يعرف سبب الفصل حيث ترك ذلك المجال لكثير من التأويلات والتفسيرات التي تساهم في زيادة التوتر والاحتقان، إن مصلحة العمل أو لدى هؤلاء العمال مما يتطلب التراجع عن هذا القرار التعسفي وإعادتهم إلى عملهم و الكف عن إصدار مثل هذه القرارات أو تعليلها وتبريرها عن طريق قضاء عادل ومختص على الأقل، لا سيما في الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها السوريين.

من الذاكرة

■ محمد علي طه

بحياتك يا ولدي..

بعض مما تعلمناه في مدرسة الحزب منذ انتظامنا في صفوفه، ومعروف للجميع أن هذه المدرسة بجدارة هي واحدة من المدارس الوطنية الأساسية في سورية البطلة، لقد تعلمنا فيها كل ما عبر عنه شاعر تونس الخضراء أبو القاسم الشابي بقوله:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلي
ولابد للقيد أن ينكسر

تعلمنا ضرورة النضال في سبيل تلاحم كل المواطنين السوريين في معركة الوطن ضد جميع أعدائه في الخارج والداخل من المستعمرين والصهاينة والظلاميين والمستغلين واللصوص والفاسدين بشتى أشكالهم وتلاوينهم، وهم في الواقع كلّ واحد متكامل لا انفصام بينهم، وهم جميعاً يتنفسون من «رئة» واحدة هي رئة العدو الطبقي لسائر شعوب الأرض ومنها بالطبع شعب سورية الغالية.

في بداية ستينيات القون العشرين اشتد سعار الأعداء ووطأة الهجمة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على بلادنا من الخارج ومن الداخل، وقد كتبت حينها مقالة عن الشاعر نزار قباني – ومع الاعتراف بمكانته الشعرية المرموقة ودفق فيض عاطفته نحو المرأة – ثم أعدت صياغة المقالة وجعلتها رسالة بعثت بها إليه تحت عنوان «كلمات إلى نزار» وأذكر أني قلت في مقدمتها:

«يوم كنت معروفاً لشارع البرلمان، أذهب إلى مدرستي «التجهيز» وأعود منها عرفت أسمك، بل رأيته يتصدر واجهات المكتبات، فمددت بيني وبينك خيطاً متواضعاً، ما لبث أن اشتد وتقوى تماسكه، وأخذت أسأل عنك دائما لأتابع أمسياتك الشعرية، وأراك شامخاً على منصة المركز الثقافي، وقتها لم أكن أدري بوضوح ما يجري على ساحة الوطن، وعندما بدأت أدرك حقيقة الصراع وأطرافه، ومما تعلمته في مدرسة الحزب، عرفت موقعي في صف الوطنيين، صف الكادحين ضد كل أعدائهم»

ثم أسهبت في وصف الواقع الراهن –حينها– كما يراه حزبنا، ومن «فهمي» لدور الشعراء في معركة شعبهم في سبيل الحفاظ على الاستقلال الوطني ناجزاً وكاملاً، وفي سبيل البسمة للأطفال والعيش الكريم العيش للجماهير الشعبية كلها.

وقد أنهيت الرسالة بالقول:

«أيها الشاعر الجوال في العواصم والأمصار، إن صدقك حين قلت: وجع الحرف رائع أو تشكو للبساتين وردة حمراء.

صدقك هذا يناديك قائلاً: أيها الشاعر المجيد أتدري أن إخوتك الوطنيين السوريين الذين يعطون الحرية حياتهم يسألون:

أين أين نزار؟!.»

واليوم وبعد أكثر من نصف قرن، تبقى تلك الدعوة – بل الصرخة مدوية تنادي كل الوطنيين الذين يعز عليهم وطنهم وشعبهم أن هبوا دفاعاً عن الوطن، أبشع جريمة ترتكب بحق سورية الحبيبة.

سوق الذهب «المدللة»

سوق الذهب والسياسات توزّعان الثروة من تحت لفوق

■ عشتار محمود

العلاقة بين الحكومة والصاغة ليست علاقة بين السياسات ونتائجها على قطاع حرفي كما يحاول البعض أن يصور المسألة، وإنما هي علاقة بين المال العام وكبار المدخرين وأصحاب الأرباح، وهي علاقة ذات تأثير هام على دور السياسات في توزيع الثروة، وعلى قيمة الليرة السورية.

انتعشت سوق الذهب السورية بشكل كبير خلال الأزمة، معبرة عن عملية واسعة لتوزيع الثروة والدخل من تحت لفوق، أي من أصحاب الدخل المحدود والمتوسط إلى أصحاب الدخول العالية. حيث باع محدودي ومتوسطي الدخل، كل ما ادخروه من الذهب، مع تدهور أوضاعهم المعيشية وانتقالهم للفقر، أما أصحاب الربح الكبير فهم ينشطون مبيعات سوق الذهب، ببيعهم لليرات السورية التي يجنونها من أصحاب الأجر والدخل الضعيف عن طريق ارتفاعات مستويات الأسعار، وشراء الذهب مقابلها، باعتبار أن المعدن الثمين، هو وسيلة ادخار مضمونة وتحفظ القيمة، ليساهم نشاطهم هذا في تخفيض قيمة الليرة السورية.

أما السياسات الاقتصادية السورية خلال الأزمة، فهي بدعمها لهذا النشاط، وعدم فرض أي رسوم عليه، فإنها تدعم عملية توزيع الثروة من تحت لفوق، أو تدعم عملية تراكم الأرباح الكبرى لدى قلة على حساب غالبية السوريين. ويثبت ذلك الكثير من الإجراءات المتبعة، والإجراءات غير المتبعة ومنها:

- سماح الحكومة باستيراد الذهب، برسوم مقدارها 100 دولار على الكغ من الذهب المستورد أي لا تتعدى نسبة 0،2% من قيمة الكغ، بينما كان من المفترض أن تبلغ الرسوم الجمركية نسبة 5% بالحد الأدنى وفق التعرفة الجديدة. مقابل هذا التخفيض كان على الحكومة أن تفرض على القادرين على استيراد المعدن الثمين وزيادة كمياته داخل البلاد، أن يدفعوا رسومهم بالذهب ليساهموا في زيادة الاحتياطي الذهبي لدى المصرف المركزي الذي يشكل ضمانة لقيمة المال العام.
- فرضت الحكومة رسم إنفاق استهلاكي 5% ما سيرفع أسعار الذهب في السوق، ولن يدفعه سوى المستهلكين النهائيين للذهب، أي تعفي الحكومة، من الرسوم، المستوردين والمصدرين، وكبار مالكي الذهب وصاغته، وكبار المدخرين الذين باعوا الليرة سابقاً واشتروا الذهب قبل رفع الرسم.
- لم تفرض الحكومة ضرائب تصاعدية على الثروات التي راكمها كبار المدخرين، على شكل ذهب، أو قطع أجنبي، أو عقارات أو غيرها، وإن ضريبة الإنفاق الاستهلاكي التي قد تطالهم عند شراء كمية الذهب لا تمثل شيئاً هاماً من القيم التي إدخروها.
- الأخطر أن الحكومة سمحت بتصدير الذهب، وبضمانات واهية جداً، كما أنها سامحت مهربي الذهب القادرين على إدخال الذهب بطريقة غير شرعية إلى البلاد، ودفعتهم غرامة 200 $ على الكغ فقط، بينما كان متاحاً أمامها أن تصادر هذه الكميات، وتضيفها للمال العام. إن التهاون مع هؤلاء لا يحفزهم على الاستيراد بالطرق النظامية، بل قد يحفزهم على إخراج الذهب من البلاد بالطرق غير النظامية!

إن كبار مالكي الذهب وكبار مدخريه مع من يقومون بالاستيراد والتصدير، وصك ذهب الادخار من ليرات وأونصات وسبائك عليهم أن يدفعوا رسومهم بالذهب إلى خزينة المال العام. وأن يدفعوا ضرائب تصاعدية على ثرواتهم المتراكمة، وهذان الإجراءان هما ضرورة لإعادة توزيع الثروة من كبار المدخرين إلى المال العام، الذي يفترض أن توظفه الحكومة للخدمات العامة. ولكن كل هذا لن يتم في ظل سياسات تنطلق من مصلحة السوق وأرباحها على حساب البلاد برمتها.

ازداد نشاط قطاع سباكة وصياغة الذهب خلال الأزمة، مع ارتفاع مستمر بأسعار غرام الذهب في سورية، حيث ارتفعت المبيعات اليومية من الذهب في سوق دمشق على سبيل المثال من 4-6 كغ وسطي المبيع اليومي، لتصل إلى 19 كغ، وتعود وتستقر قريباً من 12 كغ وسطي المبيع اليومي خلال عامي 2013-2014، بحسب تصريحات الجمعية الحرفية للصاغة وصناعة المجوهرات.

■ محرر الشؤون الإقتصادية

ليس غريباً توسع نشاط هذا القطاع خلال الأزمة، إذ أنه تعبير مكثف عن تراكم الأرباح لدى قوى السوق الكبرى، والتي تحصلها بالليرات السورية التي تجنيها مما يدفعه السوريون جراء ارتفاع مستويات الأسعار. ليقوم كبار الرابحين ببيع الليرات السورية، وشراء الذهب كوسيلة ادخار مضمونة، ليضعفوا بهذه العملية، من قيمة الليرة السورية، ويراكموا الأرباح على شكل ذهب. أي أن نشاط قطاع الذهب يعبر عن تراكم الأرباح لدى قلة، وعن اختلال في توزيع الثروة، وعن عمليات إضعاف لقيمة الليرة السورية.

وليس غريباً بالتالي، أن تتسم السياسات الاقتصادية الحكومية المرتبطة بالقطاع، بالمرونة والسرعة، وبدعم عال لنشاط يخدم كبار قوى السوق. حيث سُمح بصك الليرة الذهبية السورية، والأونصة، والسبائك. وتلا ذلك تسهيلات أخرى نقلت نشاط قطاع الذهب، إلى نشاط خارجي ليسمح للسوق باستيراد الذهب برسوم لا تتعدى 100$ على الكيلو غرام من الذهب، وبتمويل من القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي، ثم تم تشريع نشاط القادرين على تهريب الذهب إلى داخل البلاد، برسوم طفيفة، والأخطر هو السماح بالتصدير بضمانات واهية.

شروط الحكومة للسماح بتصدير الذهب قد تكون أكثر طرق التهريب سهولة حيث لا تتعدى تأمين بقيمة 5% وتعهد!.

خفض رسوم استيراد الذهب من 5% إلى 0.2%

أصدرت وزارة الاقتصاد القرار رقم 328 الصادر بتاريخ 2014/5/26 الذي سمحت بموجبه باستيراد الذهب، حيث كان من المفترض أن تصل الرسوم الجمركية على استيراد المعادن الثمينة نسبة 5%، بحسب التعرفة الجمركية الجديدة، إلا أن الحكومة أعفت مستورديه من هذه النسبة، واقتصرت الرسوم على 100$ على الكيلو غرام من الذهب المستورد، وهذا الرسم لا يتجاوز نسبة 0،2% من السعر السوقي لكيلو غرام الذهب في السوق السورية اليوم، وفق سعر الصرف الرسمي.

التصدير بتأمين 5% أسهل طرق التهريب!

يضاف إلى دعم نشاط الاستيراد، السماح بالتصدير، حيث سُمح بتصدير الذهب بكميات محددة، ومع تعهد بإعادة الذهب، أو الفضة المصدرة خام وبالكمية ذاتها، ولكن ما الضامن بإعادة الاستيراد؟! الضامن لا يتعدى كتابة تعهد قبل التصدير، ودفع تأمين 5% فقط من قيمة المواد المصدرة!.

«قد لا يجد الراغب بتهريب الذهب خارج البلاد أفضل وأرخص من طريقة التأمين المذكورة، والتي لا تكلفه إلا 5% من قيمة الذهب المراد تهريبه، مدفوعة بالليرة السورية؟!». عمليات التصدير إن حصلت بالطريقة النظامية، لا تؤثر على كميات الذهب الموجودة في البلاد لأن القانون يفرض على كل مصدر أن يستورد كمية من الذهب تعادل الكمية التي صدرها إلى الأسواق الخارجية بينما تحصل الحكومة على رسوم من المستوردات فقط، ومن الجدير ذكره أن أسواق دول الخليج تعتبر وجهة التصدير الرئيسية، حيث تطلب وتفضل المشغولات السورية بحسب ما أفاد به الصاغة.

زيادة الذهب الداخل للبلاد.. ولكن لمن؟!

التساهل الحكومي بعدم فرض رسوم أو ضرائب إضافية على النشاط الخارجي أو الداخلي لقطاع الذهب، يجد تبريراته بأن تسهيلات الحكومة لاستيراد الذهب، وإدخاله للبلاد يؤدي إلى زيادة «الكتلة النقدية مضمونة القيمة» باعتبار أن المعادن الثمينة تدعم وضع الاحتياطيات النقدية، ولكن هذه الكتلة الذهبية الجديدة المتحركة هي بمعظمها بيد السوق، ولم تفرض الحكومة أي إجراء يؤدي إلى زيادة حصة احتياطي الذهب المركزي، من الذهب الوارد إلى البلاد والمتداول داخلها.

إن طريقة الحكومة في تشجيع

تتمرد على الحكومة

عمليات استيراد الذهب بالشكل السابق، تتم وفق الشكل التالي: تمول الحكومة مستوردات القطاع من الذهب بالقطع الأجنبي وتحصل من التجار على قيمة القطع بالليرة السورية وبأسعار صرف مخفضة عن سعر السوق، وتحصل على رسوم مستوردات الذهب، ولكنها لا تشكل نسبة 0,2% من قيمة كل كيلو غرام من الذهب، بينما الرسوم الجمركية يفترض أن تبلغ 5% كما ذكرنا سابقاً.

بنتيجة عملية التمويل والاستيراد تدخل كميات من الذهب إلى الأسواق السورية وهذا غير كاف للقول بأنه إيجابي، فالذهب ينتقل إلى السوق، ومنه إلى أصحاب الربح ممن يبيعون الليرة ويدخرون بالمعادن الثمينة أو بالقطع الأجنبي، ولا ينتقل أي جزء منه إلى خزائن المال العام، ليتحول إلى احتياطي.

نتائج العملية: المال العام الخاسر الوحيد!

وبالنتيجة يحصل التجار المستوردون على القطع الأجنبي، والرابحون في السوق الداخلية على الذهب، وتحصل الحكومة على الليرة السورية، بقيمة أقل من قيمة كل من الذهب والقطع الأجنبي، وهذه السياسة تؤدي إلى تشجيع هؤلاء الذين يتقاذفون الليرة السورية التي جنوها من السوريين الآخرين.

رفع رسم الإنفاق!

اليوم تشهد «علاقة الود» بين الحكومة وقطاع الذهب بمستورديه ومصدريه ومستهلكيه، وصاغته، «إشكالاً ما»، بعد فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على دمغة الذهب بنسبة 5%.

فرفع الرسوم على استهلاك الذهب أو شرائه، كان واحداً من نتائج المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015، حول فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي. وهي الضريبة التي تتعاكس تماماً مع ضرورات خفض مستويات الأسعار، وتحصيل المال العام من الرابحين، لأنها تؤدي إلى ارتفاع مباشر في مستويات الأسعار، حيث يحمّلها التجار والحلقات الوسطية، والسوق عموماً على أسعار الاستهلاك، أي على المستهلك النهائي فقط «مع ملاحظة أن مستهلكي الذهب الأساسيين اليوم هم كبار المدخرين وليسوا أولئك القلة الذين يقتنون شيئاً نزراً من الذهب ليومهم الاسود»، لتساهم بمزيد من انتقال الدخول من تحت إلى فوق، أي من أصحاب الأجور، إلى أصحاب الأرباح بشكل عام.

وبناء عليه فقد رفعت الحكومة رسم الإنفاق الاستهلاكي على «مستهلكي الذهب» ليصبح المدخر الذي يريد شراء أونصة ذهبية سعرها اليوم 300 ألف ل.س، عليه أن يدفع ضريبة 20 ألف ل.س. وهذا قد يحقق إيرادات للمال العام تقريباً 1,75 مليار ل.س وفق المبيعات الوسطية من سوق دمشق فقط.

إن هذه الطريقة في فرض الرسوم، تعفي كبار المتعاملين بالذهب أي القادرين على استيراده، وكبار الصاغة من مالكي كميات كبرى من الذهب، وكبار أصحاب الربح الذين اشتروا كميات كبيرة من الذهب، قبل فرض رسم الإنفاق وهي لا تشكل عبئاً جدياً على كبار المدخرين. فالحكومة تحرص على تجنب كل أولئك، وعلى عدم تحميل أموالهم المكدسة، أي مبالغ زائدة تدفع للمال العام.

ومن سخرية القدر أنه على الرغم من وهن هذه الضريبة، وفرضها على آخر شريحة من المتعاملين بالقطاع فقط، فإن السوق قد عبرت عن رفضها لهذا الرسم، وهي التي لم تعتد أن تمتد يد المال العام إلى أرباحها، حتى بأهون الأشكال!.

فرض أمر واقع وسوق غير نظامية!

رفضت السوق فرض الحكومة لرسم إنفاق 5%، حيث بدأ الرد بإعلان الصاغة بأن عمليات البيع في السوق قد توقفت نهائياً، والمبيعات وصلت للصفر، نتيجة رسم الإنفاق، بذريعة توقف الطلب.

أما خطوة التصعيد التالية، فكانت إعلان الصاغة على لسان رئيس الجمعية غسان جزماتي، بأن الجمعية قد توقفت بشكل شبه كامل عن دمغ أي قطعة ذهبية، وذلك لأن السوق قد فرضت أمراً واقعاً جديداً، حيث أصبح في سوق الذهب سعران، سعر رسمي مع رسم الإنفاق الاستهلاكي، وسعر سوق أخفض منه، بالإضافة إلى ذلك، فإن الصاغة لا يقومون بعمليات الدمغ لرفضهم دفع الرسم الجديد، وبالتالي فإنهم يبيعون ذهباً بشكل غير رسمي، ودون أن يدفعوا رسم الإنفاق، أي بطريقة غير شرعية عملياً، لتولد سوق سوداء للذهب. أما الحكومة فقد ردت على لسان وزير ماليتها، مؤكدة استمرار فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي.

رغم القرار الواهي السوق «تتغنج»

لم تقم الحكومة بأكثر من فرض رسم على المدخرين الجدد للذهب، وبمبالغ لن تتعدى 1,75 مليار ل.س سنوية في سوق دمشق، مقدرة وفق وسطي مبيعات الذهب السابق 12 كغ يومياً، وأسعاره الحالية «الغرام 8060 ل.س». أي لم تمتد يد المال العام، إلى المستوردين أو المصدرين، أو كبار مالكي الذهب، وكبار المدخرين. ومع هذا فإن السوق ممثلاً بكبار الصاغة وكبار المدخرين، أعلنت رفضها للرسم، وسترسل اعتراضات إلى وزارة المالية، تطالب برسم 5 بالألف عوضاً عن 5 بالمئة.

إن ما يحدث اليوم بين الصاغة والحكومة، هو خير دليل على أننا في ظروف لا يستطيع ملايين السوريين من أصحاب الأجر وصغار المنتجين، أن يبدلوا قراراً حكومياً برفع أسعار المازوت الذي يدفع الكثير منهم إلى دوامة الفقر، وتوقف الإنتاج، وينقل مجمل أجورهم إلى أصحاب الربح ممن يجنون حصيلة ارتفاع الأسعار.

بينما تمتلك سوق الذهب التي يعبر نشاطها عن مصلحة كبار أصحاب الربح الذين يدخرون الذهب، أدوات هامة مثل رفض قرار حكومي، والتوقف عن التعامل الرسمي بالذهب، وتعطيل السوق، وعدم دفع الرسوم، أي تستطيع السوق أن تقلب موازين الحكومة، وتعيقها عن الحصول على جزء صغير من المال العام المتراكم لدى هؤلاء.

وهذه نتيجة طبيعية، للسياسات التي تنطلق من مصلحة السوق وتزيد من قوتها، وتعيق أي انحراف بسيط وشكلي عن سكة «تقديم العطاءات لها»!.

المطلوب لإعادة توزيع الثروة ضرائب تصاعدية على مدخرات الذهب لا رسم إنفاق بنسبة 5% ونسبة من الذهب المستورد للخزينة العامة لا تخفيض الرسوم إلى 0,2%

475%
التضخم بأسعار الذهب

تعتبر أسعار الذهب، واحدة من المحددات الرئيسية في قياس التضخم، أي ارتفاع المستويات العامة للأسعار، والتي يقابلها خسارة في قيمة العملة. فإذا ما طبقنا هذا المقياس لنقيس التضخم المتراكم خلال سنوات الأزمة، بأخذ تاريخ 5 آذار، من الأعوام: 2010– 2011– 2012–2013–2014 وحتى الارتفاع الأخير في أسعار الذهب في شهر آذار– 2015.

فإن الأسعار قد انتقلت من:1400 ل.س/غ في 2010، 2300 ل.س/غ في 2011– 3900 ل.س/غ في 2012، 4375 ل.س/غ 2013، 5900 ل.س/غ 2014. لتصل إلى 8060 في بداية 2015. والتضخم المتراكم بين قبل الأزمة في عام 2010، وبداية عامها الخامس: 475%. بينما ازداد الحد الأدنى للأجور من 9675 ل.س في 2010، إلى 13675 ل.س، أي بنسبة 41% فقط.

1,75
مليار ل.س حصة المال العام المتوقعة من سوق دمشق

القيمة السوقية لمبيعات الذهب الوسطية وفق سعر الغرام عيار 21 بتاريخ 5–3–2015 والبالغ 8060 ل.س/غرام، وسعر الكيلو غرام من الذهب: حوالي 8 مليون ل.س، وباعتبار أن كميات المبيعات الوسطية في سوق دمشق فقط،تبلغ 12 كغ يومياً:

12 كغ × 365 يوم × 8 مليون ل.س= 35 مليار ل.س

وتقدير حصة المال العام من رسم الإنفاق الاستهلاكي الجديد المفروض والبالغ نسبته «5%»:

35 مليار ل.س× 5%= 1,75 مليار ل.س.

378
ألف ليرة خسارة فرق الرسوم بين إجرائين

الحكومة خفضت لمستوردي الذهب نسبة رسوم الاستيراد من 5% إلى 0,2%. حيث أقرت الحكومة أن الرسوم على استيراد الذهب تقتصر على 100$ للكغ. أي لا يدفع المستوردون إلا مبلغ 100$ عن كل كيلو غرام من الذهب المستورد، وتبلغ قيمة الرسم اليوم 21900 ل.س وفق سعر الصرف الرسمي «219 ل.س» وذلك يعادل «0,2%» من سعر كغ الذهب «عيار 21» البالغ 8 مليون ل.س، وفق آخر الأسعار. أما وفق التعرفة الجمركية الجديدة فكان من المفترض أن تبلغ الرسوم على مستوردات الذهب 5% فإن قيمة الرسم الجمركي يجب أن تكون 400 ألف ليرة سورية بدل من 21900 ل.س أي خسارة مايقارب 378 ألف ليرة فرق الرسوم عن كل كغ.

0,02%
حصة المالية بالقياس للمبيعات

بتاريخ تموز–2014، صرح «جزماتي» بأن مالية دمشق تحصل شهرياً من الصاغة، على 500 ألف ل.س، بينما كانت التصريحات في الفترة ذاتها تشير إلى أن المبيعات الوسطية اليومية تبلغ 12 كغ يومية وسطياً، والشهرية تبلغ 2,34 مليار ل.س وفق سعر الغرام في الفترة ذاتها 6500 ل.س/للغرام «عيار 21»، لتكون حصة المال العام من مبيعات الذهب لا تتعدى: 0,02% رغم شمولها الرسوم والضرائب؟!.

عن دعوات الدولرة وسياسات مواجهتها

لا تنفصل القضايا الاقتصادية عن السياسية عموماً وفي الأزمات تحديداً تزداد هذه العملية تلازماً، وليست الأزمة السورية إلا نموذجاً حياً على ذلك، فالأزمة أظهرت انحيازاً للسياسات الحكومية لمصلحة أصحاب الربح الذين لا هوية لهم إلا «كمية المال» والذين يشكلون جزءاً من النظام السياسي الاقتصادي-الاجتماعي القائم، أيا كانت اصطفافاتهم المؤقتة، معارضة أم موالاة، من المحسوبين على الحكومة أو من يقفون ضدها.

■ معن خالد

برز مؤخراً موقف لبعض المنتديات المحسوبة على «المعارضة» من الليرة السورية كرر جزءاً من مواقفهم في بداية الأزمة التي كانت تدعو لحصار النظام اقتصادياً وضرب الليرة كونها «عملته»!

طروحات «المعارضة» عن الليرة لمصلحة من؟!

في «المنتدى الاقتصادي السوري» أحد المواقع المحسوبة على المعارضة والذي يُعنى بالشؤون الاقتصادية، يبرز شيء من مواقف هؤلاء حول منطق التعامل مع الاقتصاد والعملة الوطنية في ظل الأزمة. يتبين، وفق ما نشروه مؤخراً لمقالة في جريدة الحياة اللندنية بعنوان «الليرة السورية بعد تراجع المركزي»، للوهلة الأولى أن الاقتصاد والعملة ساحة حرب مفتوحة بين «النظام والمعارضة» إلا أن النتائج وانعكاساتها على الناس ستشير إلى عكس ذلك. أي أن سياسات بعض «المعارضة» وسياسات الحكومة تؤدي إلى خدمة الشريحة ذاتها من أصحاب الربح المستفيدين من تراجع قيمة الليرة.

تعالج تلك المقالة وضع «الليرة السورية» بوصفها عملة للنظام وهي لذلك تؤثر على بقائه، وعلى الرغم من أثرها على المواطنين، يرى الكاتب أن «تدهور الليرة السورية بالمحصلة يضعف النظام، لكنه يضرّ أيضاً بالآلاف من الموظفين الذين ظلت رواتبهم كما هي»، ويضيف أن «جزءاً من العملة الأجنبية الآتية من مساعدات الدول للمعارضة، لا يزال ينتهي إلى المصرف المركزي السوري»، ويستنتج بناءً عليه وصفة اقتصادية للمناطق المحسوبة على المعارضة والخارجة عن سيطرة الدولة تقول بضرورة: «بقاء العملة في شكل أكبر ضمن تلك المنطقة المحاصرة. والحدّ من التبادل الاقتصادي مع المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وبالتالي تقليص تدفق العملة الأجنبية إليه»!.

بناء على ما تقدّم تبدو ساحة الاقتصاد بالنسبة لهؤلاء الكتاب والمروجين لهم ساحة حرب لا أكثر يتم ابتزاز الطرف الآخر فيها أياً كانت النتائج الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية لما يَدْعون له، حتى لو كانت النتيجة إنهاء لقمة عيش الناس البسطاء الذين يدّعون دفاعهم عنها. ويخلص أولئك –مستندين إلى تساؤل «شعبوي» وفق ما جاء في المقال مفاده: «كيف نتداول عملة النظام الذي يقتلنا وندعم اقتصاده؟»– إلى الاستنتاج التالي: «نهايةً، يبدو أنه لا خيار أمام السوريين في المناطق المحررة سوى الدولرة الجزئية للاقتصاد والتقليص التدريجي لتداول الليرة»!! رغم أن مثل تلك التساؤلات وأجوبتها المتحذلقة غير موجودة مطلقاً في ذهن الناس البسطاء بهذا الشكل الذي يتباكى عليه أصحاب تلك الأجوبة.

الناس البسطاء الموجودون في تلك المناطق غير قادرين على استبدال الليرة بالدولار لما ستحمله هذه العملية من نهشٍ لقوتهم نتيجة فروق سعر الصرف

ما وراء «الدولرة»!

إنها «الدولرة» إذاً، الحل المنقذ لهؤلاء الفقراء المنكوبين! هكذا يدعي أولي الاقتصاد المحسوبين على بعض «المعارضة». والجدير بالذكر أن «الدولرة» تعني جعل الدولار عملة أساسية للتداول والتعامل في السوق السورية بدلاً من العملة الوطنية، وهو ما يعني فقدان سيطرة جهاز الدولة على أحد أهم أدوات التحكم بالاقتصاد وهي السياسة النقدية والعملة الوطنية، وجعلها خاضعة كلياً للدولار ومالكيه من مستثمري وتجار الخارج ودولهم. لن نناقش فكرة الدولرة وكامل آثارها السلبية، فهي قضية معروفة وبديهية، إلا لدى هؤلاء الناطقين باسم أجندات الأجنبي، موقفنا منها قائم على كونها خرق للسيادة الوطنية يضع صاحبها في دائرة الخيانة. لكن ما سنركز عليه هو العوامل الموضوعية الممهدة للدولرة، ومناقشة مدى فعالية وجدية سلوك الحكومة الحالي لمنعها في ظل دعوات من يدّعون تَمَثُّلهم لآلام الناس. فهل تعادي السياسات الحكومية «الدولرة» فعلياً؟!.

عن الدولار في المناطق خارج السيطرة

التعامل بالدولار موجود جزئياً في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة وهو محصورٌ إلى حدٍّ بعيد بتعاملات كبار التجار هناك المستوردين من السوق التركية والعراقية بشكل أساسي وفي تعاملات كبار تجار النفط المستخرج بطرق شتى عبر إرهابيي «داعش».

أما الناس البسطاء الموجودون في تلك المناطق فهم غير قادرين على استبدال الليرة بالدولار، نتيجة أوضاعهم المعيشية المتدهورة، وعدم قدرتهم على تحمل الإنفاق بالدولار، في ظل وجود بطالة واسعة، وتوقف في الإنتاج، واستمرار الاعتماد على الليرة السورية. وهو ما أكدته أوساط مطلعة على الأحوال هناك لقاسيون، فالتعامل المباشر بالدولار في الأوساط الشعبية غير ملحوظ في كل من دير الزور وريف حلب والرقة والحسكة رغم أن معظم أسعار السلع المعمرة «أدوات كهربائية، عقارات، سيارات» باتت تقيم بالدولار.

كما أن عملية استبدال الليرة بالدولار هناك، تقتضي إدارة مركزية ومستقلة للاقتصاد والنقود، وقادرة على تَحمُّل تكاليف تنظيم أمور الناس، وملئ الفراغ الذي سيتركه التخلي عن الليرة. لن تكون القوى المسلحة المسيطرة أو أي من أشكال التنظيمات المجتمعية هناك بقادرة على القيام بعملية من هذا النوع في ظل الفوضى، حتى لو تأمن ضخ عملة أجنبية بكميات كبيرة. إذاً بالإمكان القول أن الدعوة إلى الدولرة من قبل أولئك القابعين خارج البلاد ليست واقعية، ولا تعدو كونها دعوة للضغط على «الليرة»، وذلك لجعل الناس تفرغ جيوبها من كميات الليرة ما يؤدي إلى زيادة عرضها في السوق، وبالتالي انخفاض سعرها كما حصل لعدة مرات، وهو ما يعني فعلياً سحق حياة الناس.

هل عززت الحكومة شروط الدولرة؟!

إن تقلبات الليرة هذه التي يغذيها البعض بالدعوة للدولرة، لا تنعش المضاربين عليها للكسب من تجارة الدولار وحسب، وتنعش كذلك تجار المستوردات، الذين توسعت تجارتهم نتيجة تدهور الإنتاج الوطني بسبب تقلبات الليرة وارتفاع التكاليف والوضع الأمني والعسكري المتدهور. وإن هذه الدعوات لا تخدم هدف الدولرة بشكل رئيسي طالما أنها غير قادرة على تطبيقها بالمفهوم المتعارف عليه فلا الحكومة السورية بموارد تطبيق الدولرة فهي تنهي سيطرتها بشكل كامل ولا تلك المناطق الخارجة عن السيطرة قادرة على تأمين كافة شروط الدولرة، إلا أن الدفع بهذه الفكرة للأمام يهز الليرة ويخدم الشريحة المضاربة والمرتبطة بالخارج، المنتعشة من تقلبات الليرة والموجودة حتى في المناطق المسيطر عليها حكومياً.

مقابل ذلك أصدرت الحكومة في وقت سابق قانوناً يمنع ويجرم اعتماد غير الليرة السورية في التبادل في السوق المحلية وهو الإجراء اليتيم الوحيد لمنع الدولرة والحد من تأثيراتها، لكن ذلك لم يكن كافياً. فمنع الدولرة لا يقتصر على منع التبادل المباشر عبر الدولار، بل يشمل عزل تأثير الدولار وتقلباته عن مجالات الاقتصاد السوري كافة والمراقب للاقتصاد السوري في مناطق المسيطر عليها من قبل الحكومة يجد أن هذه العملية غير محققة، فتقلبات الدولار لا تزال تحكم سوق التجارة الداخلية أي أنها تحكم شيئاً من عمليات التبادل ولاتزال تحكم المستوردات سواء السلعية أم الإنتاجية وتحديداً مستوردات الطاقة المدخل الرئيسي في عمليات الإنتاج مما يعني تأثير الدولار على حلقات الإنتاج، ناهيك عن زيادة حجم ودور المستوردات في الاقتصاد الكلي نتيجة تدهور الإنتاج الوطني التي عادت الحكومة لتوجه ضربة قاصمة له عبر تخفيض رسوم الاستيراد ورفع تكاليف الإنتاج المحلية عبر زيادة سعر المحروقات.

الدولرة كهدف غير واقعي لمصلحة من؟!

إن كل ما سبق لم يعزز دور قطاع الاستيراد بشكل كبير وحسب، فسياسة الحكومة الجديدة القائمة على «الانتاج لأجل التصدير» ستوسع من تأثير دور الدولار في الاقتصاد الكلي، ناهيك عن كون المصرف المركزي وسياساته زادت من دور تجارة الدولار في السوق السورية عبر التوسع المستمر بضخ الدولار الذي أسهم في تراجع سعر الليرة بدل إنقاذها، وإن كل ذلك لم يخدم سوى الشريحة نفسها أي شريحة تجار المستوردات وتجار الدولار في السوق التي من المفترض من الحكومة أن تسيطر عليها!.

من الصحيح أن الدولرة بمعناها الرائج لم تصبح واقعاً وهي عملية صعبة طالما أن ما تبقى من حلقات الإنتاج والتبادل الرئيسية غير معتمدة بشكل رئيسي على الدولار وهو ما منعه الدور الكبير للقطاع العام بأشكاله كافة «الإنتاجي والخدمي»، إلا أن مجموع إجراءات الحكومة والحصار الدولي والأعمال الإرهابية والدمار الكبير التي أدت إلى تراجع الإنتاج الوطني لصالح الاستيراد وتراجع دور القطاع العام، والتي تركت الأسواق دون مراقبة وضبط للأسعار، أخضعت عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج إلى أسعار الدولار وتقلباته، وجعلت من تأثير الدولار كبيراً لاشك على الاقتصاد السوري، وهو ما يعني شكلاً من أشكال الدولرة المخففة، والتي لا تختلف عنها دعوات وإجراءات بعض المعارضة المرتبطة بالخارج طالما أن كليهما يخدم ذات الشريحة من تجار المستوردات والدولار.

نقابة التبغ: نمو العوائد.. والبحث عن التمويل للاستمرار

استكمالاً لما بدأته قاسيون في نشر لأهم التقارير الاقتصادية عن مؤسسات ومعامل القطاع العام في مختلف المجالات، تتناول في هذا العدد قطاع التبغ، فعلى الرغم من أن التقارير الصادرة عن نقابات عمال التبغ تحدثت عن عدم وجود إنتاج لعام 2014 إلا أنها نشرت كميات البيع لهذا العام، ربما تكون من مخزوناتها في أعوام سابقة.

■ إعداد: قاسيون

يبين الجدول التالي تغيرات كمية المبيعات وقيمتها بين عامي 2013 و2014 وفق الشكل التالي:

–لقد زادت كمية المبيعات من السجائر المحلية في عام 2014 عما قبله بمعدل 19% تقريباً وارتفعت قيمة هذه المبيعات بمعدل 12% فقط وهو ما قد يُفسر بانخفاض أسعار بعض أنواع التبغ في السوق المحلية.

أما بالنسبة لكمية مبيعات السجائر الأجنبية فقد ارتفعت بنسبة 23% بينما ارتفعت قيمة هذه المبيعات بمعدل 73% تقريباً وهذا الفرق ناتج عن تغيرات سعر الدولار.

ومن الجدير ذكره أن مؤسسة التبغ حولت في عام 2013 حوالي 18 مليار ليرة لخزينة الدولة، كما أن أرباحها زادت عن 20 مليار ليرة وفق تقرير النقابة في العام الفائت، إلا أن تقرير العام الحالي لم يشر إلى وضع هذه المبالغ، واكتفى بالحديث عن توقف الإنتاج بسب وجود المجمع الصناعي في الأماكن الساخنة في المنطقة الجنوبية، كما طالب التقرير بالعمل على تطوير القطاع العام والحد من الهدر وتأمين التمويل اللازم لتشغيل وتدوير عجلة الإنتاج.

العام	2013		2014	
البيان	كمية «طن»	القيمة «الف ليرة»	كمية «طن»	القيمة «ألف ليرة»
سجائر محلية	2318	7629092	2756	8563335
سجائر أجنبية	831	2977995	1026	5137887
المجموع	3149	10607087	3782	13701222

الاقتصاد السوري

من المحنة والكبوة إلى النهوض والتنمية..

صدر عن دار التكوين بدمشق كتاب الباحث الاقتصادي المعروف الدكتور منير الحمش، بعنوان «الاقتصاد السوري من المحنة والكبوة إلى النهوض والتنمية- نموذج سوري للتنمية والإعمار».

ويستعرض الدكتور الحمش، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة، في مستهل الكتاب وفصله الأول أهم المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد السوري منذ ما بعد الاستقلال وصولاً إلى مرحلة ما قبل الأزمة، وتوقف عند أخطر مراحلها وهي تطبيق «اقتصاد السوق الاجتماعي» في الخطة الخمسية العاشرة «2005–2010» واعتماد آلياته لإنجاز عملية التنمية، كتحرير التجارة وتخفيض الإنفاق العام للوصول إلى الحكومة الصغيرة والاستثمار الأجنبي، ليخلص إلى أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق اقتصاد السوق في تلك الفترة المتمثلة بزيادة الفقر والبطالة وعدم وصول معدلات النمو إلى ما كان مخطط لها.

وتمهيداً للفصل الثاني من الكتاب «النموذج التنموي الوطني المقترح» يتوقف الدكتور منير، وهو مستشار تقرير سورية 2025، ليستعرض انعكاسات وأضرار الأزمة/الكارثة على الصعيد الاقتصادي–الاجتماعي، والتي عصفت بالدولة السورية منذ عام 2011، وذلك عبر أهم الأرقام المنشورة والمتداولة. ومن ثم وضع أهم خلاصاته عن النماذج التنموية التي مرت بها سورية سابقاً منذ ما بعد الاستقلال، وليؤكد في ختام الفصل الأول على هوية الاقتصاد السوري التي صيغت في الدستور الجديد إبان الأزمة المكثفة بـ «تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة عبر اقتصاد يعتمد على التخطيط».

في الفصل الثاني يضع الدكتور الحمش، المستشار الاقتصادي السابق لرئاسة مجلس الوزراء لغاية 1989، عدة محاور تشكل إطاراً لبناء النموذج البديل كالملامح والمنطلقات الأولية للنموذج، وركائزه الوطنية، والصعوبات التي سيواجهها، وشروط ومعايير النجاح، ودور الدولة في التنمية، والعدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، وإدارة شؤون المجتمع والدولة، والمشاركة الشعبية والديمقراطية، والتمويل.

ويخلص الدكتور منير الحمش، ابن السابعة والسعبين عاماً ونائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، إلى أن النموذج التنموي القادم لسورية يجب أن يُكثّف بـ«اقتصاد يقوم على ساقين» في ترميز لطبيعة المهام المزدوجة التي ينبغي إنجازها معاً وعلى رأسها التنمية وإعادة الإعمار.

جاء الكتاب مكثفاً بعيداً عن الاستطراد، فهو من الكتب القليلة التي صدرت عن الاقتصاد السوري خلال الأزمة، إلا أنه اضطلع بمهمة وطنية كبرى تستدعي الاستكمال، وهي مواجهة المخططات الاقتصادية التي انقضت وستنقض على سورية في مرحلة إعادة الإعمار، والعمل على نموذجنا الوطني البديل بعد مراجعة موضوعية لما سبق.

زائد ناقص

ملاحظات ثاقبة للتجارة الداخلية!

أكد مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لإحدى الصحف المحلية أن الأسعار تشهد في جوانبها جميعها ثباتاً نسبياً عند الأسعار العالية في الفترة الأخيرة أو ارتفاعاً طفيفاً ضمن النطاق الطبيعي من حيث آليات السوق «العرض والطلب». وفي سياق موازٍ كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحمايةً المستهلك جمال الدين شعيب للصحيفة نفسها أن الوزارة لحظت في الأيام الأخيرة أن الازدحام على طلب المشتقات النفطية انخفض كثيراً..

■■■

«بلا» التصدير المواطن أهم!

كشف مصدر في غرفة تجارة دمشق لإحدى الصحف المحلية أن انخفاضاً في صادرات الغرفة العام الماضي مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب زيادة الطلب في السوق المحلية على المنتجات الوطنية مبيناً أن إجمالي عدد شهادات المنشأ الصادرة عن الغرفة لعام 2014 بلغ 134 شهادة مقارنة بـ198 شهادة لعام 2013.

■■■

والله لنكيّف!

كشفت مصادر مصرفية مطلعة لإحدى الصحف المحلية أن مصرف سورية المركزي بدأ بوضع ضوابط منح القروض التشغيلية للقطاعات الإنتاجية بالتشارك مع جميع المصارف العامة. وأكدت المصادر أن مصرف سورية المركزي وجه المصارف العامة إلى وضع ضوابط وشروط بما يتناسب مع تعليماته التطبيقية لتضاف إلى الضوابط التي سيضعها المركزي وفق ما ترتئيه المصارف لهذه الغاية.

■■■

«ناطر أنا ناطر»

أكد رئيس «مجلس الوزراء» أن الحكومة أعدت خططاً مرحلية ومستقبلية لتطوير القطاعات الصناعية والزراعية والاقتصادية والخدمية. وبيّن رئيس مجلس الوزراء خلال لقائه مجلس إدارة «نقابة المهن المالية والمحاسبية»، اهتمام الحكومة بالمدن والمناطق الصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالتوازي مع دعوة بعض الدول لإقامة مشاريع تنموية في سورية والمساهمة في مرحلة البناء والإعمار، وذلك بحسب وكالة الأنباء الرسمية «سانا».

■■■

لا تصيبهن بالعين!

أكد زياد بله المدير العام للشركة العامة للمطاحن لإحدى الصحف المحلية أن العمل في الشركة يسير بشكل مقبول ولم تحصل أي مشكلة بشأن توفير مادة الدقيق وأوضح أن عدد المطاحن التي تتبع للشركة العامة للمطاحن 34 مطحنة منها 23 مطحنة تعمل والبقية متوقفة عن العمل وأضاف: إن نسبة تنفيذ الشركة لخطتها الإنتاجية بلغت العام الماضي 118% بينما بلغت نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية 89% .

● عن الصحف المحلية

«خرافة الخلاف» الأمريكي- الصهيوني

يكثر الحديث عن تناقضٍ أمريكي صهيوني على خلفية مفاوضات النووي الإيراني. ومابين مهللٍ ورافضٍ للخلاف المفترض، بدا الافتراض وكأنه صحيحٌ بالمطلق، وأنه بمجرد خروج نتنياهو للحديث أمام الكونغرس، ستنقطع «شعرة معاوية» بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

■ أحمد الرز

مع اندلاع الحرب الباردة ودراسة خلاصاتها، خرج السلاح النووي تدريجياً من تصنيفات الأسلحة الهجومية الثقيلة، وبات معلوماً أن هذا السلاح هو «أرقى ما توصلت إليه الصناعة العسكرية المتقدمة من أسلحة للردع والدفاع». ومع امتلاك دوَل عديدة، ومتنافسة فيما بينها، لسلاحٍ لديه القدرة على إفناء مساحاتٍ واسعة من الكرة الأرضية في لحظات، لم يعد هذا السلاح قابلاً للاستخدام بشكل فعلي، لما له من ارتدادات حتميةً على معظم دول العالم.

يدرك الغرب جيداً أنه لا وجود لما يجبر إيران على تقديم «تنازل مجاني» في ملفها النووي، لا سيما مع تصاعد التغيرات في الميزان الدولي الجديد في غير مصلحة الغرب. وعليه يسعى الأخير إلى أكبر قدر ممكن من المماطلة الدبلوماسية إلى حين انتهاء المهلة الزمنية للمفاوضات هذا الشهر، ولتسقط بعدها منطقياً العقوبات الاقتصادية بالتدريج من دون أن يؤدي ذلك إلى فضح القوى المتراجعة دولياً.

أمام هذه الحالة، وفي الوقت المتبقي للمفاوضات، يحاول أوباما تصوير نفسه كـ«حريص» على سير المفاوضات، وإلى استخدام ورقة «التوتر» مع الصهيوني على أنه تنازل أمريكي لمصلحة التفاوض مع إيران، بانتظار ما ستقدمه هذه الأخيرة من تنازلات مقابلة، فيما يسعى نتنياهو- الذي ينتظر الاستحقاق الانتخابي الصهيوني- إلى استخدام ورقة «الخلاف» هذه أمام جمهور العدو، ليظهر بمظهر «البطل الذي يدافع عن مصلحة الكيان حتى في وجه الأمريكي ذاته». وهو ما يؤكد أن خطاب نتنياهو أمام الكونغرس الأسبوع الماضي، ما هو إلا استثمارٌ سياسي إعلامي يخوضه.

غير أن هذه الحالة بحد ذاتها لا تنفي بالمطلق وجود أزمة بات يدركها جزء، على الأقل، من الإدارة الأمريكية، وهي أن كيان العدو لم يعد قادراً على لعب دوره الوظيفي كقاعدة متقدمة للإمبريالية بالشكل المطلوب أمريكياً، لا سيما بعد سلسلة الهزائم التي مني بها كيان العدو الغاصب منذ مطلع القرن الحالي.

التعاون العسكري الروسي المصري.. وأمريكا الصامتة!

من عديد وسائل التقارب والتجميع بين الدول، يبرز التعاون العسكري كأحد المؤشرات الجدية إلى حدٍ بعيد في قياس الميل العام للعلاقة بين الدول المعنية، وإن لم يكن التعاون العسكري بين روسيا ومصر طارئاً في العلاقات بين البلدين، إلا أن بقعة ضوء يجب أن تسلط على تسارعه اليوم.

■ فادي خضر

منذ اندلاع الموجة الثانية من الحراك الشعبي المصري في 30 يونيو 2013، شهدت الزيارات المكثفة والمتبادلة بين الجانبين الروسي والمصري تلازماً بين التمثيل السياسي والعسكري في معظم الزيارات. والتي كان أولها في نوفمبر من عام 2013 حين استقبل الرئيس السابق، عدلي منصور، وفداً روسياً رفيع المستوى، برئاسة وزير الخارجية سيرغي لافروف، وعضوية الجنرال سيرجي شويغو، وزير دفاع روسيا الاتحادية.

التنسيق مع الروس خيار دولة

من الممكن القول أن التوجه المصري نحو علاقات تلائم ميزان القوى الدولي الجديد، آخذ بالتبلور أكثر فأكثر، بما يضمن المصالح الوطنية للبلاد، وكان خياراً ممثلاً بالقوى الوطنية داخل جهاز الدولة التي أخذت على عاتقها مسؤولية حماية مصر وتحصينها، في ظل مشروع الحريق الأمريكي للمنطقة والعالم، والمعبّر عنه مصرياً بوصول تنظيم «الإخوان المسلمين» إلى سدة الحكم بعد الموجة الأولى من الحراك الشعبي.

بعد تلك الزيارة، لم يتأخر المصريون أكثر من شهرين لتثبيت البداية المتجددة للعلاقة بين الدولتين، عندما قام وزير الدفاع والإنتاج الحربي آنذاك، المشير عبد الفتاح السيسي، برفقة وزير الخارجية، نبيل فهمي، بزيارة إلى موسكو في تشرين الأول 2014، كشف خلالها وزير الدفاع الروسي أنه بحث مع السيسي إمكانية صياغة اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، لتستمر بعدها اللقاءات بين الطرفين على المستويات كافة، وصولاً إلى زيارة السيسي بصفته رئيساً للدولة إلى قاعدة سوتشي العسكرية في آب2014، ممهداً لاتفاق مبدئي بين الطرفين على صفقة أسلحة شملت أنظمة صاروخية خاصة بالدفاع الجوي ومروحيات هجومية.

وفي سياقٍ تصاعدي، استقبلت مصر خلال الأشهر القليلة الماضية عدداً كبيراً من الوفود العسكرية الروسية، كان أبرزهم قائد القوات الجوية الروسية، فيكتور بونداريف، في 17شباط من هذا العام، لتستتبع بسلسلة إجراءات تلت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى القاهرة، والتي كان آخرها توقيع بروتوكول للتعاون العسكري، واتفاقاً حول تشكيل لجنة روسية مصرية مشتركة خاصة بالتعاون العسكري التقني، تلاها مباشرة بيان صادر عن وزارة الدفاع الروسية الثلاثاء 4 آذار، يعلن فيه عن عقد أول اجتماع في اليوم التالي 5 آذار، برئاسة وزير الدفاع الروسي ونظيره المصري، صدقي صبحي سيد أحمد، حيث بحث الجانبان نتائج التعاون العسكري التقني بين البلدين في عام 2014 وآفاق توسيع وتطوير التعاون خلال العام الجاري، كما اتفق الجانبان على إجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة في المتوسط هذا العام.

الصمت الأمريكي ليس علامة الرضى!

في ظل مستوى التنسيق الواسع الذي تشهده العلاقات الروسية المصرية، فإن الإدارة الأمريكية الساعية إلى لملمة الخسارات السياسية من أوكرانيا إلى سورية مروراً باليمن، أو على مستوى الملف النووي الإيراني كملفات تنحو منحى الحل خلافاً للطريقة الأمريكية التي فشلت في تحقيق مكاسب جدية في حلفها المزعوم «لمكافحة» الإرهاب، تدرك تماماً أن تصعيداً سياسياً في الموقف ضد مصر لن يصب في مصلحتها.

المؤكد أن ما بدأته الإدارة الأمريكية، بشكل مباشر أو عن طريق أدواتها في الإقليم، سيستمر في محاولة الضغط على القرار المصري وحرفه عن خياراته الجديدة. وتبدو نوايا الإدارة الأمريكية هذه واضحة بعد جريمة تصفية داعش لعدد من العمال المصريين على السواحل الليبية.

إن خياراً بثقل الخيار المصري وأهميته على المستوى الإقليمي والدولي في تثبيت رسم خارطة العالم الجديد، يستلزم من المصريين التنبه إلى الارتدادات الأمريكية المحتملة، وذلك ابتداءً من الداخل المصري الذي يحمل العديد من عوامل التوتير والانفجار المستمرين، عبر حوامل المشروع الأمريكي المتمثلة داخلياً بفلول النظام السابق و«الإخوان» في جهاز الدولة، وإقليمياً بالمحاولات السعودية للهيمنة على القرار المصري واحتواء توجهه. وعليه فإن قرارات وطنية واقتصادية اجتماعية سيادية داخلياً بجرأة القرار في التوجهات الجديدة لمصر قد تكفي لدرء جزء كبير من المخاطر المحيطة بالشعب وجهاز الدولة المصري.

اليسار الشبابي العربي: العمل لإحياء دور اليسار في عمليات المقاومة

تتعمق أزمة الرأسمالية العالمية التي انفجرت شرارتها في عام 2008 أكثر فأكثر، وإن أهم تجليات هذه الأزمة هو تراجع المراكز الإمبريالية الغريبة التقليدية على الصعيد العالمي سياسياً واقتصادياً، ما أدى إلى صعود أقطاب سياسية واقتصادية رأسمالية أخرى ممثلة بدول البريكس وهو ما أفضى إلى تشكيل توازن دولي جديد. ووجدت المراكز الإمبريالية في ظاهرة الفاشية الجديدة ضرورة لإشعال العديد من مناطق العالم وذلك لتأمين مخرج ما من أزمتها ومنع تبلور ذلك التوازن الذي يفضي إلى عالم متعدد الأقطاب بعد عقدين من سيادة القطب الواحد.

مع دخول الرأسمالية أزمة تحمل كل سمات الأزمة النهائية، انفتح الأفق أمام الشعوب المنهوبة والمفقرة على مستوى العالم عموماً وفي منطقتنا خصوصاً، وأخذت الحركة الشعبية تعبّر عن رفضها للأنظمة السياسية الاقتصادية في بلداننا من خلال نزولها إلى الشارع، والتي سعت الإمبريالية إلى حرفها عن مسارها عبر دفع قوى الفاشية الجديدة إلى الواجهة وتأريض هذا الحراك الشعبي الواسع بأشكال شتى. وعلى ذلك لم يكن من المستغرب دور الكيان الصهيوني الداعم للفاشية في المنطقة والتوسع في حروبه، حيث عبر هذا الكيان بذلك عن أزمته المشتقة من أزمة الإمبريالية العالمية التي فتحت البحث في مصيره الوجودي.

يفرض هذا الواقع على قوى اليسار الجذري، الحقيقية، بما فيها قوى الشباب اليساري العربي بوصفها محركات التغيير وحوامله، صياغة العديد من المهام وعلى رأسها:

- صياغة برنامج مبني على مطالب الجماهير يؤدي إلى التغيير الجذري والشامل الذي تبتغيه الشعوب على كافة المستويات الاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية والوطنية، فالشباب شريحة رئيسية لا تنفصل من حيث المهام عن النضال الوطني والطبقي العام.
- ملاقاة الجماهير الشعبية في حراكها الواسع بالوسائل كافة، والعمل على استقطاب كل الشرائح بما فيها شريحة الشباب التي تشكل الفئة الأكثر حيوية في عملية التغيير.
- العمل على حماية الحركة الشعبية من كل أشكال التدخل الأجنبي.
- ربط المهام الوطنية والديمقراطية مع المهام الاقتصادية الاجتماعية، فقد أثبتت الوقائع أن تجزيء هذه المهام يؤدي إلى ضربها وإفراغها من محتواها.
- الاستمرار في النضال من أجل تحقيق كل المطالب الثورية التي تعبر عن مصالح الطبقات المضطهدة وعدم الاستكانة لما تم تحقيقه من بعض الإنجازات في الموجات الأولى من الحركة الشعبية.
- مواجهة الحركات الفاشية بكل تجلياها وتحديداً مراكز إنتاج هذه الظاهرة المتمثلة بالغرب الإمبريالي والصهيونية العالمية.
- التأكيد على حق الشعوب العربية في المقاومة وتحرير أراضيها المحتلة، واعتبار المقاومة رأس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني الداعم للفاشية في المنطقة، وضرورة العمل على إحياء دور اليسار في عمليات المقاومة بمختلف أشكالها.

2015/3/4

● لجنة المتابعة
للقاء اليساري الشبابي العربي

من «جنيف1» إلى «مينسك2»: التقدم مستمر

على طول الخط، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشعال المزيد من بؤر التوتر، وترسيخها واقعاً يهدد الأمن المباشر وغير المباشر لمنافسيها الدوليين، ما خلق من كلّ بدٍ تغليبٍ لمنطق الحلول السياسية انتصاراً للقوى الرافضة لمشروع الحريق الأمريكي.

■ سعد خطار

مع بدايات الأزمة السورية، تأهبت الولايات المتحدة الأمريكي خصوصاً، والغرب بشكل عام، للدخول على خط الأزمة منْ بوابة استثمار الاحتقان الاجتماعي وعسكرة الحراك الشعبي بما يفضي إلى حرفه عن مساره السليم ومحاولة التحكم بحركته اللاحقة.

في هذا السياق، شكّل بيان «جنيف1» الصادر في 2012/6/30، وما سبقه من «فيتوات» روسية صينية مكرَّرة في مجلس الأمن الدولي، ضربة قاسمة لمشروع الإحراق الأمريكي. في حينه، في حين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتراجع عن البيان عن طريق خلق تفسير أمريكي له ينسف جوهره الفعلي، ويشغل العالم بمماحكات دبلوماسية مطولة حول الجوهر الحقيقي للبيان.

استحضرت أمريكا تفسيراً خاصاً بها لاتفاق «مينسك2» وبدأت وسائل إعلامها تروِّج في كل مناسبةٍ إلى سقوط الهدنة بين الطرفين الأوكرانيين

منذ ذلك الحين، فهم جزءٌ من الإدارة الأمريكية أن خيار التدخل العسكري الخارجي المباشر في سورية بات خياراً ساقطاً فعلياً. وعليه، بدأت أمريكا بالعمل على خطين متوازيين: عرقلة استحقاقات الحلول السياسية كلها، كما فعلت في مؤتمر «جنيف2» الذي حاولت من خلاله فرض «معارضتها» كـ«ممثل شرعي ووحيد للشعب السوري»، وزيادة منسوب التدخل العسكري غير المباشر عن طريق تحريك أدواتها الفاشية الجديدة التي تمهد الطريق لإنشاء «تحالفات دولية» توكل إليها مهمة التدخل العسكري غير المباشر، بما قد يسمح لها- حسب رؤيتها- لاحقاً باتخاذه ذريعة للتدخل المباشر.

في أوكرانيا، فشلت أمريكا عملياً في ترسيخ الفوضى على الحدود الروسية. حيث استثمر الطرف الروسي الفرصة لاستعادة شبه جزيرة القرم، وخُلقت جمهوريتين شعبيتين، هما لوغانسك ودونيتسك.

ومع ازدياد فرص الحل السياسي، الذي دعت إليه روسيا منذ البداية وباقي دول «رباعية النورماندي» لاحقاً، استعادت الولايات المتحدة الأمريكية الأداة ذاتها في عرقلة مساعي الحل السياسي، حيث استحضرت تفسيراً خاصاً بها لاتفاق «مينسك2» وبدأت وسائل إعلامها تروِّج في كل مناسبة إلى سقوط الهدنة بين الطرفينً الأوكرانيين، فضلاً عن زيادة منسوب التدخل غير المباشر عن طريق زيادة انتشار قوات حلف «الناتو» بالقرب من روسيا وأوكرانيا، بالاعتماد على بعض دول أوروبا الشرقية.

الجديد في الحدث الأوكراني، وفي مسار العرقلة الأمريكية، هو أن الاتجاه العام للأحداث في أوكرانيا يسير بخطوات ثابتة اتجاه إيقاف النزيف الذي خُلفته الحرب بشقها العسكري، وبما يفضي إلى تظهير ميزان القوى الدولي بشكل أكثر وضوحاً، لا سيما بعد فشلً المشروع الأمريكي الباحث عن رقعة توترات دائمة على حدود المنافسين الدوليين. حيث بات ترسيخ حل سياسي في أوكرانيا هو مصلحة أوكرانية روسية أوروبية مشتركة، خصوصاً بعد أن دفعت أوروبا ثمناً باهظاً جراء سريان منطق العقوبات الاقتصادية ضد روسيا التي تربطها معها علاقات اقتصادية واسعة لا طاقة لمعظم اقتصادات الدول الأوروبية على تحمل تبعات انهيارها.

مفاجأة المجلس المركزي الفلسطيني!

أحد عشر شهراً انقضت على آخر اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني. وكحال باقي الهيئات الفلسطينية التي تتراوح بين التغييب والتمديد، فإنه لمن المفيد الإضاءة على وضع المؤسسات الفلسطينية الرسمية.

■ محمد العبد الله

إن مرور تسعة أعوام على الانتخابات التشريعية، وعشرة أعوام على الانتخابات الرئاسية، هو مخالفة صريحة لنص القانون الأساسي للمجلس المركزي المعدَّل لعام 2005، والذي حدد في المادة «36» منه أن «مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات»، وكذلك مخالفة لقانون الانتخابات العامة رقم «9» لعام 2005، في نص المادة «2» بند «2» «مدة ولاية الرئيس أربع سنوات».

أما بما يتعلق بالمجلس التشريعي، فإن عدم إجراء الانتخابات هو مخالفة صريحة للقانون الأساسي المعدل لعام 2005، في المادة رقم «47» بند رقم «3»، والذي ينص على «مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية». ومخالف أيضاً لقانون الانتخابات رقم «9» لعام 2005، في مادته رقم «2» بند رقم «4» والذي ينص على أن «تكون مدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات».

بعد اثنين وعشرين عاماً على توقيع «اتفاق أوسلو» عام 1993، وانقضاء ست عشرة سنة على انتهاء المرحلة الانتقالية، مازال البعض يكرر على أسماع الشعب، عبارات «الدولة الوطنية والسلطة ذات السيادة»...المنقوصة.

أية منظمة؟

أمام هذا الواقع المرير لما تبقى من المؤسسات: اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني والتشريعي والمركزي «منتهية الصلاحية»، يبدو تكرار الحديث عن «إعادة إحياء المنظمة وتطوير/ تفعيل مؤسساتها» كلاماً معلقاً بالهواء، لأن هناك واقعاً يحتاج لجهد استثنائي تنهض به القوى السياسية والشعبية الوطنية، المتمسكة بالثوابت التي حملها شعار المنظمة «وحدة وطنية/ تعبئة قومية/ تحرير» لأن سلطة المقاطعة، التهمت المنظمة: إطاراً ومؤسسات، وحولتها إلى ختم تمهر فيه تنازلاتها.

السؤال الذي ينتظر جواباً صريحاً ومباشراً: أي منظمة تريدون؟ منظمة لتحرير الوطن الفلسطيني والتمسك بالثوابت التي تضمنها الميثاق، أم منظمة تتنازل عن ثمانين بالمائة من أرض الوطن، وتسوق لكيان القتلة الغزاة، عبر الاعتراف به من 57 دولة إسلامية في حال وافق المحتل على «إعطاء السلطة.. دولة»؟!

التأمت جلسات الدورة 27 للمجلس يومي 4 و5 آذار الحالي بحضور 80 من أصل 110 يشكلون كامل أعضائه. غياب الأعضاء تم قسراً، نتيجة إجراءات العدو المحتل الذي منع قدوم قسم من قطاع غزة، والقسم الآخر لكونه معتقل في سجونه. وقبل أيام قليلة، صدر البيان الختامي عن أعمال المجلس الذي أعاد التأكيد على جملة التوجهات السياسية التي تلتزم بها السلطة، سواء داخلياً أو إقليمياً أو دولياً. لكن اللافت في البيان ما تضمنه البند الخامس الذي حمل عنوان: رؤية المجلس المركزي للعلاقة مع سلطة الاحتلال:

1. تحميل سلطة الاحتلال «إسرائيل» مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال، وفقاً للقانون الدولي.
2. وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال «الإسرائيلي» في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

بلطجة لا نهائية وحل وحيد

إن تحميل المحتل المسؤولية الكاملة عن الأراضي والسكان، يعيد التأكيد على أهمية أن نتعامل مع الوضع القائم على ثنائية، طرفاها: الاحتلال بكل قوانينه وممارساته الفاشية، وشعب واقع تحت الاحتلال ويمارس مقاومته المشروعة، ويحتاج- فقط- لجبهة وطنية موحدة تقود صراعه مع المحتل وتوفر للمجتمع المحلي عوامل الصمود والحياة.

طوال السنوات التي أعقبت تطبيق «أوسلو»، حسب مزاجية ومصالح المحتل، وبتغطية من الراعي الأمريكي، أقدمت حكومات العدو المتعاقبة على بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي، وتوفير الحماية لتنظيمات القتلة مثل «دفع الثمن» التي مارست خطة منهجية في إرهاب المواطنين العرب وحرق وتدمير المساجد والكنائس. كما غطى جيش القتلة كل المحاولات لاقتحام المسجد الأقصى.

إن «بلطجة» حكومة العدو لم تبدأ بحجز أموال الضرائب، ولن تنتهي بأية تصرفات عدائية تجاه الشعب. فالاحتلال القائم على طرد أصحاب الأرض وقتل وسجن المواطنين، ليس تعبيراً عن بلطجة مجموعة من الزعران، بقدر ما هو، نتاج الغزو والاحتلال والمذابح.

إن اسقاط الاتفاق الكارثي والتحرر من تبعاته، مهمة وطنية عاجلة، تتطلب المباشرة الفعلية لتطبيقها، الخروج النهائي من سياسة الإذعان والاستسلام والتنازلات، والتوجه للقوى الشعبية والمجتمعية، وهو ما تستطيع تحقيقه قوى المقاومة المسلحة، المتمسكة بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها، إدامة الاشتباك مع العدو واستكمال مهام التحرر الوطني.

عملية نوعية فلسطينية جديدة في القدس

نفذ المواطن الفلسطيني، محمد محمود السلايمة «22 عاماً»، فجر الجمعة 2015/3/6 عمليةً نوعيةً، قام خلالها بدهس جنود صهاينة تابعين إلى «حرس الحدود» في منطقة المصرارة بالقدس، ما أسفر عن إصابة سبعة صهاينة من بينهم خمس مجندات. وبعدما ترجل منفذ العملية من سيارته محاولاً طعن الجنود، أطلق وابلٌ من الرصاص عليه ما أدى إلى إصابته ونقله إلى المستشفى ليبقى مصيره مجهولاً. فيما علم أن سلطات العدو كانت قد استدعت ظهر الجمعة والد السلايمة وأشقاءه للتحقيق معهم.

وفي السياق، أشادت قوى وفصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية بهذه العملية البطولية، حيث أكد بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلاً على أن العملية تأتي في إطار استمرار «انتفاضة القدس التي انطلقت منذ حرق الطفل الشهيد محمد أبو خضير دفاعاً عن المدينة وضد سياسات وإجراءات تهويدها»، داعيةً إلى ضرورة العمل على تنظيمها وإسنادها بكل الوسائل.

5 آذار.. ستون عاماً والمعركة واحدة!

ستون عاماً فصلت بين رحيل القائدين الكبيرين، جوزيف ستالين عام 1953، وهوغو شافيز سنة 2013. ليكون الخامس من آذار يوماً يجمع الذكرى السنوية لرحيل الرجلين اللذين رفعا راية الاشتراكية عالياً.

جوزيف ستالين، باسمه الكبير، لم يخض الصراع مع الإمبريالية وقوى الهيمنة وهو على قيد الحياة فحسب، بل امتد صراع ستالين، النهج والحزب والمدرسة الكفاحية، ليغطي حملات التشويه التي رعاها الغرب بهدف إخفاء نموذج البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي في الفترة الفاصلة بين انتصار ثورة أكتوبر والحرب العالمية الثانية وما تلاها حتى رحيله، ومن خلال الإغداق على الحملات الإعلامية والسينمائية المنظَّمة لتصوير الرفيق ستالين، الذي قاد إلى جانب الشعب السوفياتي، عملية النهوض الاقتصادي السوفييتي، محققاً النصر على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، ديكتاتوراً ومستبداً.

كذلك شكّل الرئيس الفنزويلي الراحل، هوغو شافيز، رمزاً وطنياً وانسانياً استطاع أن يترسخ في عقول الملايين من أفراد الشعوب المنهوبة وعلى رأسهم الشعب الفنزويلي الذي أحب رئيسه بما كرسه من تقاليد وعمل مؤسساتي اجتماعي الطابع ولمصلحة الفقراء خلافاً عن السياسات والعادات التي رسختها الرأسمالية وأدواتها. فإلى جانب جذرية المعركة التي خاضها ضد السياسات الليبرالية، ومنظومة النهب الرأسمالي العالمية، لمصلحة شعبه، نجح شافيز في تعميق التعاون والترابط بين دول أمريكا اللاتينية وساهم في تجذير مواقفها الرافضة لعنجهية الإمبريالية الأمريكية.

إن الموقف من قامات من وزن ستالين، بتأثيره العالمي، وشافيز، بتأثيره الإقليمي ذي البعد الدولي، لا يتعلق بما يردده البعض من "عبادة الفرد" و"تمجيد" الأشخاص، بمقدار ما يرتبط موضوعياً بتقييم ما أنجزه هؤلاء لمصلحة شعوبهم، وضمن أية معطيات وتحديات، وفي مواجهة من..!؟

سد النهضة يفتح «صفحة جديدة»..!

قال وزير الموارد المائية المصري، حسام مغازي، يوم الجمعة 2015/3/6 أن الدول الثلاث الرئيسية التي تتقاسم مياه نهر النيل توصلت إلى «اتفاق مبدئي» على آلية لتشغيل سد النهضة.

وأكد مغازي، في ختام محادثات أجرتها وفود وزارية من كل من مصر والسودان وأثيوبيا في العاصمة السودانية الخرطوم أنه: «تم التوصل لاتفاق مبدئي بين البلدان الثلاثة بخصوص المسار السياسي.. وتم التوافق على الشواغل المصرية والسودانية بخصوص سد النهضة.. أما المبادئ التي تم الاتفاق عليها فهي تختص بنظم وآلية تشغيل سد النهضة وآلية التعاون في هذا السد».

بدوره، شدد وزير الخارجية السوداني، علي أحمد كرتي، على أن الدول الثلاث توصلت «إلى توافق على المبادئ التي تحكمنا في كيفية الاستفادة من حوض النيل الشرقي وسد النهضة الأثيوبي.. وإن الوثيقة تمثل بدء صفحة جديدة في العلاقات بين الدول الثلاث».

يذكر أن سد النهضة الذي تبنيه أثيوبيا بتكلفة قدرها 4 مليارات دولار، سيكون الأكبر في أفريقيا ويهدف إلى توليد كهرباء رخيصة ستباع إلى دول بعضها بعيدة جداً عن حوض النيل، كجنوب أفريقيا والمغرب. ويهدف المشروع الذي تشيده شركة «سالييني امبرجيلو» الإيطالية إلى إنتاج 6000 ميغاوات من الكهرباء. لكنه أثار سابقاً مخاوف في مصر التي تعتمد بشكل شبه حصري على نهر النيل في الزراعة والصناعة ومياه الشرب لسكانها.

الصين تراقب أمريكا.. من الأرجنتين

في خطوة هي الأولى خارج الحدود الصينية، وافق الكونغرس الأرجنتيني على إنشاء محطة صينية خاصة برصد الأقمار الاصطناعية في أراضي الأرجنتين. لتكون أول مجمع صيني يتعامل مع أجرام سماوية يتم إنشاؤه خارج الصين.

وفي هذا الصدد، قالت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية، أن المحطة سيتم إنشاؤها في جبال الأند، بهدف «تتبع الأجهزة الفضائية التي تخطط الصين لإرسالها إلى القمر والمريخ»، فيما يؤكد مراقبون أن المحطة يمكن أن تستخدم للأغراض العسكرية أيضاً، كرصد الصواريخ الباليستية الأمريكية.

ويرى بعض المحللين أن معاهدة إنشاء المحطة الصينية تعتبر اتفاقية تضاف إلى قرض بـ11 مليار دولار منحته الصين للأرجنتين كي تسدد الأخيرة ديونها، وقرضين آخرين لإنشاء محطتين كهرومائيتين في جبال بتاغونيا الأرجنتينية.

قصف تمهيدي إعلامي أمريكي جديد

في وقت حذرت فيه المتحدثة باسم وزارة الخارجيةً الأمريكية، ماري هارف، من وجود عناصر مقاتلة من تنظيم «الدولة الإسلامية» في كلٍّ من مدن درنة وسرت وبنغازي في ليبيا، قالت شبكة «فوكس نيوز» الإخبارية الأمريكية، إن 10 من قادة تنظيم «داعش» انتقلوا إلى ليبيا في سياق تقرير لها بعنوان «ملاذ الدولة الإسلامية التالي.. ليبيا».

وفيما فضحت أحداث الفترة الماضية في منطقتنا الطريقة الغربية في دعم التنظيمات الإرهابية وقوى الفاشية الجديدة، قررت «فوكس نيوز» أن تبدأ حملتها في التهويل للخطر المحدق في ليبيا، لتنقل عن «مصدر أمريكي موثوق» أنه لن يكون مستغرباً في المستقبل أن يشهد العالم أحداثاً مشابهة لأحداث 11 أيلول 2001، «لكن هذه المرة سيأتي من ليبيا».

السويد تجني الملايين من اللاجئين في أراضيها

خلافاً لادعاءات الحكومة السويدية التي تقول بأن موجات اللجوء إليها أدت إلى ارتفاع نسب المعطلين عن العمل وخفض الأجور والرواتب لدى مواطنيها، كشفت دراسة اقتصادية نشرتها صحيفة «Dagens ETC» السويدية أن السويد استفادت من المهاجرين، وتربح سنوياً 8 مليار كرون، نتيجة الهجرة المتزايدة إلى أراضيها.

وبحسب الدراسة، التي أجراها الخبيران الاقتصاديان، ستين لجونجرين وجون هيرنبرغ، بالاعتماد على بحوث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD»، فإن السويد تحقق سنوياً مكاسب كبيرة من الهجرة إليها. ويؤكد مؤلفا الدراسة، بحسب ما نقلت شبكة «الكومبس» السويدية، أن السويد تستفيد من الهجرة لأسباب كثيرة، بما «يتعارض مع ادعاءاتها بأن استقبال المهاجرين يؤثر على اقتصادها»..» «فالعديد ممن يأتون للسويد يكون لديهم خبرات علمية وشهادات، بما يوفر على الحكومة دفع تكاليف رعاية الأطفال والتعليم والمدارس»، في إشارة إلى أن طالبي اللجوء من أصحاب الشهادات والمختصين يتقاضون في حال حصولهم على عمل أجوراً أقل من نظرائهم من المواطنين والمقيمين سابقاً في السويد.

العالم من منظور «الشيوعي الهندي الماركسي»

تعرض «قاسيون» بعضاً مما جاء في مشروع التقرير السياسي للمؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي الهندي «الماركسي»، وهو المشروع الذي أقرته اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد في كانون الثاني 2015 في حيدر آباد، حيث جرى استهلاله باستعراضٍ مكثفٍ لأبرز المجريات السياسية في الساحة الهندية.

■ ترجمة وإعداد: علاء أبو فراج

ما يهمنا هنا هو عرض رؤية واحد من أبرز وأعرق الأحزاب السياسية الهندية للوضع الدولي، دون أن يعني ذلك التقليل من الجوانب الأخرى التي تحمل بمعظمها طابعاً هندياً خاصاً.

الفاشية الجديدة: أداة تثبيت الهيمنة

يؤكد التقرير السياسي للمؤتمر أن الولايات المتحدة، وبصفتها قائداً للكتلة الإمبريالية، وعلى خلفية انخفاض قوتها الاقتصادية، خصوصاً بعد الأزمة المالية في 2008، تواجه تحديات وعقبات جديدة، تتمثل بفشل تدخلاتها العسكرية في غرب آسيا في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتجسدة بتثبيت سيطرتها على المنطقة. أما في أوروبا، فتواصل روسيا وقوفها بحزم بوجه تقدم «الناتو» والولايات المتحدة شرقاً، والذي يعد توسعاً للنفوذ الغربي في دول الاتحاد السوفيتي السابق كأوكرانيا. إذ أن أمريكا والاتحاد الأوروبي دعما التحرك الذي أطاح بالحكومة المنتخبة، واعترفا ضمنياً بالمليشيات النازية الجديدة. وبعد المحاولات الفاشلة للإطاحة بالجمهوريات الشعبية في دونيتسك ولوغانسك، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، لكن أمريكا و«الناتو» يواصلان تصعيد المواجهة مع روسيا، حيث يعكس الصراع في أوكرانيا التناقضات بين القوى الرأسمالية العظمى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا، في الجهة الأخرى.

يعد نشوء الصين كقوة عظمى وثاني قوة اقتصادية على الصعيد العالمي تهديداً للهيمنة الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ، حيث لم تعد أمريكا قادرة على فرض إملاءاتها بالمطلق داخل المنظمات متعددة الجنسيات «منظمة التجارة العالمية مثلاً»، فبدأت بمحاولاتها لاحتواء النفوذ الاقتصادي النامي للصين، عن طريق توقيع اتفاقيات تغطي ثلثي الاقتصاد العالمي في آسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، هذا فضلاً عن قيام إدارة أوباما بنقلة استراتيجية في آسيا تتمثل أولاً بتمركز الجزء الأكبر من قواتها البحرية في المحيط الهادئ، تالياً بتقوية علاقاتها العسكرية مع الهند، والترويج لإعادة تسليح اليابان في محاولة لتقديمها كدولة بوزن الصين، إذ تقوم حكومة الرئيس «شينزو آبي» في اليابان، وبدعم من الولايات المتحدة، بتمكين قدراتها الدفاعية وإنتاج الأسلحة، وستأخذ خطوات لإنشاء تحالف أمني رباعي يضم أمريكا وأستراليا والهند واليابان. ويجري كل هذا في محاولة للإبقاء على دورها المهيمن في النظام الرأسمالي العالمي.

في آخر عقدين، شهد العالم الآثار المدمرة للتدخل العسكري الأطلسي- أمريكي في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية، وكان لتدخل أمريكا وحلفائها في سورية الدور الأساسي في انتشار الدمار، حيث خلقت الإمبريالية الأمريكية الظروف لنشوء قوى مثل «داعش» بسبب احتلالها للعراق، وأيضاً من خلال دعمها المتواصل للجماعات المتطرفة من خلال أدواتها «السعودية وتركيا وقطر». وكان للتدخلات الأمريكية أهدافاً أخرى بالمنطقة، تجلت بكبح وحرف موجة الانتفاضات الشعبية التي بدأت في مصر وتونس عن مسارها، بالإضافة إلى دعم أمريكا لـ«إسرائيل» التي استغلت، بدورها، الاضطرابات في الدول العربية لتطلق عدوانين وحشيين متتاليين على غزة توازياً مع توسيع الاستيطان في الضفة الغربية.

أما في أفغانستان، وبعد أن كان قد أعلن أوباما أن القوات الأمريكية ستنسحب بنهاية 2014، تراجعت أمريكا عن قرارها، واعتزمت أن تبقي وجوداً عسكرياً لها في المنطقة. كذلك، أنشأت الولايات المتحدة، بمساعدة المملكة المتحدة وباسم «الأمن الوطني» و«محاربة الإرهاب»، نظاماً عالمياً للمراقبة والتجسس، يعد انتهاكاً لسيادة الدول.

دعمت أمريكا الجماعات المتطرفة عبر أدواتها «السعودية وتركيا وقطر» وكبحت وحرفت موجة الانتفاضات الشعبية

نحو عالم متعدد الأقطاب

أخذت دول «بريكس» خطوات إضافية لتعميق تعاونها في الجانب المؤسساتي. فأنشأت مصرفاً جديداً للتنمية وصندوقاً للاحتياطات، وقد يلعب هذا البنك دوراً إيجابياً إذا لم يتم تشغيله على غرار البنك الدولي. أما على الجبهة السياسية، وفي قضايا هامة كسورية وإيران، اختلف موقف «بريكس» عن موقف الولايات المتحدة وعارضت التدخل العسكري.

وكان لتدعيم مجموعة «بريكس» أثرٌ ملحوظ في سياق المضي باتجاه عالم متعدد الأقطاب، على الرغم من أنه لم يزل قاصراً نظراً لطبيعة الحكومات في معظم هذه البلدان. كذلك، تلعب المجموعات والمؤسسات الإقليمية، جنباً إلى جنب مع «بريكس» دوراً بترسيخ التعددية القطبية، مثل «منظمة شنغهاي للتعاون» و تجمع «دول أمريكا اللاتينية والكاريبي» و«التحالف البوليفاري لشعوب القارة الأمريكية» و«اتحاد دول أمريكا الجنوبية»، بالإضافة إلى الهيئات الإقليمية التي يجري التحضير لإطلاقها مثل «بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية»، الذي أنشأته الصين والذي يحوي 21 بلداً آسيوياً كأعضاء، من بينهم الهند.

أزمة اقتصادية بنيوية وزيادة حدة الاستغلال

لا يعتبر الحزب الشيوعي الهندي «الماركسي» الأزمة الاقتصادية العالمية الجارية «ظاهرة منفصلة»، بل يراها بوصفها «أزمة بنيوية متجذرة في جوهر قوانين النظام الرأسمالي». وفي هذا الصدد، يفند التقرير السياسي للحزب، الحجج حول الانتعاش الاقتصادي العالمي المزعوم:

حصل «الانتعاش» بمناطق محددة «الولايات المتحدة بشكل أساسي»، وحتى هناك لا يزال ضعيفاً، إذ يبدو النمو واضحاً في أرقام الناتج المحلي الإجمالي أكثر من اتجاهات العمالة. من الناحية الأخرى، فإن أوروبا لا تزل في خضم الركود، واليابان تعيش أسوأ تدهور في سجل نموها الضعيف.

أما ما يخص الإنتاج الصناعي العالمي، فقد حقّق منذ 2009 متوسط 40% فقط من المعدلات المحقّقة قبل الركود، و 60% فقط من المتوسط على المدى الطويل. كما تنمو القطاعات الإنتاجية في الرأسمالية العالمية بشكل بطيء جداً. فيما حقق الاقتصاد العالمي– وفقاً لتقرير UNCTAD «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» 2014– نمواً بمعدل 2,3% في 2012 و2013. ومن غير المتوقع أن يتحسن الوضع بـ2014، عدا الصين التي يتوقع أن تحقق نمواً بمعدل 7% في 2014 و2015.

إلى ذلك، كانت استجابة الطبقة الحاكمة للركود والأزمة متمثلة بالاقتطاع من الإنفاق العام وزيادة حدة استغلال العمال، يمكننا أن نتبين ذلك أنه وبين عامي 1999 و2013 تأخر النمو العالمي في الأجور الحقيقية عن نمو إنتاجية العمل. وإذا ما استثنينا الصين التي استأثرت بالحصة الكبرى من النمو العالمي في الأجر الحقيقي، سيكون نمو الأجر الحقيقي يعادل 1,3% في 2012، و1% في 2013 «تقرير الأجور في العالم – 2014 – منظمة العمل الدولية».

أمريكا اللاتينية بعض إنجازات النموذج البديل

لحظ «الشيوعي الهندي الماركسي» في مسودة تقريره بعض إنجازات «النموذج البديل» في أمريكا اللاتينية، حيث «ناضلت الحكومات اليسارية في أمريكيا اللاتينية لطرح نموذج بديل متحدّين بذلك النيوليبرالية والإمبريالية. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها فنزويلا، ولكنها استطاعت انتهاج سياسات أمنت خلالها محلات الأغذية المدعومة ومطابخ الطعام المجاني، وأنشأت شبكة من المراكز الصحية المجانية، وزادت فرص التعليم المجاني والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه الصالحة للشرب».

كوبا لن تكون معزولة

الخطوات باتجاه تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة يجب أن ينظر إليها من زاوية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع تجاهل الإرادة الجماعية لدول أمريكا الجنوبية التي رأت أن كوبا لا يجب أن تكون معزولة.

82% بعد التأميم!

أمنت حكومة موراليس في بوليفيا أرباحاً وصلت لـ82% بعد تأميم قطاعات النفط والغاز، وتم تغطية الاتصالات والكهرباء من قبل القطاع الحكومي، واستردت أيضاً قطاعات الكهرباء والاتصالات. كذلك، حققت بوليفيا انخفاضاً بنسبة الفقر وصل إلى 32%، والتي تعد النسبة الأعلى للحد من الفقر في أمريكا اللاتينية خلال 2012.

40% زيادة في الأجور الحقيقية

في الإكوادور، ارتفع الحد الدنى للأجور ليصل إلى 40% في آخر خمس سنوات، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفقر بشكل دراماتيكي منذ 2009، بمعدل الربع تقريباً، وتضاعفت نسبة الإنفاق على التعليم لتصل إلى 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت 2,6%.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

في المديح والتهليل..

في أي إطار مرجعي أو جملة إحداثيات مرجعية أو نظام مرجعي، يقوم المراقب الفيزيائي «سواء كان مراقب نيوتن أو مراقب دالامبير «بتحديد موضع وحركة كل نقطة من نقاط النظام الفيزيائي. يمكن لمراقبين مختلفين أن يقوما باختيار جملتين مرجعتين مختلفتين، أو ما يدعى أحيانا جملة مقارنة، لوصف الجملة الفيزيائية نفسها.

مع تفاقم الانحسار في المستوى العلمي الناجم عن الحصار في فترة الحرب أخذ مراقب نيوتن «الذي يراقب من خارج الجملة الفيزيائية» بالاختفاء تدريجياً وحل مكان المراقبين مراقب واحد فقط هو مرتقب دالامبير «الذي يراقب من داخل الجملة الفيزيائية» الذي على الرغم من أهميته إلا أن نظرته للأمور تظل قاصرة.

وتظهر على السطح ظاهرة المديح والتهليل، مع اختفاء جملة المقارنة الخارجية، فتصبح أبحاثنا هي الأفضل في العالم، وفنوننا هي الأرقى، وكل ما نفعله هو الرقم واحد، وتتضخم الأنا الفردية والجماعية في غياب الموضوعية العلمية.

وتعمى العيون عن كل العيوب، ويصبح من يحاول أن يحتل مكان مراقب نيوتن ولو بشكل افتراضي عدواً خارجياً «أو عميلاً له في أحسن الأحوال».

إن النقص في الكوادر الناجم عن حالة الحرب مثلاً لا يعني بالتأكيد أن من بقي هم الأفضل أو الأسوأ بل يعني أن جملة المقارنة التي يحظى بها دالامبير قد أصبحت فقيرة.

ليس من العيب أن كل الأحوال قد تدهورت أثناء الحرب ولسنا مضطرين إلى تلميع صورة ليست جميلة بأي حال من الأحوال. لأن منطق العيب الذي يتخلى عن الموضوعية، لم يعد ممكناً إن أردنا السير قدماً إلى الأمام لتحسين هذا الواقع.

ولنحاول حتى في ظل غياب مراقب نيوتن، أن نكون أكثر موضوعية.

«البحث» عن الحقيقة..

«إن كانت الوثائق في كل مكان متشابهة تماماً.. ستضيع عندها الكذبة بين ثنايا التاريخ .. وستصبح هي الحقيقة» – جورج أورويل – 1984

■ سمير حنا

تعد مجلة «العالِم الجديد» –بكسر اللام– من أحد اشهر الدوريات العلمية، وقد اعتادت على الدوام تقديم الجديد في العديد من مجالات الابتكار العلمي والبحث التكنولوجي، لكن مقالاً أخيراً أوردته المجلة قد حصد مقداراً غير مسبوق من الاهتمام بعد أن كان عنوانه كافياً للحكم على طبيعة ما يحتويه، فقد أوردت «العالم الجديد» مقالاً دسماً كتبه الصحفي وعالم الفيزياء الفلكية «هال ودسون» بعنوان: « شركة جوجل: نحو إعادة ترتيب إظهار المواقع بناء على مصداقيتها»، ويبدأ المقال بالتصريح التالي: «هناك العديد من التفاهات التي تحشو صفحات الشبكة العنكبوتية العالمية، وهي تتصدر نتائج البحث لأنها ببساطة أكثر شعبية على الرغم على احتواءها العديد من الأكاذيب والأخبار المخالفة للواقع، لذا قررت شركة جوجل تصنيف نتائج البحث الخاصة بها بناء على» مصداقية «الموقع بدلاً من» شعبيته «كما هي الحال الآن»، وعلى من يملك بعض الخلايا الدماغية السليمة أن يتوقف عن قراءة ذلك المقال لبرهة ويسأل نفسه: ما هي المواقع التي تراها جوجل «صادقة»؟ من سيكون الحكم في ذلك؟

التجسس لصالح الحكومة الأمريكية

فلنعد قليلاً إلى الوراء، لقد بدأ العملاق الأمريكي جوجل كإحدى الشركات التقنية المغمورة أواخر القرن الماضي، لكنه استطاع وفي زمن قياسي تحقيق نتائج باهرة دفعت بمنافسيه إلى الوراء وبعنف، فاعتمد على خوارزميات بحث خاصة استفادت من مفاهيم رياضية رائدة طورها مهندسو جوجل الأوائل، كانت نتائج البحث أكثر سرعة ودقة، ووجد الجميع ضالتهم في هذا الموقع الجديد الذي يتيح لمشتركيه واجهة بحث بسيطة لا تحتوي إلا على مربع صغير يطلب منك كتابة ما تريد البحث عنه لا أكثر، في الوقت الذي كانت فيه المواقع المنافسة تملأ شاشتك بالإعلانات الفارغة والنوافذ المنبثقة لتستقبل الباحث الضائع بمزيد من الضياع، كان واضحاً بأن مستقبلا باهراً ينتظر هذه الشركة المميزة التي امتلكت بلا شك رؤية خاصة في التصميم ومنهجاً محبباً في التعامل من مشتركيها، وهذا ما حدث وها هي اليوم الشركة التقنية الأولى في صناعة البرمجيات الخاصة بالأجهزة المحمولة وصفحات الويب وصناعة الروبوتات وأجهزة الترفيه المحمولة وغيرها من الأمور، وحرصت دائماً على الحفاظ على صورتها البسيطة القريبة من قلوب المستخدمين، لكن ذلك الأمر لم يدم طويلاً، حيث شهدت السنون الأخيرة عشرات الدعاوى اتهمت فيها «جوجل» بالتجسس لصالح الحكومة الأمريكية وبيع أسرار مستخدميها لشركات التسويق الكبرى، لتنضم إلى قائمة طويلة حوت «فيسبوك» و «تويتر» و «أمازون» و غيرها الكثير، وأصبحت الحكومة الامريكية المتهم الأول في قضايا تجسس عالمية عن طريق تلك الأدوات بعد أن فضحت العديد من الوثائق المسربة صحة تلك القضايا، لذا عندما يعلن محرك البحث «جوجل»، العميل الرقمي الأكثر نشاطاً لوكالة المخابرات الأمريكية، بأنه سيبت في «مصداقية» الموارد المعرفية على الشبكة، سنجد العديد من الأصوات التي تستهجن ذلك..!

محرك البحث «جوجل» العميل الرقمي الأكثر نشاطاً لوكالة المخابرات الأمريكية!

مصداقية الموارد المعرفية على الشبكة..!

دعونا نمنح «جوجل» فرصة لشرح هذه التقنية الجديدة، حيث يتابع «هال» مقالته موضحاً: «يعمل فريق جوجل على تطوير نموذج برمجي يقيس مدى مصداقية أي موقع، بدلاً من تعداد مرات الدخول إليه من قبل المشتركين وبالتالي مدى شعبيته على الشبكة، وسيقوم هذا النموذج فوراً عند الانتهاء من تطويره بإحصاء عدد مخالفات الموقع للحقائق، وبالتالي سيتم وضع الموقع الذي يحوي أقل عدد من المخالفات على رأس قائمة البحث، على ان تتم عملية التحقق من المخالفات عن طريق مقارنة المحتوى الرقمي بـ «مستودع» رقمي من الحقائق تصممه جوجل، يحتوي بداخله على جميع الحقائق التي يتفق على الجميع بعد أن تم تصنيفها وتدقيقها وفق مختلف مجالات البحث»، يمكن للمرء هنا تخيل محتوى ذلك المستودع على ضوء العلاقة «الوطيدة» التي تجمع «جوجل» بالحكومة الأمريكية، ربما ستجد روايات لا تصدق عن أحداث الحادي عشر من أيلول، ستجد صوراً عن «حروب الحرية والديمقراطية» في العراق وأفغانستان، لا قصص عن لقاحات فاسدة وزعتها الحكومة الأمريكية على دول العالم الثالث، ولا ذكر لأي مقالة علمية قد تلمح لذلك، لن يتحدث أحد عن أزمات الاقتصاد الرأسمالي الحادة وأسلوب الإدارة المشوه، إعلانات التسوق ستسبق روابط الكتب لتحل محلها في نتائج البحث الأولى، ستقرر «وزارة الحقيقة» الأمريكية ما عليك أن تعرفه عن كل شيء، هذا ما تنبأ به «جورج أورويل» في روايته الشهيرة «1984» منذ سنين عديدة، ويبدو بأن الحديث عن وجود مثل تلك «الهيئة المعرفية المتسلطة» أصبح أمراً واقعاً بعد أن اعتبر حتى وقت طويل ضرباً من السخرية المرة.

الهيئة المعرفية المتسلطة

يعني الاسم «جوجل» رقما كبيراً للغاية، واحد تليه مائة صفر على يمينه على وجه التحديد، وهي حقيقة تسوقها الشركة دائماً لتعلن بأنها تمنح الباحثين على الدوام عدداً كبيراً من النتائج، لكنها اليوم قد «تدفع» بالحقائق التي يود الباحثون العثور عليها إلى مكان بعيد قد تلمحه بعد تصفحك النتيجة المليار إن حالفك الحظ، لكن، ما هي الحقيقة وما هي الكذبة أساساً؟ هل أنت متأكد من وجهة نظرك؟ انظر جميع تلك المواقع الإخبارية جميعها والمقالات الصحفية والمراجع التاريخية التي تخالفك الرأي والتي تتصدر صفحات النتائج الأولى؟ ألا يجدر بك أن تصغي إليها قليلاً؟ قم

تغيرات التكاليف والتركيبة المحصولية للقطن

في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية وفي عددها الثالث لعام 2014 وتحت عنوان «أثر تغيرات تكاليف القطن في التركيبة المحصولية للقطن في النظام الزراعي السوري» قدم الباحث الدكتور أحمد عبد الله من قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة، بحثه الذي كتب فيه قائلاً: يعد القطاع الزراعي السوري من القطاعات الأكثر إسهاماً في الاقتصاد الوطني بوصفه يؤمن فرص عمل لنحو 50% من القوة العاملة السورية، فضلاً عن تأمينه الغذاء والكساء للمواطنين والمادة الأولية للصناعات التحويلية الوطنية، ويخفف من عجز الميزان التجاري. ويعد محصول القطن من أهم المحاصيل الاستراتيجية والاجتماعية إذْ يعمل به ما يقارب 18% من الأيدي العاملة، بدءاً من عملية الزراعة حتى إيصال المنتج إلى المستهلك، فضلاً عن ذلك فهو محصول تصديري، إذْ يشمل ذلك القطن الخام والمحلوج والمغزول والمنسوج والألبسة بما قيمته عشرات المليارات من الليرات السورية. وتعد زراعة القطن أحد أهم الزراعات المروية في سورية، وهذا ما يظهر أهميته النسبية في الزراعة السوري. لهذا شملت هذه الدراسة الاقتصادية لمحصول القطن العديد من الجوانب الزراعية-الإنتاجية، كما اعتمدت الدراسة على بيانات إحصائية رسمية حللت ونوقشت وفق الأسس العلمية المعتمدة لمثل هذه الدراسات.

وتبين باستخدام الاقتصاد القياسي أن زيادة التكاليف أدت إلى انحسار مساحة القطن وبدوره إلى نقص في الإنتاج على الرغم من زيادة البحوث المقدمة في مجال القطن لزيادة الإنتاج.

أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني

أشار الباحث الأحمد «1994» إلى عمل الباحثين العلميين الزراعيين خلال العقدين الماضيين ونتائجهم وابتكاراتهم، إذْ استُنبطت الأصناف والسلالات المحسنة للقطن. وتعاون الأخوة الفلاحون مع المهندسين والفنيين الزراعيين وعملوا معاً على تطبيق نتائج البحوث العلمية من أجل رفع الإنتاج والإنتاجية. كما وضح الجميلي، جدوع شهاب أحمد «1998» في بحثه منهجية حساب دول إنتاج محصول القطن وتكاليفه، ودرس العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من هذا المحصول. مع تلك الأهمية التي أعطيت للقطن إلا أنه لوحظ تراجع الإنتاج العالمي من ألياف القطن في العام 2009 فبلغ 23،3 مليون طن، في حين كان يتجاوز 26 مليون طن في العام 2008، كما تراجعت المساحة العالمية المزروعة من 32،9 مليون هكتار؛ وذلك في عام 2008 إلى 30،6 مليون هكتار عام 2009، وتعد الصين في المرتبة الأولى إنتاجاً؛ وذلك بنسبة 34% ثم الهند 21 % فالولايات المتحدة أقل من 13%؛ وذلك في عام 2009» المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2010«. ويعد القطاع الزراعي أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني في سورية، وذلك من حيث إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 18%، إلى جانب استيعابه لشريحة واسعة من العمالة بنسبة 16% من إجمالي العمالة في سورية في عام 2010 «المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2010«.

تراجع المساحة المزروعة

يعد القطن في مقدمة الإنتاج الزراعي النباتي السوري من حيث الأهمية الاقتصادية بعد محصول القمح. كما أنه المحصول الاستراتيجي والاجتماعي كونه يؤمن فرص عمل لأكثر من 14% من القوى العاملة السورية «وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2001». كما أن القطن يمد معامل الحلج والغزل والنسيج والزيوت والأعلاف بالمادة الأولية، كما يعد المحصول الزراعي الأول في التصدير، إذْ شكلت صادرات القطن عام 2009 نحو 8% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية «المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2010». تراجعت قيمة صادرات القطن السوري من 201،2 مليون دولار وسطي بين عامي 2000 و2002 التي كانت تشكل 20،5 % من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى 79 مليون دولار في عام 2009 التي شكلت 2،7% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية. وكانت هناك أسباباً عديدة للتراجع منها تراجع المساحة المزروعة والتراجع في الإنتاج. وكان من الأسباب الرئيسة لتراجع المساحة المزروعة والإنتاج ارتفاع أسعار المحروقات، والسبب الآخر هو تحرير أسعار الأسمدة؛ مما أدى إلى زيادة التكاليف التي بدورها أثرت في المساحة والإنتاج.

رفع سعر المحروقات وتحرير الأسمدة

شهد القطاع الزراعي في المدة السابقة العديد من التغيرات التي طالت طيفاً واسعاً من بنود تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار بعض المحاصيل الزراعية، ولاسيما الاستراتيجية منها. بدأت تلك التغيرات في مطلع عام 2008 بقرار رفع سعر المحروقات «المازوت» بنحو 3،6 ضعفاً بعد طوال استقرار، وهذا ما أثر في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على المحروقات في مختلف مفاصل النشاط الزراعي، وخاصةً بالنسبة إلى المحاصيل المزروعة في النظم الزراعية المروية، حيث تشكل تكلفة المحروقات نحو 35% من تكاليف المحاصيل المروية مقابل 20% من تكاليف المحاصيل البعلية. كما ترافقت هذه التغيرات أيضا بتغيرات في أسعار الأسمدة الكيميائية التي تشكل أحد أهم مستلزمات الإنتاج، إذْ أصدرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي قراراً بتحرير أسعار الأسمدة الكيميائية خلال الموسم الصيفي 2009–2008؛ فارتفعت أسعار سلفات البوتاس بنسبة «357،6%» مقابل «192،9%» للسوبر فوسفات، و«160،9%» لليوريا و«123،2%» لنترات الأمونيوم 33%، و«51،7%» لنترات الأمونيوم 30%. وانعكست تلك الزيادات في أسعار الأسمدة على معدلات استهلاكها من قبل المزارعين في مزارعهم بسبب التكلفة الباهظة الجديدة لها، فقد انخفض استهلاك العناصر السمادية الأساسية.

توصيات

ويوصى بضرورة استخدام المكننة الزراعية في الفلاحة والعزق والبذار مما يخفف من تكاليف الإنتاج، والتوسع بإنشاء معامل الغزل والمحالج ومعامل تصنيع المنتجات القطنية حتى نتمكن من تصنيع القطن والاستفادة من القيمة المضافة بدلاً من تصديرها خاماً، وأن تستمر الدولة في دعم زراعة القطن كما تفعل معظم الدول لأن تصنيعه يعوض فرق الخسارة.

تبين باستخدام الاقتصاد القياسي أن زيادة التكاليف أدت إلى انحسار مساحة القطن وبدوره إلى نقص في الإنتاج على الرغم من زيادة البحوث المقدمة في مجال القطن لزيادة الإنتاج.

أخبار العلم

المناخ.. والأزمة

قال باحثون في واحدة من أقوى محاولات الربط بين ظاهرة الاحتباس الحراري والصراع البشري أن الجفاف الشديد الذي ضرب سوريا بين عامي 2006 و2009 كان على الأرجح بسبب تغير المناخ.

ويعتقد الباحثون إن هذا الجفاف كان عاملا في الاضطرابات العنيفة داخل المجتمع السوري، التي بدأت هناك في عام 2011. وكان هذا الجفاف هو الأسوأ الذي يحل بسوريا في العصر الحديث.

وفي دراسة نشرت يوم الاثنين 2 آذار في جريدة Proceedings of the National Academy of Sciences، فسر العلماء حدوث هذا الجفاف بالظروف الدافئة الجافة في شرق البحر المتوسط، وأن هذا الأمر لم يكن مجرد تقلب طبيعي للمناخ في هذه المنطقة.

وأكد الباحثون إن هذا الاتجاه في التفسير يطابق المحاكاة الحاسوبية لكيفية استجابة هذه المنطقة لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبدا للباحثين أن ما زاد من تأثير هذا الجفاف هو ضعف الرياح التي تجلب الهواء المحمل بالرطوبة من البحر الأبيض المتوسط، مع درجات الحرارة الساخنة.

وقال «كولن كيلي» المؤلف الرئيسي للدراسة إنه وزملاءه وجدوا أن سوريا وبقية المنطقة المعروفة باسم الهلال الخصيب عادة ما كانت تخضع لفترات دورية من الجفاف، وقد رجح بعض علماء الاجتماع وغيرهم أن الجفاف الشديد هذه المرة قد لعب دورا في الاضطرابات السورية، وقالوا أن هذا الجفاف «كانت له آثار مساعدة».

وأشاروا في دراسات أخرى أن الجفاف الشديد، مع عوامل أخرى، بما في ذلك السياسات الزراعية واستخدام المياه الخاطئ للحكومة السورية، تسبب في تلف المحاصيل، التي أدت إلى هجرة ما يصل إلى 1،5 مليون شخص من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وهذا بدوره يضاف إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أدت في نهاية المطاف إلى احتجاجات واضرابات في المجتمع السوري تحولت لاحقاً إلى صراع عسكري.

ونحن نعتقد بأن التغير المناخي وما نتج عنه من جفاف هو من تجليات الازمة الاقتصادية وليست من مسبباتها.

باختصار

المنتدى الدولي للنقوش يعرض أحدث الاكتشافات للرسوم الصخرية

شهدت مكتبة الإسكندرية صباح الاثنين2015/3/2 افتتاح المنتدى الدولي السادس للنقوش والخطوط والكتابات في العالم عبر العصور «عصور ما قبل التاريخ في الوطن العربي وإفريقيا – الدورة الثانية»، والذي نظمه مركز دراسات الكتابات والخطوط بمكتبة الإسكندرية واستمر حتى 5 آذار.

عرض المنتدى أبحاثًا عدة من مختلف الدول العربية كالسودان والكويت والجزائر والمغرب والعراق ومصر والأردن واليمن، وبلغ عددها خمسين بحثاً، تناولت موضوعات جديدة حول أحدث الاكتشافات للرسوم والنقوش الصخرية والتي تشمل الرسوم والنقوش الصخرية ودورها في نشأة الكتابة، وهجرة الإنسان الأول من القارة الإفريقية، فضلاً عن السمات الحضارية لآثار عصور ما قبل التاريخ في الوطن العربي وإفريقيا، وحضارات ما قبل التاريخ في العالم.

وتؤكد الدراسات أن فترات ما قبل التاريخ في إفريقيا ينوف عمرها عن ملايين السنين، وأن الإسكندرية من المناطق التي كانت على تواصل دائم مع غيرها عبر العصور، وهي مركز العالم العلمي البحثي والدراسي.

وسيقوم مركز دراسات الكتابات والخطوط بنشر نتائج أحدث البعثات الأثرية لعصور ما قبل التاريخ التي نفذت في البلدان العربية والأفريقية ومناقشة المشاكل الخاصة بدراسات ما قبل التاريخ في هذه المنطقة.

■ ■ ■

مهرجان «القدس للفنون الشعبية»

أسدل الستار مساء الثلاثاء 2015/3/3على مهرجان «القدس للفنون الشعبية» بعروض لفرقتين من مدينة القدس على أنغام أغان وطنية فلسطينية وعلى مدار ساعة ونصف.

وقدمت فرقتا «شموع القدس» و«رواق للدبكة الشعبية» بمشاركة عشرات الراقصين والراقصات على خشبة مسرح الحكواتي، لوحات فنية متعددة على وقع الأغاني الوطنية.

وكشف المهرجان الذي ينظمه مركز يبوس الثقافي للمرة الأولى عن حاجة المدينة لمسرح جديد أكبر لاستيعاب الفرق الفنية وجمهورها. واضطر العديد من الحضور للجلوس على الأرض لمتابعة العروض الفنية فيما ضاقت ساحة المسرح بعشرات الراقصين والراقصات.

وأكد مدير فرقة «شموع القدس» أن «المهرجان فرصة كبيرة لخلق حالة من الفرح في القدس في ظل كل ما تعانيه بسبب الاحتلال ونحن سعداء جداً أن نكون جزءاً من هذا المهرجان».

ويرغب منظمو المهرجان الذي انطلق في السابع والعشرين من الشهر الماضي بمشاركة العديد من الفرق الفنية المقدسية للرقص الشعبي بأن يكون سنوياً وعلى مدار أيام أطول. مؤكدين: «استطعنا أن نسرق ساعات من الفرح لأهل مدينة القدس».

تخلل المهرجان إحياء الفنانة الفلسطينية الشابة دلال أبو آمنة أمسية قدمت فيها مجموعة من أغاني التراث الفلسطيني.

الـمغني المسكون بالحزن والغياب

بات من المعروف حالة التعدد الثقافي في سورية، التي تعكس التعدد الأثني في الجغرافيا السورية، والتي تشكل نسيجاً ثقافياً وطنياً واحداً طالما كانت بعض ألوانه عرضة للتهميش، الفنان السوري الكردي محمد شيخو الذي رحل في التاسع من شهر أذار، بعد أن قدم إنتاجاً فنياً متميزاً جعله يتمتع بشهرة واسعة يعتبر أحد أبرز الفنانين الكرد السوريين في العقود الأخيرة...

■ صلاح سيدا

ولد الفنان محمد شيخو في قرية كرباوي «أبو راسين» التابعة لمدينة القامشلي 1948عام. في عائلة كردية فلاحية فقيرة جداً. انتقل مع أسرته الى قرية خجوكة نتيجة ظروف العمل، فوالده كان يعمل في ري القطن والمزروعات وأعمال حرة أخرى.

ظهر ميله إلى الموسيقا منذ صغره، وبدأ العزف على آلة «الطنبورة» ثم طور هوايته الفنية أثناء دراسته في المرحلة الإعدادية في مدينة القامشلي، وكان يتردد على الحفلات التي كان يقيمها الفنان الكبير آرام ديكران آنذاك، وقد تعرض للمضايقات في المدرسة مما اضطره إلى ترك الدراسة، وأبدى اهتماماً بالسياسة نتيجة إحساسه بالاضطهاد والظلم، وجعله ذلك يناصر الشيوعيين في بعض المراحل ويناضل الى جانبهم.

وفي عام 1969 سافر إلى لبنان، بحثاً عن العمل، وعمل في صناعة الحقائب الجلدية، ثم التحق بفرقة الموسيقيين الأكراد السوريين التي كانت تضم عدداً من الفنانين المعروفين «سعيد يوسف، محمود عزيز، رمضان أومري» وغيرهم .

عزف محمد شيخو لأول مرة في حياته على البزق في بيروت، ودرس في معهد الموسيقى هناك، وشكل فرقة خاصة مع الفنان محمود عزيز شاكر ورمضان اومري باسم فرقة «سركوه تن– التقدم »، وسجل أول كاسيت مشترك مع الفنان محمود عزيز من أغانيه «أي كورى – ودباغاندى..»

وبدأ محمد شيخو يتمتع بشهرة واسعة ويمتلك جمهوراً خاصاً.

عاد إلى سورية عام 1972 وساهم في عدة حفلات وأعراس، وتعرض للمضايقات والملاحقات فغادر البلاد في العام نفسه مكرهاً الى العراق، وسجل في إذاعة بغداد في القسم الكردي أربع أغانٍ من أشعار الشاعر الكبير جكرخوين، كما سجل أول كاسيت خاص به، ضم باقة من أغانيه الرائعة منها «بيشكفن . تقدموا، أزاد شيرين– الحرية الجميلة..»

وفي عام 1975 لجأ إلى إيران مع الاكراد العراقيين باسم اللاجئين العراقيين وسجل في مهاباد أول شريط له، من أغانيه «هي فلك بوته دنالم، وخم وخياله تا أزرفاندم». واعتقل على إثر ذلك ثم نفي إلى قرية نائية. حيث عمل هناك مدرساً لمادة اللغة العربية إلى جانب تدريسه لمادة الفنون وتزوج وأنجب ثلاثة أطفال. واستطاع أن ينهي دراسته، ويجتاز امتحان الدبلوم في الأدب الفارسي.

وفي عام 1983 عاد إلى سورية، وسجل كاسيت من أغانيه «أزبومه هزار . صرت الفاً، كوجي باركر – القافلة ترحل..الخ» وفي عام 1986 سجل آخر كاسيت له «جانا من جانا من» ورغم استمرار تعرضه للمضايقات مثل إغلاق محله، استمر محمد شيخو في عطائه الفني المتجدد وكان على وشك إنهاء المقاطع الأخيرة من أغنيته «شرمه نه دل» إلا أن المرض المفاجئ حال دون ذلك، ففي 3/7/ 1989 أصيب بمرض مفاجئ وتوفي بعدها بيومين. وقد أحدث نبأ رحيله ضجة كبرى في منطقة الجزيرة ، وسار خلف جثمانه عشرات الآلاف من الرجال والشباب والنساء ودفن في القامشلي . بلغ عدد الأشرطة التي سجلها اثني عشر شريطاً تضم حوالي مائه وعشرة أغانٍ من تأليف عدة شعراء منهم : جكرخوين ، يوسف برازي ، تيرز ، عمر لعله ، محمد علي شاكر، بدرخان سندي وغيرهم.

كان رجلاً صبوراً صاحب إرادة صلبة، فناناً كرس حياته وفنه في خدمة النضال والتحرر وظل مخلصاً وملتزماً بفنه، عزيز النفس حتى النهاية.

مهرجان خطوات 3 السِّينمائي «الدُّولي».. هل من سينما ؟!

استضاف المسرح القومي في اللاذقية مهرجان خطوات السينمائي «الدولي» في دورته الثالثة. حيث جرى عرض ثمانية وثلاثين فيلماً قصيراً. تسع عشرة منها داخل المسابقة.

لا أحد يستطيع إنكار أن السينما السورية تعاني أزمة، مثل غيرها، لأسباب كثيرة، قد يكون بعضها موضوعياً في ظروف الأزمة الوطنية التي تعيشها البلاد، ليس مجال بحثها هنا، ولكن كان لإغلاق معظم دور السينما القليلة أصلاً، في كثير من المحافظات ومنها اللّاذقية، دور في لجوء كثيرين إلى وسائل تعويضية وفرها التّطور التُكنولوجي الذي سهل الحصول على الأفلام عبر الإنترنت، أو حتى من مراكز البيع والتوزيع المتاحة في بعض الأماكن. وجعل فرصة حضور أفلام سينمائية في مهرجان تلقى اهتماماً محلياً واسعاً.

جاءَ المهرجان، حسب منظميه، لدعم تجربة الشباب في هذا المجال، وفتح آفاقاً جديدة للسينما في محافظة اللاذقية، ومع ذلك كانت إضافة صفة «الدولي» على المهرجان غير مبررة، خاصة مع مستوى العروض المقدمة التي انقسمت إلى عروض ضمن المسابقة، وأخرى خارجها، عرضت جميعاً أمام جمهور متعطش لحضور الأفلام! تكمن إحدى مشكلات المهرجان في مستوى ونوعية الأفلام المعروضة فيه، فالكثير منها لا تملك الحد الأدنى من مواصفات الفيلم السينمائي، فهي إما ريبورتاجات

مصوّرة، وإما تجميعاً لبعض مقاطع الفيديو "المصاغة» تحت اسم «فيلم». والكثير من المشاهد تفتقر إلى بنية المشهد أو اللّقطة السّينمائية، وظهرت أقرب إلى مشهد مسرحي لم يوظف لخدمة العمل.

ولعب موضوع الفيلم دوراً أساسياً في النتائج، فمن بين ثلاثة أفلام حاصلة على الجوائز هناك فيلمان يتحدثان عن الأزمة السُورية. بالإضافة إلى الافتقار إلى وجود معيار مهني في تحديد مواصفات واختيار الأفلام، والذي يفترض بالحد الأدنى وجود لجنة متخصصّة، أو لجنة تحكيم لاختيار الأفلام وتقييمها سينمائياً وليس «مهرجانياً».

رحيل ذاكرة فنية ومجتمعية أخرى

رحل الفنان عمر حجو «1931-2015»، ، صاحب الوجه الأكثر شعبيةً وتعبيراً في الدراما السورية، عن عمر ناهز 84 عاماً، وبرحيله أسدل الستار على أحد أهم أركان ذاكرة الفن السوري.

■ إعداد قاسيون

الفنان الذي أسس «مسرح الشوك» في الستينيات، كان يؤكد أنه «عليك أن تحبّ الفنّ أكثر من حبّك لنفسك». ولذلك أدّى أدواره بمزيج من العقل والعاطفة، واستطاع توظيف الواقعي لا الابتعاد عنه. وتقديم دراما ممتعة، تحاكي الواقع ببساطة وعفوية مدهشة دون مبالغة أو تصنّع. قال ذات مرة:« كانت فرصتي للتعرّف على نماذج مختلفة من الناس، ومعايشة طبقة القاع التي تشبهني».
وشكل أول فرقة مسرحية خاصة فيه بعد العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 مع الفنان عبد المنعم اسبر حملت اسم «الفنون الشعبية» وكان أول من أدخل التمثيل الإيمائي إلى المسرح العربي في عرض «النصر للشعوب» عام 1959 في القاهرة. ساهم في تأسيس المسرح القومي والتلفزيون السوري ونقابة الفنانين السوريين. لم ينشغل بشخصية محدّدة، ولم يلجأ للسخف والابتذال، لقد سعى «أبو الليث» إلى صناعة الشخصيات الشعبية بعيداً عن وهم أدوار الصف الأول.
وكان متصالحاً مع نفسه، لم تنل منه أمراض النجومية ومجاملات الصحافة الفنية.
عُرف بحبّه المفرط للعمل، وحيويته أمام الكاميرا، وقدرته على التقاط الإنساني من الدور الذي يؤديه، وتطويره لهذا الجانب. كان يعمل بصمت، ويتقمص أدقّ تفاصيل شخصياته. واستطاع أن يحيل أي دور صغير يسند إليه إلى شخصية فاعلة أو متميزة، من خلال الاشتغال على العالم الداخلي للشخصية، بدلاً من محاكاتها خارجياً عبر إكسسوار ما أو زي فاقع، فكان أداءه الحار والعميق، لأدوار الأب والجد في الدراما التلفزيونية، شخصيات لا تُنسى قام بأدائها، رسخت في وجدان متابعيه.
انفرد بجاذبية قلّ نظيرها في إعادة مادة الضحك إلى ميزانها الشعبي وحسّها النقدي اللاذع، من دون التخلّي عن تلك الأدوار التراجيدية التي لعبها باقتدار.
مهارة لا تجارى وزعها الممثل الراحل بين الكوميديا والتراجيديا. في تجربة الراحل الفنية التي تزيد عن خمسين عاماً استطاع اللعب، في كلّ مرة يقف فيها أمام الكاميرا، على وتريّات نفسيّة مختلفة ووصل إلى جمهوره، بلا تكلف ولا مهاترة شكلية أو صوتية.
في العام 1973، أسّس مع دريد لحام ومحمد الماغوط فرقة «تشرين» المسرحية التي قدّمت عروض «ضيعة تشرين»، و«غربة»، و«كاسك يا وطن»، و«شقائق النعمان». كما أسّس المسرح «الجوّال» بالتعاون مع المسرحي سعد الله ونوس والمخرج علاء الدين كوكش. في رصيد الراحل السينمائي أفلاماً عديدة منها «صحّ النوم»، و«إمبراطورية غوّار»، و«الحدود»، و«التقرير»، و«كفرون».
وللراحل رصيد كبير في الدراما التلفزيونية، فهو من أبرز شخصيات سلسلة «بقعة ضوء» في أجزائها كلها، وصولاً إلى «سنعود بعد قليل» عام 2013، وإلى جانب عشرات الأعمال التلفزيونيّة، منها «باب الحارة 6»، و«الخربة»، و«باب المقام»، و«الانتظار»، و«سيرة آل الجلالي»، و«الثريا»، و«الدغري» وغيرها.

الشمس والعيون المدوّرة

■ مهند دليقان

يجلس محمود القرفصاء.. عمال الباطون على باب الدار الصغيرة التي يستأجرها حالياً، ولعامل الباطون قرفصاؤه الخاصة، حيث يستند إلى قدمين مبسوطتين تماماً ويباعد رجليه ويسند إليهما جذعه، فيترك لعموده الفقري أن يمتد امتداده الأقصى، وهو ما يحتاجه بشدة خاصة في يوم بطالة ربيعي بشمس لطيفة.
عاش محمود وعائلته حصار المخيم لأكثر من سنة، تناولوا «حساء البهارات» مراراً، وتنفخت منه أجسادهم الضئيلة. تمكن في النهاية من الخروج مخلفاً وراءه ذكريات لا تنطفئ وأخاً قتله الجوع. رغم ذلك كلّه، ها هو الآن يتملّى من الشمس الربيعية فيحمر وجهه بشدة. يمكنك إن أمعنت النظر أن تلمح في زوايا عينيه فرحاً طفيفاً غامضاً مستكيناً، رغم المصائب التي لم تتوقف، يبدو لك واضحاً، أنّ الشمس فعلت فعلها فتسربت إلى لبّ العظام فدفأتها تماماً، ومن ثمّ فاضت على وجهه ابتسامة لم يقو على منعها.
تسير في زحمة الوجوه المتعبة، الفقر والهم يمتدان ويعرّشان في القلوب. الكل منهك ولكنه متحفز، ينتابك إحساس عميق بأن كل شخص في هذه المدينة مستعد لأن ينشب أظافره في وجه أي شخص آخر لأتفه الأسباب، ومستعد لأن يملأ الدنيا سباباً وصراخاً وحقداً وعويلاً، مستعد أن يفرغ حقد الأرض كلّها على رأس أول «مستبد صغير» يواجهه. رغم ذلك فإنّ الشمس فعلت فعلها، ورغم أنّ العيون مزمومة ومتمترسة على حذرها، إلّا أنك تلمح استدارتها الواسعة بل وابتسامتها وضحكها على بعد عناق طفيف أو نكتة بلا معنى.
يعبر الطريق سرب صبايا جميلات يطلقن ضحكاتهن وقد انتشين بجمالهن وزادهن تطفل المارة المشدوهين حبوراً، يعبرن كطيف أو كرؤيا. تفقد العيون حذرها وتستدير، تنتشر عدوى الابتسام، ويتحرك في الداخل الرقص المتراكم دون تنفيس منذ سنوات. يكاد الفرح يحط على الأرض مقيماً فيها، ولكنه لا يلبث أن ينسحب تاركاً وراءه ضجيجاً داخلياً عميقاً يتبدى على الوجوه الفتية والكهلة على حد سواء كحكمة رصينة أبدية..
شمس هذه البلاد لا تسمح لليأس أن يستقر في العظام، ولذلك فإنّ شعوب الشمس لا تموت.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 07/ 03/ 2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«حاصر حصارك.. لا مفر»!

«إن الإنسان لا يخاف الموت، إذا كانت له قضية يفنى من أجلها، فإنها تخلق في نفسه القوة، وسيموت مطمئن الضمير، حتماً، إذا كان يحسب أن الحقيقة إلى جانبه، ومن هنا تأتي البطولة». نيكولاي أستروفسكي.

■ إيمان الأحمد

«أصيب محمود»، نادى الشاب بصوت عال ونبرة متوترة على زميله، الذي بالكاد سمعه رغم قربه منه بسبب أصوات القذائف التي تنهمر عليهم كالمطر. في قصر توما بلدا، في بلدة تل تمر، تجمع الشباب الصغار حول زميلهم المصاب. كانوا أمام خيارين، أن يأخذوا زميلهم المصاب وينسحبوا، ولكن وضعهم العسكري لن يكون آمناً في هذه الحالة، ثمة مخاطرة ومجازفة كبيرة إذا فعلوا. ولكن محمود حسم الموقف، واختار الخيار الثاني، أن ينسحبوا دونه، اقترح عليهم، «سأغطي ظهوركم، ولن يعرف «داعش» أنكم تنسحبون، هكذا سيكون آمناً أكثر» قالها الشاب الجريح بصوت مخنوق. «قد تموت بهذه الحالة»، أجابه أحد زملائه. «ولكن هذا سيكون أفضل لكم..» وهكذا حسم الشاب خياره، واختار الموت لينقذ رفاقه في السلاح.. وفعل.

لم يفكر الشاب محمود الذي تجاوز ما تروجه وسائل الإعلام عن انتماءات دينية أو عرقية أو طائفية لصالح ما هو وطني وإنساني، بمواقف بطولية عندما قرر مع مجموعة من الشباب أن يدافع عن بلدته الصغيرة وأرضه وبيته. لم يدافعوا عنها تلبية لنداء أدعياء السياسة، كان القرار بسيطاً عندهم: ليس أمامنا سوى القتال!.

محمود ورفاقه، نموذج بسيط، يتكرر يومياً هنا وهناك داخل الجغرافيا السورية. هم نماذج حية تظهر في الميدان، ووقائع حقيقية وبطولات مذهلة ومدهشة في تعبيرها عن وعي شعبي جمعي يمثل المقاومة الشعبية الحقيقية ويحقق انتصاراً للذات الإنسانية على محاولات تشويهها، وعلى إظهارها بمظهر الخاضع الذليل، الخائف المغلوب على أمره.

ما جرى ويجري هي مشاهد حية وحقيقية بلا سيناريو ولا إخراج، تناقلها الناجون من الموت، رووها لذوي الأبطال والناس. مشاهد لم تلتقطها كاميرات الإعلام ونشراته الإخبارية المسائية، وهي تسرد أعداد القتلى، والمخطوفين، وتتفنن بإظهار الأساليب المروعة التي استخدمت لترويع الناس وإرهابهم وإخضاعهم ودفعهم للقبول بأي شيء مقابل انتهاء هذا الكابوس.

قد يكون صحيحاً أنه عادة ما تظهر الأزمات والظروف القاسية تلك الجوانب الخفية والمخبوءة في دواخل الشخصية الإنسانية، السلبية منها والإيجابية، وقد فعلت الأزمة في سورية فعلها، وأثرت في الناس ومازالت. في الحالة السورية، ثمة من يحاول دفع الناس إلى الانقسام، وتكريس حالة من انقسام وهمي بين أناس يعيشون الظروف نفسها ويتقاسمون هماً واحداً، ويتربص بهم خطر واحد. فليس هناك ثقة بأحد، ليس هناك ثقة في شيء، حالة من الارتباك والخوف تسيطر على الجميع وتمنعهم من التصرف والفعل، يتحول سلوك الإنسان إلى محض ردود فعل على ما حصل ويحصل له..

مازالت الأمهات ينتظرن عودة أولادهن أحياء. ما زلنا نتذكر العقيد «شدود» ونداءه «أنا من سورية، من بلدنا، من وين ما كنت تكون أنت أخي..». مازال حياً ومستمراً أمامنا النموذج الذي صنعته شابات كوباني وشبابها في دفاعهم المستميت عن حياتهم وبيوتهم، وتحقيق الانتصار. مازالت الأزمة قائمة، تشهد على مئات المواقف الحية والنماذج البسيطة والعميقة عن إرادة الحياة عند الناس ورغبتهم ومحاولتهم قهر القهر الذي يعيشونه والانتصار.

كل هذه النماذج، تخالف الصورة النمطية التي كوّنها إعلام البازارات والحلبات. الشعب السوري ليس مهزوماً، وليس خاضعاً وتابعاً بلا مولى أو نصير. ينتصر له أبناؤه يومياً، مدافعين عن حقه بالبقاء، مضحين بحياتهم دون ذلك.. هذا هو القسم المغيّب من الصورة!...

8 آذار عيد المرأة العالمي.. كل عام والسوريون بخير

غسان كنفاني.. جذور العبقرية وتجلياتها الإبداعية

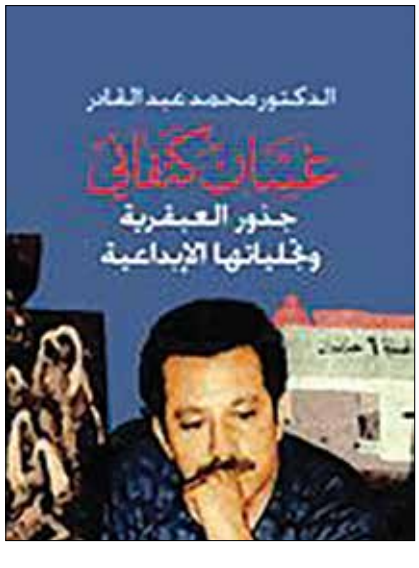

صدرت حديثاً دراسة أعدّها الأكاديمي محمد عبد القادر عن غسان كنفاني بعنوان «غسان كنفاني . جذور العبقرية وتجلياتها الإبداعية»، عن «الدار العربية للعلوم ناشرون».

لماذا غسان كنفاني؟ هو السؤال الذي طرحه الدكتور محمد عبد القادر على نفسه عندما بدأ بكتابة السيرة الأدبية لكاتب لم يلتق به يوماً، ولكنّه ساهمَ في تشكيل ثقافته ووعيه، يتحدث عن نموذج استثنائي في الأدب الروائي الفلسطيني ممن كان له دوراً رائداً في المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني.

يقول المؤلف: «جاء هذا الكتاب محاولة لقراءة عبقرية غسان كنفاني وكشف معالمها، وإضاءة أبعادها، استناداً إلى ما توافر من معلومات حول شخصية غسان وتطورها، ومنظومته القيمية والسلوكية، وإبداعاته المتعددة، وأدواره الريادية في حياة شعبه وفي إرساء أركان جوانب أساسية في الثقافة الوطنية والقومية والإنسانية التقدمية...».

جاء الكتاب في بابين: الأول أضاء الجانب الذاتي في شخصية غسان وقدراته الذهنية، وسماته الإنسانية وصورته في أذهان ممن عرفوه وتأثروا به. أما الباب الثاني فقد اهتم بإضاءة العبقرية الكنفانية في تجلياتها الإبداعية المتنوعة والمتعددة.

قدم للكتاب الأديب الفلسطيني إبراهيم نصر الله بالقول: «يطمح هذا الكتاب إلى فتح أبواب جديدة لتأمل الظاهرة الكنفانية التي مرت في حياتنا كشهاب وعاشت في قلوبنا كشمس. وذهب نحو أعماق جديدة في تأمل الإنجاز النوعي الكبير للكاتب.

يحاور الدكتور عبد القادر روايات وقصص ومسرحيات ودراسات لغسان كنفاني ورسائله ويومياته أيضاً، كما يحاور عدداً من أهم دارسي هذه الأعمال، ويقدم رؤاه الجديدة في أعمال اختلف فيها النقاد».

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

شخصان وآلة كاتبة!

وصف أحد الكتاب فوضى المشهد السياسي اللبناني إبان الحرب الأهلية قائلاً: شخصين وآلة كاتبة يساوي حزب، معبراً بذلك عما فرخته الأزمة من أحزاب وهمية واسمية في ظل وضع اختلطت فيه الأوراق وضاعت المقاييس، حيث أصبح لبنان حينها مسرحاً لمختلف أشكال الاختراقات..الخريطة الحزبية السورية في هذا الجانب باتت شبيهة إلى حد كبير بالمشهد ذاك، وإن تم استبدال الآلة الكاتبة بجهاز كومبيوتر، حيث باتت الأزمة تفرخ يومياً أسماء أحزاب وتيارات وفصائل وكتائب وإطارات سياسية جديدة، لتضيف بذلك تشويشاً جديداً، وجرعة أخرى من الفوضى في المسرح الميداني، خصوصاً إذا تبنت فضائية ما واحدة من هذه الولادات القيصرية وسعت إلى التطبيل لها في البازار السياسي..

هذه الولادة اللاشرعية، تستوجب حكماً السؤال عن «أب وأم» الظاهرة التي يعبر عنها بشكل ملموس هنا، مسألة التمويل، وهذا الأخير يعني العمل لصالح الجهة أو الدولة الممولة، بمعنى آخر نحن أمام ظاهرة شرعنة النشاط السياسي بـ«الوكالة»، بأطر سياسية داخلية، وترسيخها وجعلها أمراً عادياً ومقبولاً، لتكون بذلك ذراعاً للممول يتم استخدامه عند الضرورة..

ما يعزز هذه القناعة عن أغلب هذه البنى الجديدة، أنها لاتقدم شيئاً جديداً، لا سياسات جديدة، ولا برامج جديدة، ولا مواقف جديدة، بل إنها تجتر تلك الخطابات الإنشائية السائدة التي تعتمد التوصيف، دون التحليل، تتحدث في النتائج دون ذكر المقدمات، أو تعكس نظرة أحادية الجانب، وتقتصر في خطابها على تراشق الاتهامات، وتحميل المسؤوليات، أي الدوران ضمن الدائرة المغلقة إياها، التي أنتجت الأزمة، وساهمت في إطالة أمدها وتعقيدها أكثر فأكثر.

من الطبيعي في المراحل الانعطافية حيث النشاط السياسي العالي للجماهير أن تظهر قوى سياسية جديدة، ولكن بشرط أن تتجاوز ما هو سائد وتقليدي، تطرح رؤى جديدة، وأدوات حقيقية في العمل، ودون ذلك، تعتبر في أحسن الأحوال جزءاً من الفضاء القديم الذي أصبح في خبر كان، مهما حظيت بالرعاية، ومهما كانت الأرصدة المخصصة لها من بترودولار وغيره، ومهما امتلكت من الفصاحة وقوة البيان، وبأي غلاف تم تغليفها، تبقى مجرد بضاعة كاسدة في السوق.